

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس

القبلة العبرية

على

المنظومة السبقونية

تأليف

الشيخ عثمان بن المكي التوزري الزبيدي

المتوفى بقسنطينة (١٣٣٠هـ) رحمه الله

ومعه

طراز السبقونية

في

علمه طالع الحديث

تصنيف الشيخ

الشيخ محمود أحمد عمر النشوي الأزهرى

رحمه الله تعالى

محققه وتعليقه

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد

الحلي الأشرى

دار ابن حنّان

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

طراز البقونية

علم مصطلح الحديث

القبائل العنبرية

المنظومة البقونية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الْقِلَادَةُ الْعَبْرِيَّةُ عَلَى الْمَنْظُومَةِ السِّقُونِيَّةِ

تَأَلَّفَتْ
أَسِيحَ عَثْمَانَ بْنِ الْمَكِّي التَّوَزَّرِيِّ الزُّبَيْرِيِّ
الْمُتَوَفَّى بِعَدَنَةَ (١٣٣٠هـ) صَحَّاحَهُ

تَحْقِيقُهُ وَتَعْلِيلُهُ
عَلِيَّ بْنُ حَسَنٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
الْحَلَبِيِّ الْأَشْرِيِّ

دار ابن عفاان للنشر والتوزيع

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

دار ابن عفاًن للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الخبر - العقربية
شارع أبو حدرية - تقاطع الشارع العاشر
ت: ٨٩٨٧٥٠٦ - فاكس: ٨٩٩٢٧٤٣
ص ب: ٢٠٧٤٥ - رمز بريدي: ٣١٩٥٢

- مقدمة التحقيق -

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ ؛ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ
شُرُورِ أَنْفُسِنَا ، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ،
وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ .

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ .

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

أَمَّا بَعْدُ :

فهذا كتابٌ حَسَنٌ لَطِيفٌ ، وَنَادِرٌ ^(١) ظَرِيفٌ ؛ فِي

(١) فَاتَ ذِكْرُ هَذَا الْكِتَابِ عَدَدًا مِنَ الْبَاحِثِينَ ، فِي كُتُبٍ عِدَّةٍ
مُتَخَصِّصَةٍ ؛ مِثْلَ « دَلِيلِ مُؤَلَّفَاتِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ » لِخَيْرِ رَمَضَانَ يُوسُفَ
- وَرَفِيقَتِهِ - ، وَ « جُهُودِ الْمَغَارِبَةِ فِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ » لِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
الْتَلِيدِيِّ ، وَ « مَعْجَمِ الْمُؤَلَّفِينَ التُّونِسِيِّينَ » لِمُحَمَّدٍ مَحْفُوظٍ ... وَغَيْرِهِمْ !
وَلَقَدْ أَظْفَرَنِي بِصُورَةٍ عَنْ هَذَا الْكِتَابِ أَخِي ، وَصَاحِبِي ، طَالِبُ
الْعِلْمِ : أَبُو بَكْرٍ لُطْفِي الصَّغِيرُ ، وَفَقَّهَ اللَّهُ لِمَرَاضِيهِ ، وَجَزَّاهُ خَيْرًا وَبَرًّا .

شرح منظومة البيقوني في علم مصطلح الحديث ، وهي منظومة معروفة ، وبين الطلبة والشيوخ مشهورة مألوفة .

وشارحها هو « الفاضل الزكي ، العالم المدرّس ، الشيخ السيّد : عثمان بن المكّي التّوّزريّ الزّبيديّ ؛ أحد أعيان المدرّسين بجامع الزيتونة الأعظم ، بتونس » (١) .

ويتميّز هذا الشرح عن سواه من الشروح بحسن البيان ، وضرب الأمثلة ، وإيراد النقول ، ومناقشة المسائل ، والنظر في الدلائل ؛ بما جعلني أنشره لإعادة نشره بتحقيق كافٍ ، وتعليقٍ شبيهٍ وافٍ ، وبخاصّةٍ أنّ طبعته الأولى كانت قبل نحو قرنين من

(١) كذا جاء على غلاف الطبعة الوحيدة للكتاب ، والتي طبعت

في المطبعة التونسية بتونس - سنة ١٣٣٠ هـ .

وقد ترجم لمؤلفه الأستاذ عمر رضا كحالة في « معجم المؤلفين »

(٦ / ٢٧١) مكتفياً بقوله : « كان حيّاً سنة ١٣١٢ هـ ، ومن آثاره :

« معالم الاهتدا شرح قطر الندى وبلّ الصدى » في النحو ، فرغ من تأليفه في

١٥ جمادى الثانية سنة ١٣١٢ هـ .

ناقلًا ذلك عن « فهرس دار الكتب المصرية » (٧ / ٥٦) .

ولم يذكر كاتبنا هذا ا ولم يُشر إليه !!

الزمن ، حتى صارت بحكم المخطوطات النادرة ، والوثائق النفيسة .

ومما شجّعني على ذلك ، وقوى عزمي على ما هُنالك : أنني - شخصيًا - ابتدأت طلب علم الحديث ومُصطلحِه - قبل نحو من عشرين عامًا - بدراسة هذه المنظومة ، وحفظها ، وفهمها . بل كان أوَّلَ عمَلٍ علميٍّ حديثيٍّ أقومُ به - وأنشرُهُ - هو كتابي « التعليقات الأثرية على المنظومة البيقونية » ^(١) ، وذلك قَبْلَ خَمْسَةِ عَشَرَ عامًا ...

لذا ؛ فَإِنِّي أنصحُ إخواني المُبتدئين في طلبِ العلم ، الراغبين في دراسة علم مصطلح الحديث : أن تكونَ بداياتهم بدراسة هذه المنظومة ، وتفهم معانيها ، وحفظ آياتها ؛ وذلك لِغُدُوِّةِ نظيمها ^(٢) ، وسهولة حفظها ، ويُسرِّ أسلوبها ؛ مُستعينين على ذلك بشيءٍ من شروحها المُيسِّرة لها ، المُسهِّلة لفهمها .

(١) وفي طبعيتها الثالثة الجديدة - عند دار ابن الجوزي - الدِّمام - فوائدٌ عديدة ، ومزايا مُفيدة .

(٢) وفي « طراز البيقونية » - للنشوي - إلحاقاتٌ بها وتعديلاتٌ لها ، فلتنظر - بتحقيقي .

فَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يُؤَفِّقَنِي لِلْعِلْمِ النَّافِعِ ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ ، وَأَنْ
يُسَدِّدَ دَرْبِي عَلَى طَرِيقِ الْحَقِّ ، وَأَنْ يُثَبِّتَنِي بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ
الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَأَنْ يَغْفِرَ عَنِّي خَطَايَا وَذُنُوبِي ؛ عَمْدِي وَجَهْلِي
- وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي - ، إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ .

وَأَخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ
وَصَحْبِهِ - الْغُرِّ الْمَيَامِينِ - أَجْمَعِينَ .

وكتب

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد

الحلبّي الأثريّ

صبيحة يوم السبت ١٧ رمضان ١٤١٧ هـ

الزرقاء - الأردنّ

- التكملة الصغرى -

يقولُ العبدُ الفقيرُ إلى مولاه العليُّ عثمان بن بلقاسم
- عُرفَ : عثمان بن المكي - :

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدنا
محمد ، وعلى آله وأصحابه أجمعين ، ومن تبعهم إلى يومِ الدين .
أما بعدُ :

فهذا شرحٌ لطيفُ المباني ، سهلُ المعاني ، لألفاظِ « منظومةِ
الشيخِ البيقوني » في علمِ مصطلحِ الحديثِ الثوراني ؛ لخصتُ
جلُّهُ من « شرح الزرقاني » ^(١) و « مقدِّمة القسطلاني » ^(٢) مع

(١) طُبِعَ سنة (١٣٢٤ هـ) في المطبعة الخيرية / القاهرة .

ثم طُبِعَ - بَعْدُ - مرات .

(٢) هي مقدِّمةٌ على شرحه « إرشاد الساري لشرح صحيح
البخاري » ؛ طُبِعَ طبعته الأولى سنة (١٢٨٥ هـ) في دارِ الطباعةِ العامة /
القاهرة .

و (القسطلاني) - بتشديد اللام - نسبةٌ إلى (قسطلانية) بلدةٍ
بإفريقية . « تاج العروس » (٨ / ٨٠) للزبيدي .
ومُقدمته هذه تحوي أبحاثاً اصطلاحيةً وعلميةً جيِّدة .

« نَيْلُ الْأَمَانِي » ^(١) ؛ تسهياً على الطالبِ الرِّبَانِيِّ ، وسَمِيئُهُ :
« القلائد العنبريّة على المنظومة البيقونيّة » .

واللهَ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهِ ، إِنَّهُ عَلَى مَا يَشَاءُ
قَدِيرٌ ، وبالإجابة جدير ^(٢) .



-
- (١) .. في توضيحِ القَسْطِ اللَّانِي ، تأليف عبدالهادي نَجْمَ
الأَيَّارِي ، المتوفى سنة (١٣٠٥ هـ) .
طُبِعَ كِتَابُهُ سَنَةَ (١٢٩٥ هـ) بعناية يوسف أبو الشعرد / القاهرة .
وانظر « إيضاح المكنون » (١ / ١٦١) للبغدادي ، و« معجم
المطبوعات » (٣٥٨) لسركيس ، و« الأعلام » (٤ / ١٧٤) للزُّرْكَانِيِّ .
(٢) وَنَصُّ الْمَنْظُومَةِ الْآتِي فِي الصَّفْحَةِ التَّالِيَةِ إِذَا زِدْتُهُ عَلَى
« الْأَصْل » ؛ تيسيراً على القارئ ، وتسهيلاً للمطالع ..

نَصْ

المنظومة البيقونية

- ١ - أبدأ بالحمد مُصلّيًا على
محمد خير نبي أرسلا
- ٢ - وذي من اقسام الحديث عدّه
وكل واحد أتى وحده
- ٣ - أوّلها الصحيح وهو ما اتصل
إسناده ولم يشك أو يغفل
- ٤ - يرويه عدل ضابط عن مثله
مُعتمد في ضبطه ونقله
- ٥ - والحسن المعروف طرّفًا وغنث
رجاله لا كالصحيح اشتهرث
- ٦ - وكل ما عن زينة الحسن فضر
فهو الضعيف وهو أقساما كنز
- ٧ - وما أضيف للنبي الرفوع
وما لتابع هو القطوع

- ٨ - وَالسَّنَدُ التَّصَلُّ الْإِسْنَادُ مِنْ
رَاوِيهِ حَتَّى الْمِصْطَفَى وَلَمْ يَبَيِّنْ
- ٩ - وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلُ
إِسْنَادُهُ لِلْمِصْطَفَى فَالْتَّصِلُ
- ١٠ - مَسْلَسَلُ قُلْ مَا عَلَى وَصْفِ أَتَى
مِثْلُ أَمَّا وَاللَّهِ أَنْبَانِي الْفَتَى
- ١١ - كَذَلِكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا
أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَشُّمًا
- ١٢ - عَزِيزُ مَرْوِيٍّ اِثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ
مَشْهُورُ مَرْوِيٍّ فَوْقَ مَا ثَلَاثَةٌ
- ١٣ - مُعْتَمِدُ كَعْنِ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمٍ
وَمُبْتَهَمُ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ
- ١٤ - وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رَجَالُهُ غَلَا
وَضَعْفُهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلَا
- ١٥ - وَمَا أَضْفَتُهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ
قَوْلٍ وَفَعَلٍ فَهُوَ مُوقُوفٌ زُكِّنَ
- ١٦ - وَمَرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطَ
وَقُلُّ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ

- ١٧ - وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصِلْ بِحَالٍ
إِسْنَادُهُ مَنْقُطَعُ الْأَوْصَالِ
- ١٨ - وَالْعُضْلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ
وَمَا أَتَى مُتَلَسِّيًا نَوْعَانِ
- ١٩ - الْأَوَّلُ الْإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ
يَنْقُلَ عَنْهُ فَوْقَهُ بَعْنٌ وَأَنْ
- ٢٠ - وَالثَّانِي لَا يُشَقِّطُهُ لَكِنْ يُصِفُ
أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لَا يَنْعَرِفُ
- ٢١ - وَمَا يُخَالِفُ ثِقَةً بِهِ الْمَلَأَ
هَالِشَادُ وَالْقُلُوبُ قَسَمَانِ تَلَا
- ٢٢ - إِبْدَالُ رَاوٍ مَا بَرَاوٍ قِسْمٌ
وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لَتَانِ قِسْمٌ
- ٢٣ - وَالْقَرْدُ مَا قَيَّدَتْهُ بِثِقَةٍ
أَوْ جَفَعَ أَوْ قَضَرَ عَلَى رَوَايَةٍ
- ٢٤ - وَمَا بَعْلَةٌ غَمُوضٌ أَوْ خَفَا
مُعْلَلٌ عِنْدَهُمْ قَدْ عُرِفَا
- ٢٥ - وَذُو اخْتِلَافٍ سَنَدٍ أَوْ مَتْنٍ
مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ

- ٢٦ - والمُدْرَجَاتُ هِيَ الْحَدِيثُ مَا أَتَتْ
مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الزَّوَاةِ اتَّصَلَتْ
- ٢٧ - وَمَا زَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أُخَى
مُذْنَجٍ فَاعْرِفْهُ حَقًّا وَانْتَجِ
- ٢٨ - مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا مُتَّفِقٌ
وَضَدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا الْمُتَّفِقُ
- ٢٩ - مُؤْتَلَفٌ مُتَّفِقُ الْخَطِّ فَقَطْ
وَضَدُّهُ مُخْتَلَفٌ فَاخْشِ الْخَلَطَ
- ٣٠ - وَالْمَكْرُ الْفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غُلَا
تَعْدِيلُهُ لَا يَحْمَلُ التَّفْرُدَا
- ٣١ - مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدَ
وَأَجْمَعُوا لضعْفِهِ فَهُوَ كَرَدَ
- ٣٢ - وَالْكَذِبُ الْخِثْلُ الْمَصْنُوعُ
عَلَى النَّبِيِّ فَذَلِكَ الْوَضْعُ
- ٣٣ - وَقَدْ أَتَتْ كَالْجَوْهَرِ الْكَنُونِ
سَقِيمَتُهَا مِنْظُومَةُ الْبَيْقُونِي
- ٣٤ - فَوْقَ الثَّلَاثِينَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ
أَبْيَاطُهَا تَمَّتْ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ

قال الناظم - رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه ، آمين - :

١ - أبدأ بالحمد مُصلِّياً على

محمد خير نبي أرسله

أقول : الكلام على استحباب البداءة بالبسملة ^(١) ،
والحمدلة ، والصلاة على النبي ﷺ في الأمور المهمة
- كالتأليف - : مشهور عند طلبة العلم .

وتصور معنى البيت ظاهر .

(١) وكثير من الشراح والمحسِّنين يذكرون في هذا المقام حديث
« كلُّ أمر ذي بال لا يُتدأ فيه ب (بسم الله الرحمن الرحيم) فهو أهُتَر » !!
وهو حديث ضعيف جداً ؛ فصل القول في نقده ، وبيان طريقه ،
وكشف عللها : شيخنا المحدث العلامة محمد ناصر الدين الألباني - نفع الله
به - في كتابه « إرواء الغليل » (رقم : ١) فليراجع .

وانظر - لتمام الفائدة - « زاد المعاد » (٢ / ٣٩٧) للعلامة ابن القيم
رحمه الله تعالى .

مقدمة

أَوَّلُ ما ينبغي لمن أرادَ الشُّرُوعَ في عِلْمِ الحديثِ : معرفةُ
الألفاظِ التي تدورُ على ألسِنَةِ المحدثين ؛ وهي : الحديثُ ، والخبرُ ،
والأثرُ ، والسُّنَّةُ ، والمتنُ ، والسُّنَدُ ، والإِسْنادُ ، والمُسْنَدُ - بفتح
النون - ، والمُسْنِدُ - بكسرها - .

[تعريفات أولية] :

فالحديث في اصطلاحهم ؛ هو : ما أُضيفَ إلى النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقرير (١) .

والخبر ؛ قيل : هو مُرادفٌ للحديث ، وقيل : بينهما عمومٌ وخصوصٌ مُطلقٌ ؛ فكلُّ حديثٍ خبرٌ ، ولا عكس .

وقيل : الحديث ما جاء عن النبي ﷺ ، والخبر ما جاء عن غيره (٢) .

ومن ثم قيل لمن يشتغلُ بالتواريخ وما شاكلها : الأخباريُّ ، ولمن يشتغلُ بالسنة النبوية : المحدث ، وحيثُ فهما مُتباينان .
وأما الأثر (٣) : فهو الأحاديث ؛ مرفوعةٌ كانت أو موقوفةٌ .

(١) أو صفة ؛ خلقية أو خلقية .

وانظر « تدريب الراوي » (١ / ٤٢) للسيوطي .

(٢) هذا قولُ فقهاء خراسان . انظر « التدريب » (١ / ١٨٤) .

(٣) انظر « علوم الحديث » (ص ٤٢) لابن الصلاح .

وبعض الفقهاء قَصَرَهُ على الموقوفة .
 وَأَمَّا السُّنَّةُ : فهي مُرادفةٌ للحديث .
 وقيل : الحديث خاصٌ بما أُضيفَ للنبيِّ ﷺ ، والسُّنَّةُ أَعَمُّ .
 وَأَمَّا المَتْنُ ^(١) : فهو أَلْفَاظُ الحديثِ الَّتِي يقومُ بها المعنى .
 وَقَالَ بعضُهم : هو ما انتهى إِلَيْهِ غَايَةُ السَّنَدِ من الكلامِ .
 وَأَمَّا السَّنَدُ ^(٢) : فهو الإخبارُ عن طريقِ المتنِ .
 وَأَمَّا الإسْنَادُ : فهو رفعُ الحديثِ إِلَى قَائِلِهِ .
 وقد يُستعملُ السَّنَدُ والإِسْنَادُ لشيءٍ واحدٍ .
 وَأَمَّا المَسْنَدُ - بفتحِ النون - : فَيُطْلَقُ ويُرادُّ به : ما أُضيفَ
 للنبيِّ ﷺ ؛ سواءَ كَانَ متصلاً أو منقطعاً ^(٣) .
 وَيُطْلَقُ ويُرادُّ بِهِ الكتابُ الذي جُمِعَ فِيهِ ما أَسْنَدَهُ الصَّحَابَةُ ^(٤) ؛

(١) انظر « التدريب » (١ / ٤٢) .

(٢) وهو : سلسلةُ الراويةِ المُوصلينَ إِلَى مَتْنِ الحديثِ .

(٣) وسيأتي الكلامُ عَلَيْهِ مُفْرَدًا (ص ٣٤) .

(٤) مثل « مسند الإمام أحمد » ، و « مسند أبي يعلى » ، و « مسند

الحَمِيدِي » ، وغيرها ...

أي : رَوَوْهُ ، وَيُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ الْإِسْنَادُ ، فَيَكُونُ مَصْدَرًا ^(١) .
وَأَمَّا الْمُسْنَدُ - بِكسْرِ النون - : فهو مَنْ يروي الحديث
بِإِسْنَادِهِ ^(٢) .

[التصنيف فيه] :

وَأَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي عِلْمِ مِصْطَلَحِ الْحَدِيثِ : هو القاضي أَبُو
مُحَمَّدٍ الرَّامَهُزْمِيُّ ^(٣) .

(١) قِيلَ : أَسْنَدَ الْقَوْلَ إِلَى فُلَانٍ (إِسْنَادًا) و (مُسْنَدًا) ؛ أَي :
عَزَاهُ ، وَنَسَبَهُ .

(٢) « سَوَاءٌ كَانَ لَهُ عِلْمٌ بِهِ أَوْ لَيْسَ لَهُ إِلَّا مَجْرَدُ الرَّوَايَةِ .
وَقَدْ صَارَ الْيَوْمَ يُطْلَقُ عَلَى مَنْ تَوَسَّعَ فِي الرَّوَايَةِ ، وَحَصَّلَ الْكَثِيرَ مِنَ
الْمَسَانِيدِ وَالْفَهَارِسِ » .

كَذَا فِي « فَهْرَسِ الْفَهَارِسِ » (١ / ٧١) لِلْكُتَّانِيِّ .
(٣) فِي كِتَابِهِ « الْمُحَدَّثُ الْفَاصِلُ بَيْنَ الرَّوَايَةِ وَالْوَعَايِ » ، وَهُوَ مَطْبُوعٌ
قَبْلَ نَحْوِ رُبْعِ قَرْنٍ ، بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ عِجَاجِ الْخَطِيبِ .
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَنْبَرٍ فِي « الْمَجْمَعِ الْمُؤَسَّسِ لِلْمَعْجَمِ الْمُفْهَرَسِ » (١ /
١٨٦) :

« وَهُوَ أَوَّلُ كِتَابٍ صُنِّفَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ فِي غَالِبِ الظُّنِّ ؛ وَإِنْ
كَانَ يَوْجَدُ قَبْلَهُ مُصَنَّفَاتٌ مُفْرَدَةٌ فِي أَشْيَاءَ مِنْ فَنُونِهِ ، لَكِنْ هَذَا أَجْمَعٌ مَا جُمِعَ
فِي زَمَانِهِ ، ثُمَّ تَوَسَّعُوا فِي ذَلِكَ .. » .

[أقسام علم الحديث] ،

وَعِلْمُ مِصْطَلَحِ الْحَدِيثِ قِسْمَانِ :

أَحَدُهُمَا : رَوَايَةٌ ؛ وَحَدُّهُ : عِلْمٌ يَشْتَمِلُ عَلَى نَقْلِ مَا أُضِيفَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا أَوْ تَقْرِيرًا ؛ مِنْ غَيْرِ تَفَكُّرٍ فِيهِ وَلَا تَدْبِيرٍ .
وِثَانِيَهُمَا : دَرَايَةٌ ؛ أَيِ : بِفِكْرِ وَتَدْبِيرٍ ؛ وَحَدُّهُ : عِلْمٌ يُعْرِفُ بِهِ أَحْوَالَ الرَّاوِي وَالْمُرَوِّى مِنْ حَيْثُ الْقَبُولُ وَالرَّدُّ .

وبعبارة أخرى :

الرَّوَايَةُ ^(١) : هِيَ حِفْظُ الْمَسَائِلِ .

وَالدَّرَايَةُ ^(١) : هِيَ مَعْرِفَةُ الصَّحِيحِ مِنْهَا وَالسَّقِيمِ ، وَالْقَوِيِّ وَالضَّعِيفِ ، وَالْقَائِلِ وَالنَّاقِلِ ، وَكَوْنِهِ مَوْثُوقًا بِهِ أَمْ لَا .

(١) قد راجعتُ كثيرًا من كتبِ علومِ الحديثِ ومصطلحِهِ ؛ فرأيتها

- جميعًا - مُطَبَّقَةً عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ أَوْ نَحْوِهِ !!

وَاللَّائِقُ بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ لِكُلِّ الْكَلِمَتَيْنِ عَلَى غَيْرِ هَذَا - فِيمَا أَرَى - :

فَالرَّوَايَةُ أَلْيَقُ بِالْعِلْمِ الْإِسْنَادِيَّةِ الْقَائِمَةِ عَلَى الْأَسَانِيدِ ، وَرَوَايَتِهَا ، وَتَقْدَمُ .

وَلَعَلَّ نَمَّا يُقَرَّبُ هَذَا الْمَعْنَى إِلَى الصَّوَابِ تَسْمِيَةَ الْإِمَامِ الْخَطِيبِ

الْبَغْدَادِيِّ لِكِتَابِهِ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ وَمِصْطَلَحِهِ بِـ « الْكِفَايَةِ فِي عِلْمِ الرِّوَايَةِ » .

وَأَمَّا الدَّرَايَةُ : فَهِيَ أَلْيَقُ بِالْعِلْمِ الْإِسْتِنْبَاطِيَّةِ الْقَائِمَةِ عَلَى تَفْهِيمِ =

وقد مُخِّدُ أَيضًا بَأَنَّهُ ^(١) : عِلْمٌ بِقَوَاعِدَ وَأَصُولٍ يُعْرَفُ بِهَا
أَحْوَالُ السَّنَدِ وَالْمَتَنِ - أَي : الرَّاوِي وَالْمَرْوِي - مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ :
صَحِيحًا ، وَحَسَنًا ، وَضَعِيفًا ، وَمَرْفُوعًا ، وَمَقْطُوعًا ،
وَمُسْتَنَدًا ، وَمَتَّصِلًا ، وَمُسْلَسَلًا ، وَعَزِيزًا ، وَمَشْهُورًا ، وَمُعْتَمَدًا ،
وَمُبْهَمًا ، وَعَالِيًا ، وَنَازِلًا ، وَمَوْقُوفًا ، وَمُرْسَلًا ، وَغَرِيبًا ،
وَمَنْقَطَعًا ، وَمُعْضَلًا ، وَمُدْلَسًا ، وَشَاذًا ، وَمَقْلُوبًا ، وَفَرْدًا ،
وَمُعَلَّلًا ، وَمَضْطَرِبًا ، وَمُدْرَجًا ، وَمُدَبَّجًا ، وَمَتَّفِقًا وَمَفْتَرَقًا ، وَمُؤْتَلَفًا
وَمُخْتَلَفًا ، وَمَنْكَرًا ، وَمَتْرُوكًا ، وَمَوْضُوعًا .

وَسَوَاءٌ كَانَتْ تِلْكَ الْأَحْوَالُ عَامَّةً لِلْسَّنَدِ وَالْمَتَنِ - كَالصَّحِيحَةِ
وَالْحُسْنِ وَالضَّعْفِ - ، أَوْ خَاصَّةً بِالْمَتَنِ - كَالرَّفْعِ وَالْوَقْفِ
وَالْقَطْعِ - ، أَوْ خَاصَّةً بِالسَّنَدِ - كَالْعُلُوِّ وَالنُّزُولِ - .

وإِلَى تِلْكَ الْأَقْسَامِ بِأَنْوَاعِهَا أَشَارَ النَّازِلُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ؛

= نَصُوصِ السَّنَةِ ، وَالتَّفَقُّهِ بِهَا ، وَدِرَايَتِهَا ... فَلْيَتَأَمَّلْ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .
... وَقَدْ زِدْتُ ذَلِكَ بَيَانًا فِي مُفْتَتِحِ كِتَابِي « الْكَفَايَةُ فِي عِلْمِ الدَّرَايَةِ » ؛
يَسَّرَ اللَّهُ تَمَامَهُ .

(١) قَالَ الْخَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي « النُّكْتِ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ » (١ /
٢٢٥) : « وَأَوَّلَى التَّعَارِيفِ لَعِلْمِ الْحَدِيثِ : مَعْرِفَةُ الْقَوَاعِدِ الَّتِي يَتَوَصَّلُ بِهَا
إِلَى مَعْرِفَةِ حَالِ الرَّاوِي وَالْمَرْوِي » .

فقال :

٢ - وذي من اقسام الحديث هذه

.....

جملتها اثنان وثلاثون ، وهي التي ذكرتها في المقدمة على ترتيبها في النظم .

وعبر عن جميعها بالأقسام ؛ تغليبا للأقسام الثلاثة الأولية ، وهي : الصحيح والحسن والضعيف .

وكل قسم منها تحته أنواع :

فالصحيح - مثلاً - تحته فردان : صحيح لذاته ، وصحيح لغيره .

فالصحيح لذاته تحته : مرفوع ^(١) ، ومتصل ، ومسند .

والصحيح لغيره تحته : مقطوع ^(١) ، وغيره .

(١) لا ، بل هذه الأنواع مشتركة صحة وضعفاً ؛ فمنها ما قد يكون صحيحاً لذاته ، ومنها ما قد يكون حسناً فيروى من وجه آخر حسن - أيضاً - فيصير صحيحاً لغيره .

فلا وجه لما ذكره المؤلف من أقسام تحت هذين النوعين .

وكذا الحسنُ والضعيفُ .

وقوله : « مِنْ أَقْسَامِ ^(١) الْحَدِيثِ » أي : أقسامِ علمِ مصطلحِ الحديثِ ، [وهو] متعلِّقٌ بقوله : « عِدَّة » .
و « مِنْ » للتبعية ؛ لأنَّه لم يستوفِ جميعَ أنواعِ أقسامِ علمِ الحديثِ المذكورة في الكتبِ المبسوطةِ .
ثمَّ قالَ :

..... ٢ -

وكلُّ واحدٍ أتى وَحْدَهُ

يعني : أَنَّ كلَّ واحدٍ من الأقسامِ المذكورة وُضِعَ له اسمٌ يخصُّه من كونه صحيحًا أو حسنًا ... إلى آخرها ، مع تعريفه برسمه ببعضِ خواصِّه ؛ كالحديثِ الصحيح ، أو بالمثالِ ؛ كالحديثِ المُعْتَنِ .

ثمَّ شرَّعَ يتكلَّمُ عليها مفصَّلةً - على نحوِ ما ذُكِرَ - مقدِّمًا الحديثَ الصحيحَ ، فقالَ :

(١) سُهِّلَتْ همزة القطع لاقتضاء النظم .

٣ - أوّلها الصحيح وهو ما اتّصل

إسناده ولم يُشَدَّ^(١) أو يُعَلَّ

٤ - يرويه غَدَلٌ ضابطٌ عن مثله

مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ

الأوّل : الحديث الصحيح^(٢) ؛ وهو : ما اتصلَ سنَدُهُ ؛
بحيث يكونُ كلُّ واحدٍ من رجاله سَمِيعُهُ من شيخه ؛ من أوّل
السندِ إلى أن ينتهي إلى النبي ﷺ ، أو الصحابي ، أو مَنْ دونه ،
مع شرطِ العدالة والضبط التام - حفظاً أو كتابةً - ، بلا شذوذ ،
ولا عِلَّةٍ قاذحةٍ .

وهذا التعريفُ إنّما هو للحديث الصحيح لذاته ، المُجمَعُ
على صحّته عند المحدثين ، وهو مرادُ الناظم .

فخرج الصحيح لغيره ، وهو ما احتاج إلى متابعة من طريق
آخر ، أو شاهد يتقوّى به ويُوضّحُه .

(١) كما يجوزُ ضبطها - أيضاً - : « يُشَدُّ » ، كما سيأتي

(ص ٢٦) .

(٢) انظر : « النكت على ابن الصلاح » (١ / ٢٣٤) ، لابن

حجر ، و « الموقظة » (٢٤ - ٢٦) للذهبي .

وخرج بقيد الاتصال : المنقطع ، والمُعْضَل ، والمُرْسَل - وهو صحيح عند مالك وبعض الفقهاء ١ - .

ومثله المقلوب ، والشاذ ، والمضطرب ؛ فإنها قد تدخل في قسم الصحيح والحسن عند بعض العلماء بالمتابعة ^(١) .

وخرَجَ بعدم العلة القادحة ^(٢) : الحديث المدلس .

وخرَجَ بقيد العدالة : الحديث المنكرو والمثروك ^(٣) .

وخرَجَ بقيد الضبط التام : الحديث الحسن ؛ إذ لا يُشترط فيه تمام الضبط .

(١) في هذا نظر ؛ أمّا بالنسبة للمقلوب والشاذ : فواضح ؛ لأنهما - بالأصل - خطأ من الرواة فكيف يُقرَّم الخطأ ما هو مَظِنَّة الخطأ ؟
وأمّا بالنسبة للمضطرب : فهو مردود لاستواء طريقيه ضعفًا ووهاءً ؛ فكيف يُتابع ما كان هذا حاله غيره ؟

(٢) الحديث المدلس يكون ذا علة قادحة إذا كان مدلسه لم يُصرِّح بالتحديث أو السماع من شيخه .

(٣) الحديث المنكرو - والمثروك - لا يُشترط أن يكون راويه مخروم العدالة ؛ إلا إن أُريدَ بذلك الكذب ؛ فيكون حينئذ حديثه موضوعًا .

نعم ؛ قد يكون كذلك ، ولكن بجانب العلة الأصلية التي رُدَّ بسببها .

فَتَحْصُلَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ شُرُوطَ الْحَدِيثِ الْمُتَّفَقِ عَلَى صَحَّتِهِ
خَمْسَةٌ :

١ - اتِّصَالُ سَنَدِهِ .

٢ - وَالْعَدَالَةُ .

٣ - وَالضَّبْطُ النَّامُ .

٤ - وَعَدْمُ الشَّدُوذِ .

٥ - وَعَدْمُ الْعِلَّةِ .

وَالْمُرَادُ بِالْعَدَالَةِ : عَدَالَةُ الرَّاوي ؛ وَتَكُونُ بِالْإِسْلَامِ ،
وَالْبُلُوغِ ، وَالْعَقْلِ ، وَالسَّلَامَةِ مِمَّا يُخِلُّ بِالْمَرْوَةِ ، وَمِنْ الْفَسْقِ
بَارْتِكَابِ كَبِيرَةٍ ، أَوْ إِصْرَارٍ عَلَى صَغِيرَةٍ .

وَقَوْلُهُ : « وَلَمْ يُشَدَّ أَوْ يُعَلَّ » بَضْمٌ أَوَّلُهُمَا ، وَفَتْحٌ مَا قَبْلَ
آخِرِهِمَا بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ ^(١) .

وَقَوْلُهُ : « عَنْ مِثْلِهِ » مُتَعَلِّقٌ بِ« يَرْوِيهِ » ، وَهُوَ إِضَاحٌ ،
لِلْاِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِقَوْلِهِ : « عَدْلٌ » أَي : يَرْوِيهِ عَدْلٌ عَنْ عَدْلِ مِثْلِهِ فِي

(١) أَي : يُخَكِّمُ عَلَيْهِ بِالشَّدُوذِ أَوْ الْعِلَّةِ .

وَانْظُرْ مَا سَبَقَ (ص ٢٤) .

جميع الطبقات ، من أوَّل السند إلى آخر [السند ، وأول] (١)
المتن .

وقوله : « مُعْتَمَدٌ » اسمُ مفعولٍ ؛ أي : مُعْتَمَدٌ عليه .
« في ضبطه ونقله » : تتميمٌ للبيت مع زيادة بيان لما تقدّم .
ثم قال :

• - والحسن المعروف طُرُقًا وَغَثَ

رجاله لا كالصحيح اشتهر

الثاني (٢) : الحديث الحسن ؛ وهو : المعروف رجالُ
طريقه ، واشتهر بالعدالة والضبط اشتهارًا دون اشتهار رجالِ
الصحيح ، وذلك كناية عن الاتصال وثقة روايته وضبطهم بدون
قيد (التام) (٣) ، بلا شذوذ ولا علةً بتهمة الكذب (٤) .

(١) زيادة لا بُدُّ منها .

(٢) انظر : « الاقتراح » (٧ - ١١) لابن دقيق العيد ، و « معالم
السنن » (١ / ١١) للخطابي ، و « التذكرة » (ص ١٤) لابن الملقن -
بتحقيقي .

(٣) أي : لا يُشْتَرَطُ كونُ ضبطهم تامًا ؛ وإلا صار صحيحًا .
(٤) ولا ما هو دونها ؛ كسوء الحفظ ، أو الجهالة ، أو نحو ذلك .

ويُروى من غير وجه^(١) ، بل أقل ذلك وجه ثانٍ .

وهو قسمان :

أ - حسن لذاته ، وهو : ما اشتهرت روايته بالصدق والأمانة ، ولم يحصل في الضبط - بالحفظ والإتقان - مرتبة رجال الصحيح .

وهذا هو الصحيح لغيره^(٢) ؛ كما تقدّم .

ب - وحسن لغيره ؛ وهو : ما في إسناده مستور الحال^(٣) ، لم تتحقق أهليته ، غير أنه ليس مُغفلاً ، ولا كثير الخطأ فيما يرويه ، ولا متهماً بالكذب ، ولا يُنسب إلى مُفسّقي آخر غيره ، واعتضد بمتابع أو شاهد يتقوى به .

(١) هذا تعريف (الحسن لغيره) .

وانظر تعليقي على « طراز البيقونية » (ص ٢٠) للنُشوي .

(٢) إذا انضم (الحسن لذاته) مع مثله : صار صحيحاً لغيره .

(٣) أو سئى الحفظ ، أو مدلس ، أو نحو ذلك مما هو ليس شديداً

الضعيف .

وإشارة المصنّف - رحمه الله - إلى الغفلة ، وكثرة الخطأ ، والفسق ؛

لا تمنع من اعتضاد الحديث الضعيف وصورته حسناً .

وقوله : « وحدث » ؛ أي : اشتهرت ، كما قرّرنا به كلامه .
 (فائدة) : وقع في كلام بعض أئمة الحديث ^(١) الجمع بين
 الصحة والحسن في حديث واحد !
 واستشكل بأنه يؤدي إلى اجتماع القصور ونفيه ١٩
 وأجيب عنه بأجوبة ؛ منها : رجوعه إلى الإسناد ؛ بأن
 يكون له إسنادان ؛ أحدهما : صحيح ، والآخر : حسن ^(٢) !
 وردّ بأنه أطلق الحسن الصحيح على ما ليس له إلا إسناد
 واحد ^(٣) .

-
- (١) هو الإمام الترمذي ، وانظر : « علوم الحديث » (ص ١٦)
 لابن الصلاح ، و « قوت المفتي » (١ / ٨ - ٩) للشيوطي ، و « فتح
 المغيث » (١ / ٥٢) للعراقي ، و « الباعث الحثيث » (١ / ١٣٩)
 بتحقيقي ، و « شرح شرح النخبة » (٣٨) للقاري .
 (٢) وهو ما اختاره الدكتور نور الدين العثري في كتابه « الإمام
 الترمذي والموازنة بين جامعيه وبين الصحيحين » (ص ١٩١ - ١٩٢) .
 (٣) وهذا ردّ لا ينتهض ؛ لأنّ الترمذي - رحمه الله - قيد ما كان
 حاله كذلك بقوله : « ... غريب » ، أو قوله : « ... لا نعرفه إلا من هذا
 الوجه » ، ولم يُطلق .. فتنبه .

انظر بَسْطَهُمَا في « الزُّرْقَانِي » (١) .

ثُمَّ قَالَ :

٦ - وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الْحُسْنِ قَصُرُ

فَهُوَ الضَّعِيفُ وَهُوَ أَقْسَامًا كَثُرَ

الْثَالِثُ (٢) : الْحَدِيثُ الضَّعِيفُ ؛ وَهُوَ : مَا قَصُرَ عَنْ دَرَجَةِ

الْحَسَنِ ، وَعَنْ رُتْبَةِ الصَّحِيحِ بِطَرِيقِ الْأُولَى .

وَبِسَبَبِ تَفَاوُتِ دَرَجَاتِهِ فِي الضَّعْفِ - بِحَسَبِ بُعْدِهِ مِنْ

شُرُوطِ الصَّحَّةِ - كَثُرَتْ أَقْسَامُهُ .

وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ هُوَ : أَنَّ شُرُوطَ الْقَبُولِ الشَّامِلِ لِلصَّحِيحِ

وَالْحَسَنِ سِتَّةٌ :

١ - اتِّصَالُ السَّنَدِ .

٢ - وَالْعَدَالَةُ .

(١) « شرح الزرقاني على البيهقي » (ص ٢٣ - ٢٧) .

(٢) انظر : « التقييد والإيضاح » (ص ٦٣) ، و « فتح المغيب »

(١ / ٩٦ - ١٠١) للسخاوي ، و « التعليقات الأثرية » (ص ٢٥) -

٣ - والضبط .

٤ - وَفَقْدُ الشَّدُوذِ .

٥ - وَفَقْدُ الْعِلَّةِ الْقَادِحَةِ .

٦ - والعاضدُ عندَ الاحتياجِ إليه .

وهي - بالنظرِ إلى انتفائها انفرادًا أو اجتماعًا - تتفرَّعُ منها فروعٌ كثيرةٌ .

وإليها أشارَ بقوله : « وهو أقسامًا كَثُرَ » ؛ أي : كَثُرَ من جهةِ أقسامِهِ ؛ فهو تَمييزٌ قُدِّمَ على عامِلِهِ لكونِهِ متصَرِّفًا .
ثُمَّ قَالَ :

٧ - وما أضيفَ للنَّبِيِّ المرفوعُ

.....

الرابعُ ^(١) : الحديثُ المرفوعُ ؛ وهو : ما أُضيفَ للنَّبِيِّ ﷺ

(١) انظر : « علوم الحديث » (ص ٤١) ، و « النكت على ابن

الصلاح » (١ / ٥١١) ، و « الكفاية » (ص ٣٧) ، و « تدريب الراوي »

(١ / ١٥٦) .

من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ ، وسواءً كانت إضافته إليه ﷺ من صحابيٍّ أو غيره^(١) .

ثم قال :

..... - ٧

وما لتابعٍ هو المقطوع

الخامس^(٢) : الحديث المقطوع ؛ وهو : ما أُضيفَ إلى تابعيٍّ أو مَنْ دونه ، إذا خلا ذلك من قرينة الرفع^(٣) أو الوقف .

(١) هذا تنبيه مهم ؛ لأنَّ الكثيرين يخلطون بين تداخل (المرفوع) و (المرسل) ، وهما في باين مختلفين ؛ فالمرفوع : علاقته بنسبة القول إلى النبي ﷺ أم غيره ، والمرسل : علاقته بمن ينسب القول - من صحابيٍّ أو تابعيٍّ - إلى النبي ﷺ فقط .

(٢) انظر : « تدريب الراوي » (١ / ١٦٦) ، و « التقريرات السننية » (ص ٧) للمشاط ، و « التعليقات الأثرية » (ص ٢٧ - ٢٨) ، و « فتح المغيب » (١ / ١١٠ - ١١١) للسخاوي .

(٣) إذا تعلقَ بأمرٍ غيبيٍّ !

والراجحُ عدمُ عدِّه مرفوعًا حتَّى ولو تعلقَ بأمرٍ غيبيٍّ .

أمَّا قرينة الوقف ؛ فهي قولهم - مثلاً - : « هذا مقطوعٌ على ابنِ عمر » .. ونحوه .

وليس بحجة .

وسياتي الكلام على المنقطع ^(١) .

وسُمِّيَ مقطوعاً لقطعه عن الوصول للنبي ﷺ ، أو الصحابي .

قال الزركشي ^(٢) : إدخال المقطوع في أنواع الحديث : فيه تسامح كثير ، فإن أقوال التابعين ومذاهبهم لا دخل لها في الحديث ، فكيف تُعدُّ نوعاً ١٢

قال : نعم ؛ يجيء هنا ما يجيء في الموقوف من أنه إذا كان ذلك لا مجال للاجتهاد فيه يكون في حكم المرفوع .

وبه صرح ابن العربي ، وادّعى أنه مذهب مالك ^(٣) .

(١) المنقطع : علاقته بالسند من حيث سقوط راي أو أكثر منه ، والمقطوع : علاقته بالمتن ، من حيث نسبة القول إلى التابعي ومن دونه .

(٢) في « الثكت » ؛ كما في « نيل الأمان » (ص ٣٩) .

(٣) وقال ابن القزبي : « ولهذا أدخل [مالك] عن سعيد بن

المسيب : « صلاة الملائكة تحلف المصلي » .

أي : في « الموطأ » (ص ٢٥) .

والنقل عن : « فتح المغيث » (١ / ١٥٣) للسخاوي .

ثُمَّ قَالَ :

٨ - وَالْمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ مِنْ

رَاوِيهِ حَتَّى الْمَصْطَفَى وَلَمْ يَبَيِّنْ

السادس^(١) : الحديثُ المُسْنَدُ - بفتح النون - ؛ وهو : ما اتصلَ سنَدُهُ من روايته إلى النبي ﷺ ، سواءً كانَ متصلًا ؛ كأحاديثِ مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر^(٢) ، عنه ﷺ ، أو منقطعًا ؛ كمالك ، عن الزُّهري ، عن ابن عباس ، عن رسولِ الله ﷺ ؛ فَإِنَّ الزُّهريَّ لم يسمع من ابن عباس^(٣) .

قال ابنُ الصَّلَاح^(٤) : أَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ الْمُسْنَدُ فِيمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ دُونَ غَيْرِهِ ؛ فَإِنَّ الْأَكْثَرَ فِيمَا جَاءَ عَنِ الصَّحَابَةِ اسْتِعْمَالُ

(١) انظر : « التمهيد » (١ / ٢٥) لابن عبد البر ، و « علوم الحديث » (ص ٣٩) ، و « الاقتراح » (١٩٦) ، و « معرفة علوم الحديث » (ص ٢٢) للحاكم ، و « الكفاية » (٥٨) للخطيب .
(٢) وهو إسنادٌ يُسَمَّى عند أهل العلم : « سلسلة الذهب » ، وانظر (ص ٤٩) .

(٣) وليس له رواية عنه في الكتب الستة - أصلاً - !

وانظر « جامع التحصيل » (٢٦٩ - ٢٧٠) للعلائي .

(٤) في « علوم الحديث » (ص ٣٩) - له - .

الموقوف ، وفيما جاء عن التابعين فَمَنْ بعدهم استعمالُ المقطوع ،
ويقلُّ فيهما استعمالُ المسندِ .

وقال ابنُ عبدِ البر^(١) : المسندُ والمرفوعُ مترادفانِ^(٢) ،
معناهما واحدٌ .

وقوله : « حتّى المصطفى » أي : إلى المُصطفى .

وقوله : « ولم يَنْ » أي : ينفصل ؛ أي : [إلى] النبي ﷺ^(٣) .
ثم قال :

٩ - وما بسمع كل راوٍ يتصل

إسناده للمصطفى فالمتصل

السابع^(٤) : الحديث المتصل - ويسمى الموصول - ؛ وهو :

(١) « في التمهيد » (١ / ٢٥) .

(٢) بل الصوابُ أن يُقالَ : كلُّ مسندٍ مرفوعٌ ، وليس كلُّ مرفوعٍ
مسندًا ؛ لاحتمالِ أن يكونَ في المرفوعِ انقطاعٌ ، بينما المسندُ لا بُدَّ أن يكونَ
مرفوعًا ومتصلًا في آينِ معًا .

(٣) أي : بلا انقطاعٍ فيه .

(٤) انظر « التقييد والإيضاح » (٦٥) ، و « شرح الزرقاني على

البيقونية » (٣٦ - ٣٧) ، و « النخبة النبهانية » (ص ٥٦) .

ما اتصلَ سنْدُه بِسَماعِ كُلِّ واحدٍ من رِوايَهِ مُنْ فَوْقَه إِلى النَّبِيِّ ﷺ (١).

فخرَجَ بِقيدِ الاتِّصالِ : المرسلُ ، والمعضلُ ، والمنقطعُ ، والمعلقُ ، - وهو ما حُذِفَ أَوَّلُه - ولم يذكُرْهُ الناظِمُ - .

وخرَجَ بِقيدِ السَماعِ : الاتِّصالُ بِغيرِ السَماعِ ؛ كاتِّصالِهِ بِالإِجازَةِ (٢) ، كَأَنَّ يَقولُ : أَجازَني فلانُ ، قالَ : أَجازَني فلان ... وهكذا إِلى آخِرِ السَنَدِ ، فلا يسمَّى الحديثُ المرويَّ بهذه الكيفيَّةِ متصلاً .

وخرَجَ بِقولِهِ : « للمصطفى » الموقوفُ والمقطوعُ .

(١) وليسَ الأمرُ كذلك ! فقد قالَ الإمامُ الذهبيُّ في « الموقظة » (ص ٤٢) : « المتصلُ ما اتَّصلَ سنْدُه ، وسَلِمَ من الانقطاعِ ، ويَصْدُقُ ذلك على المرفوعِ ، والموقوفِ » .

فقولُ الناظِمِ : « للمُصطفى » ، وقولُ الشارحِ : « إِلى النَّبِيِّ ﷺ » ! فيه ما فيه !!

وانظر « التعليقات الأثرية » (ص ٣٠) بقلمي ، و « شرح الزرقاني » (ص ٣٦) و « التقريرات السنية » (ص ٨) ، وقالَ : « فَكُلُّ مسندٍ متصلٌ ، ولا عَكس » .

(٢) نقل القاضي عِيَّاضُ في « الإلماع » (ص ٨٩) عن أبي الوليد الباجي قولَه : « لا خلافَ في جوازِ الروايةِ بِالإِجازَةِ بين سلفِ هذه الأُمَّةِ وخَلَفِها » .

وتقديرُ كلامِ الناظم - حيثُ كانَ فيه تقديمٌ وتأخيرٌ وحذفٌ - : والحديثُ الذي يتصلُ به إسنادهُ ، بسمعِ كلِّ راوٍ من روايته ؛ بأنَّ كانَ كلُّ واحدٍ قد سمعهُ ممَّن فوقه حتَّى انتهى للمصطفى ﷺ ^(١) ، فهو الحديثُ المتصلُ في الاصطلاح .
ثمَّ قالَ :

١٠ - مُسَلَّسٌ قُلْ ما على وَصِفِ أَتَى

مثلُ أَمَّا وَاللهِ أَنبَانِي الضُّعْفَى

١١ - كَذَلِكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا

أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسُّمًا

الحديثُ الثامن ^(٢) : المُسَلَّسُ ؛ وهو ما توارثت فيه الروايةُ والرواةُ على وَصِفِ واحدٍ لهم .

وَمِنْ فَضِيلَتِهِ : اشتمالُهُ على مزيدِ الضبطِ مِنَ الرواةِ ، فهو عبارةٌ عن تتابعِ روايةِ الحديثِ أو رجالِهِ على حالةٍ واحدةٍ .

(١) انظر التعليق الأول في الصفحة السابقة .

(٢) انظر : « فتح المغيِّث » (٣ / ٥٧) ، و « تدريب الراوي » (٢)

/ (١٨٧) ، و « علوم الحديث » (٢٨٤) ، و « دليل أرباب الفلاح »

(١٨٣) ، و « الموقظة » (ص ٤٤) .

وتتابعهم على تلك الحالة والصفة ؛ إما أن يكون في القول ، وإما أن يكون في الفعل ، وإما أن يكون فيهما معاً :

فمثال الأول : الحديث المسلسل بقوله ﷺ لمعاذ - رضي الله عنه - : « يا معاذ ! إني أحبك ؛ فقل في دُبر كل صلاة : اللهم أعني على ذكرك وشُكرِك وحسن عبادتك » ^(١) ؛ فإنه مسلسلٌ بقول كل [راوٍ] من الرواة لمن يرويه عنه : إني أحبك ، فقل .. إلخ .

وقد أشار إليه الناظم بقوله : « مثلُ : أما والله أنباني الفتى » .

ومثال الثاني : الحديث المسلسل بالمصافحة ؛ فكقول أبي

(١) رواه أحمد (٥ / ٢٤٤) ، وأبو داود (١٥٢٢) ، والنسائي في « السنن الصغرى » (٣ / ٥٣) ، وفي « الكبرى » (١٠٩ - عمل اليوم والليلة ») ، وابن خزيمة (٧٥١) ، وابن حبان (٢٠٢٠) و (٢٠٢١) ، والحاكم (١ / ٢٧٣) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ م ١١٠ و ٢١٨ و ٢٥٠) بسند صحيح .

قال السيوطي : « لأنه صحيح الإسناد والتسلسل » ؛ كما في « المناهل السلسلة » (ص ٢٧) لعبد الباقي الأموي .

هريرة - رضي الله عنه - : شَبَّكَ يَبْدِي أَبُو الْقَاسِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَقَالَ :
 « خَلَقَ اللَّهُ الْأَرْضَ يَوْمَ السَّبْتِ ، وَخَلَقَ فِيهَا الْجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ ،
 وَخَلَقَ الشَّجَرَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ ، وَخَلَقَ اللَّهُ الْمَكْرُوهَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ ، وَخَلَقَ
 النُّورَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ ، وَبَثَّ فِيهَا الدَّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وَخَلَقَ آدَمَ
 بَعْدَ الْعَصْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي آخِرِ الْخَلْقِ ، فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ
 الْجُمُعَةِ : فِيمَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ » ^(١) ؛ فَإِنَّهُ مُسَلَّسٌ بِتَشْبِيكِ

(١) قَالَ السَّخَاوِيُّ : « مَدَارُ تَسْلُسِلِهِ عَلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَحْيَى ؛ وَهُوَ
 ضَعِيفٌ ، وَأَمَّا الْمَتْنُ : فَصَحِيحٌ » .

كَذَا فِي « الْمَنَاهِلِ السَّلْسَلَةِ » (ص ٥٩) .

وَانْظُرْ - لِزِيَادَةِ الْفَائِدَةِ - « مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ » (ص ٣٤) لِلْحَاكِمِ .

وَالْمَتْنُ مُرَوِّىٌّ فِي « صَحِيحِ مُسْلِمٍ » (٢٧٨٩) .

وَمَا فِي كِتَابِ « الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ فِي الْأَحَادِيثِ الْمُسَلَّسَاتِ » (٢١٣ / ١)

- (٢١٨) لِعَبْدِ الْحَفِیْظِ الْقَاسِمِيِّ مِنْ نَقْدِهِ لِلْحَدِيثِ - وَاسْتَرْوَاهُ الشَّيْخُ أَبِي غُدَّةٍ

فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى « ظَفَرِ الْأُمَانِيِّ » (ص ٢٧٨) لَهُ ١ - فَكَلَامٌ لَا وَزْنَ لَهُ .

وَلِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ حَبِيبِ اللَّهِ السُّنْدِيِّ رِسَالَةً مُسْتَقَلَّةً فِي

الدِّفَاعِ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ ، وَالرَّدِّ عَلَى شِبْهَاتِ الطَّاعِنِينَ عَلَيْهِ ، بِعَنْوَانِ « كَشَفِ

الشُّبْهَةِ عَنْ حَدِيثِ الثَّرْبَةِ » ، وَهِيَ مَطْبُوعَةٌ .

وَانْظُرْ « السَّلْسَلَةَ الصَّحِيحَةَ » (٤ / ٤٤٩ وَ ٦٦٤) لِلْأَلْبَانِيِّ ،

و « الْأَنْوَارَ الْكَاشِفَةَ » (ص ١٨٥) لِلْمُعَلِّمِيِّ .

كُلٌّ مِنْهُمْ يَدَّ مَنْ رَوَاهُ عَنْهُ ، وَمِثْلُ لَهُ النَّاضِطُ بِقَوْلِهِ : « كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا » ^(١) ، فَيَفْعَلُ الْآخَرُ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَهُوَ الْقِيَامُ .
« أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسُّمًا » ؛ فَيَفْعَلُ الْآخَرُ التَّبَسُّمَ بَعْدَ

(١) لَعَلَّهُ يُشِيرُ إِلَى الْحَدِيثِ الْمَرْوِيِّ - بِالْإِسْنَادِ الْمُسْلَسِلِ - إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الدَّامَغَانِيِّ - وَكَانَ قَائِمًا - ، قَالَ : سَمِعْتُ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلَوَيْهِ - وَكَانَ قَائِمًا - : حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ التَّمِيمِيُّ - وَكَانَ قَائِمًا - : حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - وَكَانَ قَائِمًا - ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَكَانَ قَائِمًا - : « مَنْ كَتَبَ حَرْفًا مِنَ الْعِلْمِ لِرَجُلٍ فَكَأَنَّمَا تَصَدَّقَ بِصَدَقَاتٍ ، وَلَهُ أَجْرُ عِتْقِ رَقَبَةٍ ، وَكَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ أَلْفَ حَسَنَةٍ ، وَمَحَا عَنْهُ أَلْفَ سَيِّئَةٍ ، وَرَفَعَ لَهُ أَلْفَ دَرَجَةٍ » !!

قُلْتُ : وَدَاوُدَ - الْمَذْكُورَ فِي السَّنَدِ - كَذَابٌ « لَا يَحِلُّ ذِكْرُهُ فِي الْكُتُبِ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْقَدَحِ فِيهِ » - كَمَا قَالَ ابْنُ جِبَّانٍ فِي « الْمَجْرُوحِينَ » (١ / ١٩٢) .

وَقَالَ سِبْطُ بْنُ الْعَجْمِيِّ فِي « الْكَشَفِ الْحَثِيثِ عَنْ رُؤْيِي بَوَضِعِ الْحَدِيثِ » (ص ١١٣) : « رَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ نَسْخَةً مَوْضُوعَةً » .
وَانْظُرْ « مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ » (٢ / ١٢) لِلْإِمَامِ الذَّهَبِيِّ .

وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ الْأَيْبِيُّ فِي « الْمَنَاهِلِ السَّلْسَلَةِ » (ص ٨٤) بِسَنَدِهِ إِلَى

الدَّامَغَانِيِّ ، بِهِ ..

إتمام الرواية على نحو ما سمع^(١) .

ومثالهما معاً : الحديث المسلسل بقبض اللحية ، وقول :
آمنت بالقدر.. إلخ ، وهو قوله ﷺ لأنس - رضي الله عنه - : « لا

(١) روى عبد الباقي الأيوبي في « المناهل السلسلة » (١٠٧ -
١١٠) ، بسننه المسلسل إلى محمد بن حبان السلمي - وهو يتسم - :
أخبرنا أبو محمد مهدي بن جعفر الرزني - وهو يتسم - : أخبرنا أسد بن
موسى - وهو يتسم - : أخبرنا سعيد بن زريق - وهو يتسم - : أخبرنا
ثابت البناني - وهو يتسم - : أخبرنا أنس بن مالك رضي الله عنه - وهو
يتسم - ، قال : حدثنا رسول الله ﷺ - وهو يتسم - ، قال :
« حدثني جبريل - عليه السلام - وهو يتسم ، قال : آخر من يدخل
الجنة رجل ، يُقال له : مُر على الصراط ، فيتعلق بيده ، فتزل به
أخرى ... » .. بطوله في نحو ثلاث صفحات !!

ورواه الحافظ ابن النجار في « تاريخه » - كما في « الجامع الكبير »
(٢ / ق ٢٥٢) للسيوطي - .

قال الأيوبي : « سعيد بن زريق ضعفه أبو داود ، وأسد بن موسى
صاحب « المسند » - يُقال له : أسد السنة - ، قال النسائي : ثقة ، لو لم
يصنف لكان خيراً له » .

ثم نقل عن محمد عابد أن له شواهد !!
قلت : والشواهد المشار إليها ليست تامة البتة ، فضلاً عن عدم وجود
أدنى وجوه التسلسل فيها !! فتأمل ..

يَجِدُ الْعَبْدَ حِلَاوَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُؤْمَنَ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ ، حُلُوهُ
وَمَرُّهُ » ؛ فَإِنَّهُ ﷺ - بَعْدَ أَنْ قَالَه لِأَنْسَ - قَبَضَ عَلَى لِحْيَتِهِ
الشَّرِيفَةِ ، وَقَالَ : « آمَنْتُ بِالْقَدْرِ ... » إلخ ، وَكَذَلِكَ أَنْتَ يَفْعَلُ
هَذَا بَعْدَ رَوَاتِهِ لِلْغَيْرِ ، وَمَنْ رَوَى عَنْهُ كَذَلِكَ ... وَهَلُمَّ جَزْأً ^(١) .

وَقَدْ اقْتَصَرَ النَّازِظُ عَلَى التَّوَعِينِ الْأَوَّلِينَ .

وَقَوْلُهُ : « مُسَلْسَلٌ » : اسْمٌ مَفْعُولٍ صِفَةً لِمُوصُوفٍ
مَحْذُوفٍ ؛ أَيْ : حَدِيثٌ مُسَلْسَلٌ .

وَالْمُسَلْسَلُ مِنْ صِفَاتِ الْإِسْنَادِ . قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ ^(٢) وَغَيْرُهُ .

وَقَوْلُهُ : « قُلْ مَا .. » إلخ ؛ أَيْ : قُلْ - أَيُّهَا الطَّالِبُ - فِي

(١) رَوَى الْحَدِيثَ الْحَاكِمُ فِي « مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ » (ص ٣٢ -

٣٣) ، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي « تَارِيخِ دِمَشْقَ » (٢٠ / ق ١٩) ، وَابْنُ النَّجَّارِ

- كَمَا فِي « جَمْعِ الْجَوَامِعِ » (٤٣٧٦٣ - تَرْتِيبُهُ) - ، وَالْخَلَعِيُّ فِي

« الْفَوَائِدِ » ، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي « الْمَعْرِفَةِ » ، - كَمَا فِي « الْمَنَاهِلِ السَّلْسَلَةِ »

(ص ٦٩) .

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلَةَ : « لَا يَخْلُو عَنْ ضَعْفٍ » .

نَقَلَهُ الْأَمْبُوبِيُّ ، وَقَالَ : « وَلَمْ أَعْرِفْ وَجْهَ ضَعْفِهِ ؛ فَإِنَّ رَوَاتِهِ ثِقَاتٌ » ١

قُلْتُ : لَا ؛ فَإِنَّ يَزِيدَ الرَّقَاشِيَّ مَشْهُورٌ بِالضَّعْفِ .

(٢) فِي « عُلُومِ الْحَدِيثِ » (ص ٢٤٨) .

تعريفه : هو حديثٌ أتى على وصفٍ .. إلخ .
 وقوله : « أنباني الفتى .. » أي : أخبرني العدل الضابط .
 وألف « تَبَسُّمًا » للإطلاق .
 ثم قال :

١٢ - عزيزٌ مزوئي اثنين أو ثلاثة

الحديث التاسع^(١) : العزيز ؛ وهو : ما انفرد بروايته اثنان
 أو ثلاثة^(٢) من طبقة واحدة من روايته عن الإمام المروي عنه ،

(١) انظر : « النكت على نزهة النظر » (ص ٦٤) ، و « تدريب
 الراوي » (٢ / ١٨١) ، و « شرح الزرقاني على البيهقي » (ص ٤٠) ،
 و « الباعث الحثيث » (٢ / ٤٦٠) .

(٢) قال اللكنوي في « ظَفَر الأمانى » (ص ٦٨) : « فعلى هذا
 يكون بين المشهور وبينه عمومٌ وخصوصٌ » .

وفي « نزهة النظر » (ص ٦٤ - « النكت ») اشتراطُ أن لا يرويه أقلُّ
 من اثنين عن اثنين .

وانظر « فتح المغيث » (٣ / ٣٣) ، و « التعليقات الأثرية »
 (ص ٣٢) .

- الذي من شأنه أَنْ يُجْمَعَ حديثُهُ - سواءَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ، أو الصحابة ، أو غيرهما .

وسُمِّيَ عزيزًا ؛ إمَّا لِقَلَّةِ وجودِهِ ، وإمَّا لكونِهِ مِنْ (عزٍّ) بمعنى : قَوِيٍّ ؛ بِمَجِيئِهِ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ ... ﴾ (١) الآية .

ولم يُرِدِ الناظِمُ بِقَوْلِهِ : « مروي اثنين أو ثلاثة » : اثنين عن اثنين ، وثلاثة عن ثلاثة ، وهكذا - كما زعم بعضهم - ! لأنها لا تُوجَدُ أصلاً (٢) .

وخرج بقيد « اثنين » : الغريب ، وبـ « ثلاثة » : المشهور . وما دَرَجَ عليه الناظِمُ مِنْ كَوْنِ رِوَايَةِ الثَّلَاثَةِ مِنَ الْعَزِيزِ إِحْدَى طَرِيقَتَيْنِ (٣) .

والمعول عليه الطريقة الأولى ، ؛ وهي : تخصيصُ الثلاثة فما

(١) سورة يس : ١٤ .

(٢) كأنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ أَقَلُّ مَا فِي السَّنَدِ اثْنَيْنِ ، وَلَوْ زَادَ الْعَدْدُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ .

(٣) وهذا منقولٌ عن الحافظِ ابنِ مَنَدَّةٍ ؛ فانظر « التدريب » (٢) /

فوقها بالمشهور ، والاثنين بالعزير ، والواحد بالغريب ، ولو رواه
بعد ذلك مئة عن ذلك الواحد .

وكذا يقال في العزير ؛ غايته أن يحدث اسم آخر باعتبار
الرواية قلة أو كثرة بعد ذلك ، فقد يكون الحديث الواحد غريباً
عزيراً مشهوراً ؛ بأن يرويه عن الإمام أولاً واحداً ، ثم يرويّه عن
هذا الواحد اثنين ، ثم يرويّه عنهما ثلاثة ، فأكثر ، فيسمى
بالأسماء الثلاثة بهذه الاعتبار الثلاثة ^(١) .

وقوله : « عزير » بلا تنوين ؛ لضرورة النظم .

ثم قال :

١٢ -

مشهور مزوي فوق ما ثلاثة

(١) وليس هذا هو المراد من اصطلاحات المحدثين ؛ وإنما الوجه في
ضبط هذه المصطلحات - حديثاً - أقل ما يوجد من عدد في طبقات السند
كلها .

لذا ، فإن حديث « إنما الأعمال بالنيات » - المتفق على صحته -
غريب قزء ، وإن كان في آخره قد صار أكثر من متواتر ١١

وانظر تعليقي على « النكت على نزهة النظر » (ص ٦٦ - ٦٧

الحديث العاشر^(١) : المشهور^(٢) ؛ وهو : ما رواه أربعة ،
فأكثر^(٣) .

وسُمِّي مشهورًا ؛ لشهرته بالانتشار .

وقد علمت - مما تقدّم - أنَّ الحديث المشهور هو ما رواه
ثلاثة ، فما فوق .

وقد يُراد بالمشهور : ما اشتهر على الألسنة ، فهذا يُطلق
على ما له إسناده واحد فصاعدًا ؛ بل على ما لا يُوجد له إسناده
أصلًا !

(١) انظر : « معرفة علوم الحديث » (ص ٩٢) ، و « علوم
الحديث » (ص ٢٣٨) ، و « شرح الزرقاني » (ص ٤١) ، و « التعليقات
الأثرية » (ص ٣٣) .

(٢) قال البلقيني في « محاسن الاصطلاح » (ص ٣٨٩) :
« ومنهم من يقول : « المستفيض » ، وهو الذي يزيد نقله على ثلاثة » .
(٣) لا ، الصحيح حده بثلاثة فما فوق ؛ قال الشيخ محمد بن
خليفة النبهاني في « النخبة النبهانية » (ص ٦٤) : « وقوله : « مشهور
مزوي فوق ما ثلاثة » ، أي : ما رواه ثلاثة ففوق ، على حدّ قوله تعالى :
﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ﴾ [النساء : ١١] » .

وانظر كلام الشارح - بغد - .

وينقسم إلى :

أ - صحيح - بالمعنى الشامل لِلْحَسَنِ - ؛ كحديث : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » (١) .

ب - ضعيف ؛ كحديث : « طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ » (٢) .

ج - وموضوعه مكذوب ؛ كحديث : « مَنْ آذَى

(١) رواه البخاري (رقم : ١) ، ومسلم (١٩٠٧) عن عُمرَ بن الخطاب .

(٢) بل هُوَ حَسَنٌ ؛ فَإِنَّ لَهُ طُرُقًا كَثِيرَةً ؛ جَمَعَهَا الْإِمَامُ الشَّيْطُوبِيُّ فِي « جُزْءٍ » مُفْرَدٍ ؛ حَقَّقْتُهُ مِنْدَ نَحْوِ عَشْرِ سَنَوَاتٍ ، وَنُشِرَ فِي عُمَانَ .
وَيُعْنِي عَنْهُ - فِي التَّمْثِيلِ لِمَا يُرِيدُهُ الْمُؤَلِّفُ - : حَدِيثٌ : « إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَعْتَادُ الْمَسَاجِدَ ؛ فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ » .

رواه الترمذي (٢٦١٧) ، وابن ماجه (٨٠٢) ، والدارمي (١ / ٢٧٨) ، وأحمد (٣ / ٦٨) ، وابن خزيمة (١٥٠٢) ، وابن حبان (٣١٠) ، والحاكم (١ / ٢١٢) ، والبيهقي (٣ / ٦٦) عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - .

قال الذهبي في « تلخيص المستدرک » (رقم : ٥٠ - « مختصر ابن الملّقن ») : « فِيهِ ذَرَجٌ : كَثِيرُ الْمَنَاقِيرِ » .

ذُمَّيًا ؛ فَأَنَا خَصْمُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ^(١) ، و : « يَوْمُ صَوْمِكُمْ يَوْمٌ
نَحْرِكُمْ » ^(٢) ، و : « لِلْسَائِلِ حَقٌّ وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ » ^(٣) .
وقوله : « مشهورٌ » ؛ بلا تنوين ؛ للضرورة .

١٣ - مُفْتَعَنٌ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَزَمٍ

.....

- (١) رواه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٨ / ٣٧٠) ، وحكّم عليه
بأنّه منكّر ١١ ورواه من طريقه ابنُ الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٣٦) .
وفي إسناده العباس بن أحمد المذكّر ؛ وهو غير ثقة ، وفي ترجمته من
« ميزان الاعتدال » (٤ / ٤٧) ساقه الذهبي ، وعدّه من بلاياهُ !
(٢) « لا أصل له » ؛ كما قاله أحمد وغيره .
كذا في « المقاصد الحسنة » (١٣٥٥) للسخاوي .
وانظر « كشف الخفاء » (٢ / ٣٩٨) ، و « الدرر المنشرة »
(٤٦٣) ، و « الأسرار المرفوعة » (٣٩٧) .
(٣) رواه أبو داود (١٦٦٥) و (١٦٦٦) ، وأحمد (١٧٣٠) ،
وابن خزيمة (٢٤٦٨) ، وابن أبي شيبة (٣ / ١١٣) ، وأبو يعلى
(٦٧٨٤) وغيرهم ، عن الحسين بن علي .
وقال ابنُ عبد البرّ في « التمهيد » (٥ / ٢٩٤) : « وليس في هذا
اللفظ مسندٌ يُحتجّ به فيما علمت » .
وانظر « السلسلة الضعيفة » (١٣٧٨) .

الحادي عشر^(١) : الحديث المُعْتَن ؛ وهو : ما رواه الراوي بلفظ (عن) ، دونَ بيانٍ للتحديث ، أو الإخبار ، أو السماع ، كما أشار إليه بقوله : « كعن سعيد عن كرم » ؛ فاستغنى بتعريفه بالمثال عن تعريفه بالحدّ - كما تقدّمت الإشارة إليه - .

ويُحْمَلُ على الاتصالِ بشرطِ سلامةٍ مُعْنِيهِ من التدليس ؛ كأحاديث مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عنه صلى الله عليه وسلم (٢) .
فهذا سندٌ متصلٌ عند البخاري (٣) وغيره .

(١) انظر : « التقييد والإيضاح » (٨٣) ، و « تدريب الراوي » (١ / ٢١٤) ، و « جامع التحصيل » (١١٦) للعلائي ، و « التعليقات الأثرية » (ص ٣٥) .

(٢) وهي المسألة عند أهل العلم - لقوة ثبوتها وصحتها - « سلسلة الذهب » .

وللحافظ ابن حجر رسالةٌ مستقلةٌ جمعَ فيها ما وَقَعَ له من هذا الإسناد ؛ فبلغت مئةً وخمسةً أحاديث ، وهي مطبوعة .

(٣) لكن ؛ على التفصيل المتقدّم ذكره بالنسبة للخلاف بين الشيخين في مسألة اللقائ والمعاصرة .

تَمِيمٌ :

ذهب الجمهورُ إلى التسوية بين الرواية بلفظ (عن) وبين
الرواية بلفظ (أَنَّ) ^(١) - بالفتح وتشديد النون - ، نحو (أَنَّ
فلانًا قال) ^(٢) .

ثم قال :

..... ١٣ -

ومُنْهَمَ ما فيه راوٍ لم يُسَمَّ

الثاني عشر ^(٣) : الحديث المُنْهَمَ ؛ وهو : ما فيه راوٍ لم
يُذَكَّرْ في نفس المتن ؛ كأنَّ يقولَ : (قالَ رجلٌ لرسولِ اللهِ
ﷺ) ؛ فقولُهُ (رجلٌ) : مبهمٌ .

(١) ويُسمِّيهِ بعضُ أهلِ العلمِ : (المؤنن) .

(٢) وهو قولُ الجمهور - كما قالَ الحافظُ ابنُ عبدِ البرِّ في

« التمهيد » (١ / ٢٦) - .

وانظر « الكفاية » (ص ٤٤١) للخطيب البغدادي .

(٣) انظر : « تدريب الراوي » (١ / ٣١٦) ، و « الباعث

الحديث » (٢ / ٦٥٠) ، و « النكت على نزمة النَّظَرِ » (ص ١٣٤) ،

و « شرح الزرقاني على البيهقيّة » (ص ٤٦) .

أو في السند ؛ ك (سفيان عن رجل) .

وحاصلُ فقه المسألة : أنَّ الإبهام إذا كَانَ في السند فإنَّ الحديث يُردُّ (١) ، وإذا كَانَ في المتن لا يُردُّ (٢) ؛ إذ قد يتعلّق بالشيء الواحد حُكمان مختلفان .

ومن تبين المُبهم يُعلّم تأخّر أحدهما عن الآخر ، فيُصار إلى النسخ ؛ ولأنَّ العلم بالشيء أولى من الجهل به . كذا قيل (٣) .

والذي يظهر في الفرق بينهما (٤) ؛ هو : أنَّ ثبوت الحكم

(١) بشرط عدم الوقوف على اسمه - ومعرفة أنّه ثقةٌ - من خلال طريق الحديث أخرى .

(٢) لأنّه لا يتعلّق بالطريق الموصِل إلى المتن ، وهي سبيلٌ إلى معرفته صَحّة وضعفاً .

(٣) قال الحافظ ولي الدين العراقي في « المُستفاد من مُبهمات المتن والإسناد » (١ / ٩١ - ٩٢) :

« ومن فوائد تبين الأسماء المُبهمة تحقيق الشيء على ما هو عليه ؛ فإنَّ النفس مُتشوّقة إليه .. وأنَّ يكونَ سائلاً عن حكمٍ عارضه حديث آخر ، فيُستفاد بمعرفته : هل هو ناسخٌ أو منسوخٌ ؟ - إنَّ عُرفَ زمنٍ إسلاميه - » .
(٤) أي : مُبهم السند ، ومُبهم المتن .

أو نفيه من الشارع مُتَوَقَّفٌ على معرفة الراوي وقبوله ، فيتعلَّق به الغرضُ لذلك ، بخلاف المتن ؛ فإنه لا يُشترط فيه معرفة السائل وتعيينه ؛ إذ لا يتعلَّق بمعرفته غرضٌ ؛ لأنَّ الحكم قد يأتي من قبل الشارع ^(١) بدون سؤال سائل .

وحينئذٍ فمعرفة السائل أو الفاعل وعدم معرفتهما سواء ، والله أعلم .

فمثاله في المتن : حديث أبي سعيد الخدري في ناس من أصحاب النبي ﷺ مروا بحيي ، فلم يضيفوهم ، فلدغ سيدهم ، فرقاه رجلٌ منهم ^(٢) .

فالراقي هو أبو سعيد الراوي المذكور ^(٣) .

-
- (١) قارن بـ « معجم المناهي اللفظية » (ص ٣٠٣ - ٣٠٤)
 لفضيلة الأخ الكبير الشيخ بكر أبو زيد - نفع الله به - .
 (٢) روى الحديث البخاري (٥٠٠٧) ، ومسلم (٢٢٠١) .
 (٣) كما وقَّع في رواية الترمذي (٢١٤٢) ، وابن ماجه (٢١٥٦) ، وابن أبي شيبة (٤١١ / ٧) ، والدارقطني (٣ / ٥٦٣) ، وأحمد (٣ / ١٠٠) ، وابن حبان (٦٠٧٩) بسند صحيح .
 وانظر - لتمام الفائدة - : « فتح الباري » (٤ / ٣٧٤) ، و « التقييد والإيضاح » (ص ٤٢٧) ، و « المستفاد » (٢ / ٨٣٥) .

ومثاله في السُّنَدِ : إبراهيم بن أبي عبلّة ، عن رجل ، عن واثلة^(١) .

فالرَّجُلُ هو العَرِيفُ^(٢) - بفتح الغين المعجمة^(٣) - .
وقد يُتَوَصَّلُ لمعرفته بجمع طرق الحديث ، كما في
المثاليين .

ثم قال :

١٤ - وكلُّ ما قُلْتُ رجالة غلا
وضدّه ذاك الذي قد نَزَلَا

(١) رواه هكذا - بالإيهام - الإمام النَّسَائِي في « السنن الكبرى »
(٤٨٩٠) ، والطحاوي في « مشكل الآثار » (٧٣٩) .
(٢) رواه أبو داود (٣٩٦٤) ، والنَّسَائِي في « الكبرى »
(٤٨٩١) ، وأحمد (٤٩٠ / ٣) و (١٠٧ / ٤) ، وابن حبان
(٤٥٩٥) ، والحاكم (٢١٤ / ٢) ، والطبراني (٩٢ / ٢٢) ، والبيهقي
(١٣٢ / ٨) .

وسنّده ضعيف لجهالة العَرِيف ؛ فإنه لم يُوثِّقْهُ إِلَّا ابنُ حَبَّان ، وانظر
« تهذيب التهذيب » (٢٤٥ / ٨) ، و« المقتنى في الكنى » (٥ / ٢) للذهبي .
(٣) انظر « توضيح المشتبه » (٢٥٣ / ٦) لابن ناصر الدين
الدمشقي .

تكلّم الناظم في هذا البيت على :

الثالث عشر^(١) : الحديث العالي ، والرابع عشر^(١) :

الحديث النازل :

فالعالي : هو كلُّ إسنَادٍ قُلْتُ رجالُهُ عن النبي ﷺ ، بالنسبة إلى سند آخر يَرِدُ به ذلك الحديث^(٢) .

(١) انظر : « معرفة علوم الحديث » (٥ - ١٢) للحاكم ،

و « فتح المغيث » (٣ / ٣) ، و « تدريب الراوي » (١٥٩ / ٢) ،

و « التعليقات الأثرية » (ص ٣٨) .

(٢) قَالَ الإمام أحمد بن حنبل : « طلب الإسناد العالي سُنَّةٌ عَمَّنْ

سَلَفٌ ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ عَبْدِ اللَّهِ كَانُوا يَرْحَلُونَ مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْ عُمَرَ وَيَسْمَعُونَ مِنْهُ » .

كما في « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » (١ / ١٢٣) .

وَقَالَ ابنُ المبارك : « ليس جودة الحديث قرب الإسناد ، بل جودة

الحديث صحة الرجال » .

رواه السمعاني في « أدب الإملاء والاستملاء » (١٥٧) .

قُلْتُ : وللحافظ أبي القاسم السمرقندي كتاب « ما قَوَّبَ سُنْدُهُ مِنْ

حديث » ، وللحافظ ابن القيسراني : « العلل والنزول في الحديث » ، وهما

مطبوعان .

والنازل : ضدّ العالي ، وهو كثرة رجال ذلك السند الذي
قد نزل ؛ لبعده [عنه] ﷺ .
ثم قال :

١٥ - وما أضفته إلى الأصحاب من

قول وفعل فهو موقوف زكن

الخامس عشر ^(١) : الحديث الموقوف ؛ وهو : ما قصّر على
الصحابي من الأقوال والأفعال ، وخلا عن قرينة الرفع للنبي ^(٢)
ﷺ ، وسواء نُقل ذلك في حياة النبي ﷺ أو بعد وفاته ، وسواء
اتصل إسنادُهُ إليه أم انقطع ^(٣) .

(١) انظر : « علوم الحديث » (ص ٤١) ، و « تدريب الراوي »
(١ / ١٨٤) ، و « دليل أرباب الفلاح » (ص ١٦٠) للحكّمي ،
و « التبصرة والتذكرة » (١ / ١٣٩) .

(٢) قال العلامة زكريّا الأنصاري في « فتح الباقي بشرح ألفية
العراقي » (١ / ١٣٩ - ١٤٠) : « ما أتى عن صحابي موقوفاً عليه -
بحيث لا يقال من قيل الرأي ؛ بأن لا يكون للاجتهاد فيه مجال ظاهر -
حكمه حكم الرفع » .

(٣) « وشذّ الحاكّم حيث اشترط في الموقوف عدم الانقطاع »

قاله اللكنوي في « ظفر الأماني » (ص ٣٢١) .

وانظر « معرفة علوم الحديث » (ص ١٩) للحاكم .

وقوله : زُكِّنَ ؛ بمعنى عَلِمَ ؛ تَمِيمٌ للبيت .
ثُمَّ قَالَ :

١٦ - وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطَ

.....

السادس عشر^(١) : الحديثُ المرسلُ ؛ وهو : ما رَفَعَهُ تابعيٌّ
إلى النبيِّ ﷺ .

والإرسالُ : معناه : الإِطلاقُ ؛ سُمِّيَ بذلك لكونِ التابعيِّ
أطلقَهُ ، ولم يُقيِّدْهُ بجميعِ روايتهِ^(٢) ؛ حيثُ لم يُسمِّ مَنْ أرسَلَهُ
عنه^(٣) .

= وراجع - لزيادة الفائدة - « إعلام الموقعين » (٤ / ١١٩) لابن
القيِّم ، و « المذكرة في أصول الفقه » (١٦٤ - ١٦٦) للشُّنْقِيطِي .

(١) انظر : « الكفاية » (ص ٥٤٦) للخطيب ، و « التمهيد » (١ /
١٩) لابن عبد البرّ ، و « التقييد والإيضاح » (ص ٧٠) ، و « النكت
على ابن الصلاح » (٢ / ٥٤٠) ، و « النخبة النبهانية » (ص ٩٥) .
(٢) أي : الذين روى عنهم ، فقد يكونون أكثر من تابعيٍّ ...

وانظر تعليقي على « طراز البقونية » (ص ٢٢) للشَّوَيْي .

(٣) وعلى هذا ؛ فإنَّ تعريفَ الناظمِ يكونُ مُتَقَدِّمًا ، لأنَّه جعلَهُ

=

- فقط - ما حُذِفَ صحابِيُّه !!

وهو ضعيفٌ في الاحتجاج به ؛ خلافَ مذهبِ مالك ،
وأحمد - في المشهورِ عنهما - ، وأبي حنيفةً وأتباعهم في الفقهاءِ
والأصوليين .

و [ذَهَبَ] بعضُ المحدثين إلى الاحتجاج به في الأحكامِ
وغيرها ^(١) .

ثم قال :

.....- ١٦ -

وفُلْ غريبٌ ما روى راوٍ فقط

= ومعلومٌ - بَدَاهَةٌ - عدالةُ عُمومِ الصحابةِ - رضي الله عنهم - ، فلو
كَانَ الساقطُ - يقيناً - صحابياً ؛ لما كَانَ ذَلِكَ سبباً يُقَلُّ به الحديثُ .
وانظروا « ظَفَرَ الأمانى » (ص ٣٤٥) .

(١) انظر - لمزيد من التفصيل - « منهاج السنة النبوية » (٤ /
١١٧) لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - ، و « شرح علل
الترمذي » (١ / ٣١٨ - ٣٢٠) لابن رجب ، و « جامع التحصيل »
(ص ٩٩) للعلائي ، و « رسالة أبي داود في وصفِ سُنَّته » (ص ٢٤) ،
و « المسودة » (ص ٢٧٦) لآل تيمية ، و « فتح القدير » (١ / ٥١) لابن
الهُمام .

السابعَ عَشَرَ^(١) : الحديثُ الغريبُ ؛ وهو : ما انفردَ راوٍ فقط بروايته ، أو بروايةٍ زيادةٍ فيه عَمَّن يُجْمَعُ حديثُه - كالزُّهريِّ أحدِ الحفَّاظِ^(٢) - في المتنِ أو السندِ .

وينقسمُ إلى :

١ - غريبٌ صحيحٌ ؛ كالأفرادِ المخرَّجةِ في « الصحيحين »^(٣) .

وإلى :

٢ - غريبٌ ضعيفٌ ؛ وهو الغالبُ على الغرائبِ .

وإلى :

٣ - غريبٌ حسنٌ ؛ وهو كثيرٌ بالنسبةِ للصحيحِ ، قليلٌ

(١) انظر : « تدريب الراوي » (١ / ١٦٨) ، و « التبصرة والتذكرة » (١ / ٢٦٥) للعراقي ، و « الباعث الحثيث » (٢ / ٤٦٠) ، و « التعليقات الأثرية » (ص ٤٣) .

(٢) انظر تعلقي على « طراز البيقونية » (ص ٢٢) .

(٣) منها حديثُ « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » ؛ وقد تقدَّم القولُ فيه

(ص ٤٥) ، فراجعهُ .

بالنسبة للضعيف^(١) .

وحيثُ كَانَ الغالبُ فِي الغريبِ أَنَّ يكونَ ضعيفًا ؛ كَرِهَ
بعضُ الأئمةِ تَتَّبِعَ الغرائبِ :

فقد قَالَ مالكٌ : شرُّ العلمِ الغريبُ ، وخيرُ العلمِ الظاهرُ
الذي قد رواهُ النَّاسُ^(٢) .

وقَالَ عبدُ الرَّزَّاقِ : كُنَّا نرى أَنَّ غريبَ الحديثِ خيرٌ ، فإذا
هو شرٌّ^(٣) !

وقَالَ ابنُ حنبلٍ : لَا تكتبُوا هذهِ الغرائبِ ؛ فَإِنَّهَا مناكيرٌ ،
وغالبُهَا عن الضعفاءِ^(٤) .

(١) فَكَوْنُهُ حَسَنًا يُخْرِجُهُ مِنْ خَيْرِ الضَّعِيفِ .

وَيُشْتَرَطُ لِهَذَا كَوْنُهُ حَسَنًا لِدَايِهِ ، لَا حَسَنًا لغيرِهِ : لِأَنَّ الْحَسَنَ لغيرِهِ
تَتَعَدَّدُ طَرَفُهُ وَمَخَارِجُهُ .

(٢) رواه السمعاني في « أدب الإملاء » (١٥٩) ، والخطيب في
« الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » (١٢٩٢) .
وانظر « تهذيب التهذيب » (٩ / ٣٦٩) .

(٣) رواه السمعاني (١٦٣) ، والخطيب (١٢٩٤) .

(٤) رواه السمعاني (١٦٢) ، وابن عدي في « الكامل » (١ / =

ثُمَّ قَالَ :

١٧ - وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالٍ

إِسْنَادُهُ مَنْقَطَعُ الْأَوْصَالِ

الثَّامِنَ عَشَرَ ^(١) : الْحَدِيثُ الْمَنْقَطَعُ ؛ وَهُوَ : الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ
إِسْنَادُهُ عَلَى أَيِّ وَجْهِ كَانَ انْقِطَاعُهُ ؛ أَيِّ : سَوَاءٌ كَانَ السَّاقِطُ مِنْهُ
وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرَ ^(٢) ، صَحَابِيًّا ^(٣) أَوْ غَيْرِهِ .

= (١٥٣) .

وقد ذكر السيوطي في « التدريب » (٢ / ١٦٩) أَنَّ الْبَيْهَقِيَّ قد
روى هذه الآثار في « المَدْخَلِ » .

(١) انظر : « معرفة علوم الحديث » (ص ٢٧) للحاكم ، و « علوم
الحديث » (ص ١٥) ، و « تدريب الراوي » (١ / ٢٠٧) ، و « الموقظة »
(ص ٤٠) ، و « النكت على نزهة النظر » (ص ١١٢) .

(٢) بشرطين :

١ - أَنَّ يَكُونَ السَّقْطُ مِنْ آخِرِ السَّنَدِ ؛ حَتَّى يَخْرُجَ (الْمَعْلُقُ) فَإِنَّهُ
السَّاقِطُ مِنْ أَوَّلِ السَّنَدِ .

٢ - أَنَّ يَكُونَ السَّقْطُ - إِذَا كَانَ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ - لَا عَلَى التَّوَالِي ؛
حَتَّى يَخْرُجَ (الْمُعْضَلُ) .

(٣) سيأتي - للمصنّف - تَقْيِيدُ السَّقْطِ بِكَوْنِهِ قَبْلَ الصَّحَابِيِّ .

وهذا التعريف أقرب من جهة المعنى اللغوي ؛ فإن الانقطاع ضد الاتصال ، فيُضدُّ بالواحد والأكثر ، فيدخل فيه المرسل ، والمعضل ، والمعلق ، فالمنقطع أعم ؛ لاختصاص المرسل بما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ كما تقدّم ، واختصاص المعضل والمعلق - بما سببته - ، ولكنه خلاف المشهور .

والمشهور في تعريفه هو : ما سقط من روايته واحد قبل الصحابي^(١) ، وكذا من مكانين أو أكثر ، بحيث لا يزيد كل سقط منها على راوٍ واحد ، فيكون منقطعاً من مواضع .
فخرج بالواحد : المفضل - الآتي - ، وبما قبل الصحابي : المرسل .

ولم يُقَيِّدوه بكون الساقط في أول السند ؛ فمقتضاه دخول المعلق فيه^(٢) ، ولا ينعُد تقييده ؛ ليخرج المعلق ، لتخصيصه

(١) هذا قَيِّد مهم .

(٢) قال الجرجاني في « مختصره » (ص ٣٥٣ -) ظفر الأمانى) : « المنقطع : ما لم يتصل إسنادُه بأيِّ وجه كان ، سواء كان ترك ذكر الراوي من أول الإسناد ، أو وسطه ، أو آخره ، إلا أن يكون الغالب استعماله فيمن دون التابعي عن الصحابي .. » .

باسمٍ يَخْصُهُ - كما قَدَّمنا (١) - .

قال ابنُ الصلاح (٢) : إِلَّا أَنَّ الْأَكْثَرَ أَنَّ يُوصَفَ بِالْإِعْضَالِ
ما سَقَطَ مِنْهُ اثْنَانِ ، وَأَكْثَرُ ما يُوصَفُ بِالتَّعْلِيقِ ما حُذِفَ أَوَّلُ
سَنَدِهِ ، وَلَوْ إِلَى آخِرِهِ .

فَالْأَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا هُوَ الْقَوْلُ الْمَشْهُورُ .

ثُمَّ قَالَ :

١٨ - وَالْمَعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ (٣)

التاسع عشر : الحديثُ المعضَّلُ - بفتح الضاد - ؛ وهو :
ما سَقَطَ مِنْ رَوَاتِهِ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ مَعَ التَّوَالِي (٤) قَبْلَ الصَّحَابِيِّ ،
وَسِوَاءَ سَقَطَ هُوَ مَعَهُمْ أَيْضًا أَمْ لَا :

(١) بل هو الأصوبُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(٢) فِي « عُلُومِ الْحَدِيثِ » (ص ٥٤) - لهُ - .

(٣) هَذَا الشَّطْرُ (أَخَذَهُ) النَّازِظُ مِنْ « أَلْفِيتَةِ الْعِرَاقِيِّ » (١ /

١٥٩ - « التَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ ») سِوَاءَ بِسِوَاءِ .

(٤) قَيْدٌ مُهِمٌّ ؛ لِيُخْرِجَ مِنْهُ الْمُنْقَطِعُ ؛ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ .

كقول مالك : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؛ فَإِنَّهُ يَرُوي عَنْ نَافِعٍ ،
عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ فَقَدْ أَسْقَطَ اثْنَيْنِ : (نَافِعٌ) وَ (ابْنُ عُمَرَ) مَعَهُ .
وَقَوْلِهِ فِي « الْمَوْطَأِ » ^(١) : بَلَّغَنِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ » ؛ فَإِنَّ
مَالِكًا أَوْصَلَهُ ^(٢) خَارِجَ « الْمَوْطَأِ » ؛ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ ، عَنْ

(١) (برقم : ٢٠٦٤ - « رواية أبي مصعب ») ، وَ (رقم :
٦٠٦ - رواية يحيى الليثي) .

(٢) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي « التَّمْهِيدِ » (٢٤ / ٢٨٣) : « هَذَا
الْحَدِيثُ مَحْفُوظٌ مَشْهُورٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَقَدْ رَوَاهُ مَالِكٌ مُسْنَدًا
عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَدْ تَكَلَّمُوا فِي إِسْنَادِهِ
هَذَا ... » .

قُلْتُ : وَقَدْ رَوَاهُ - بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ - ابْنُ طَهْمَانَ فِي « مَشِيخَتِهِ »
(٧٨) وَ (١٣٣) ؛ وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي « التَّمْهِيدِ » (٢٤ / ٢٨٤) ،
وَالْحَاكِمُ فِي « الْمَعْرِفَةِ » (٣٧) ، وَالْخَلِيلِيُّ فِي « الْإِرْشَادِ » (١ / ١٦٤) .
وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ - بَعْدُ - : « هَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَكُنْ يُعْرَفُ مُسْنَدًا مِنْ
حَدِيثِ مَالِكٍ إِلَّا بِرَوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ عَنْهُ .

وَقَدْ ذَكَرَهُ مَالِكُ بْنُ عِيسَى ^(١) - وَكَانَ مُتَحَدِّثًا مُخْبِتًا - مِنْ طَرِيقِ =

(١) لَمْ أَرِ فِي كُتُبِ الْمَغَارِبَةِ وَالْأَنْدَلُسِيِّينَ مِنْ اسْمِهِ هَكَذَا ! =

= النعمان ، عن مالك .

ولا أدري مَنْ النُّعْمَانُ هَذَا !! لَأَنَّهُ لَمْ يَنْشُبْهُ ؛ وَرَبَّمَا كَانَ النُّعْمَانُ بَنَ رَاشِدَ ، فَإِنْ كَانَ النُّعْمَانُ بَنَ رَاشِدَ : فَهُوَ فِي قَصْدِ مَالِكٍ لِرَوَاتِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ !
ولا أدري مَنْ هُوَ !! .

قُلْتُ : النُّعْمَانُ هَذَا : هُوَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْأَصْبَهَانِيِّ ، وَرَوَاتُهُ مَوْجُودَةٌ فِي « طَبَقَاتِ الْأَصْبَهَانِيِّينَ » (٨٩) لِأَبِي الشَّيْخِ ، وَ « ذَكَرَ أَخْبَارَ أَصْبَهَانَ » (١ / ١٧٣) لِأَبِي نُعَيْمٍ ، وَ « الْإِرْشَادَ » (١ / ١٦٢) لِلْخَلِيلِيِّ .

وَانْظُرْ تَعْلِيقِي عَلَى « الْبَاعِثِ الْحَثِيثِ » (١ / ٢١٩) .
وَنَقَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ أَبِي دَاوُدَ قَوْلَهُ : « هَذَا الْحَدِيثُ إِثْمًا يَرْوِيهِ ابْنُ عَجْلَانَ ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّجِّ ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .. وَلَكِنْ هَكَذَا قَالَ مَالِكٌ ! » .

قُلْتُ : وَهُوَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي « صَحِيحِ مُسْلِمٍ » (١٦٦٢) .
ثُمَّ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : « هُوَ كَمَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ ؛ إِلَّا أَنَّا وَجَدْنَا الثَّوْرِيَّ تَابَعَ مَالِكًا عَلَى ذَلِكَ ... » .

فَذِكْرَةٌ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمُبَارَكِ ، بِهِ .
قُلْتُ : وَهُوَ فِي « الْبَرِّ وَالصَّلَةِ » (رَقْم : ٣٤٩) - لَهُ - ، وَمِنْ طَرِيقِهِ أَبُو نُعَيْمٍ فِي « الْحَلِيَةِ » (٨ / ١٨١) .
وَلَهُ فِي « الْحَلِيَةِ » (٧ / ٩١) مَتَابَعَانِ لِابْنِ الْمُبَارَكِ .

= نَعْمَ ؛ يُوجَدُ فِي « بَغِيَةِ الْمُتَمَسِّ » (ص ٤٦٢) لِلضُّبِّيِّ : (مَالِكُ بْنُ عَلِيٍّ)
و (مَالِكُ بْنُ يَحْيَى) : فَلَعَلَّهُ مَحْرُوفٌ مِنْ أَحَدِهِمَا .
ثُمَّ قُلْتُ : لَعَلَّهُ (مَغْنُ بْنُ عَيْسَى) !! وَهُوَ مِنْ مَشَاهِيرِ أَصْحَابِ مَالِكٍ ، فَلْيَنْظُرْ .

أبيه ، عن أبي هريرة .

فعرفنا بذلك سقوط اثنين منه .

وسُمِّي مُعْضَلًا لَأَنَّ المَحْدَثَ الذي حَدَّثَ بِهِ أَعْضَلَهُ وَأَعْيَاهُ ،
فلم ينتفع به مَنْ يرويه عنه ^(١) .

هذا معناه في اللغة ^(٢) .

ومعناه في الاصطلاح ما تقدّم .

(فائدة) :

قال ابن الجوزي في كتاب « الموضوعات » ^(٣) : المعضلُ

(١) « حيث ضيقت المجال ، وشددت الحال ؛ حيث حذف من الرواية
أزيد من واحد بحيث لا يُعرف حاله تعديلًا وجرحًا » .
« ظفر الأمانى » (ص ٣٥٤) .

(٢) وفي « علوم الحديث » (ص ٥٤) - لابن الصلاح - ،
و« المقنع » (١ / ١٤٦) - لابن الملقن - إشكالات علمية على اشتقاقه
اللغوي .

وانظر « النكت على ابن الصلاح » (٢ / ٥٨٠ - ٥٨١) ،
و « محاسن الاصطلاح » (١٤٧) للبلقيني .

(٣) العبارة - بلفظها - في « الأباطيل والمناكير والصحاح =

أَسْوَأُ حَالًا مِنَ الْمُنْقَطِعِ ، وَالْمُنْقَطِعُ أَسْوَأُ حَالًا مِنَ الْمُرْسَلِ ، وَالْمُرْسَلُ لَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ .

وَأَمَّا يَكُونُ الْمُغْضَلُ أَسْوَأَ حَالًا مِنَ الْمُنْقَطِعِ إِذَا كَانَ الْانْقِطَاعُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْانْقِطَاعُ فِي مَوْضِعَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ؛ فَإِنَّهُ يُسَاوِي الْمُغْضَلُ فِي سُوءِ الْحَالِ ^(١) .

ثُمَّ قَالَ :

.....- ١٨

وَمَا أَتَى مُتَلَسِّمًا نَوْعَانِ

١٩ - الْأَوَّلُ الْإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ

يُنْقَلُ عَنْهُ فَوْقَهُ بِعَيْنٍ وَأَنْ

٢٠ - وَالثَّانِ لَا يُشَقِّطُهُ لَكِنْ يَصِفُ

أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لَا يَنْعَرِفُ

= وَالْمَشَاهِيرُ « (١ / ١٢) لِلْجَوْرْقَانِيِّ .

وَيُعْرَفُ - أَيْضًا - بِ « الْمَوْضُوعَاتِ » .

فَلَعَلَّهُ اخْتَلَطَ عَلَى الشَّارِحِ أَمْرُهُ !! وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) هَذَا - بَعِيْنِهِ - كَلَامُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ فِي « النَّكَتِ عَلَى ابْنِ

الصَّلَاحِ » (٢ / ٥٨٢) .

المُوقفي عشرين^(١) : الحديث المدلّس - بفتح اللام - من الدّلس^(٢) - بالتحريك - ؛ وهو : اختلاطُ الظلام ، سُمّي بذلك لاشتراكهما في الخفاء .

وهو^(٣) نوعان :

○ أحدهما : تدليسُ الإسناد ؛ وهو : أن يُسقط اسمُ شيخه - لصِغَرِهِ أو ضعفِهِ عنده - ، ويرتقي إلى شيخ شيخه أو من فوقه ، فيُسنَدُ عنه ذلك بلفظٍ لا يقتضي الاتصال ؛ بل بلفظٍ مُؤهِمٍ له ، فلا يقول : أخبرنا ، وما في معناه ، بل يقول : عن فلان ، أو : قال فلان ، أو : أن فلانًا قال كذا ؛ مُؤهِمًا بذلك أنه سمعه ممّن رواه عنه^(٤) .

(١) انظر : « الكفاية » (٥٠٨) ، و « المُفنع » (١ / ١٥٤) ، و « النكت على ابن الصلاح » (٢ / ٦٣٦) ، و « علوم الحديث » (ص ٦٦) ، و « تدريب الراوي » (١ / ٢٢٣) .

(٢) « الصّحاح » (٣ / ٩٣٠) للجوهري .

(٣) قال الذهبي في « الموقظة » (ص ٥١) : « التدليس مُنافٍ للإخلاص ، يُلَمّ فيه من التزوين » .

(٤) انظر « الباعث الحثيث » (١ / ١٧٢ - ١٧٦) وتعليقي

عليه .

وإنما يكون تدليسًا إذا كان المدلس قد عاصرَ الذي روى عنه
أو لقيَهُ ولم يسمع منه ، أو سَمِعَ منه ولم يسمع ذلك الذي
دَلَّسَهُ عنه ، فلا يُقْبَلُ مَن عُرِفَ بذلك إلا ما صرَّح فيه بالاتصال ؛
ك (سمعتُ) (١) .

ومنه تدليسُ العطفِ ، وهو أن يُصرَّحَ بالتحديث عن شيخٍ
له ، ويعطفُ عليه شيخًا آخرَ لم يسمع ذلك المرويَّ عنه !
فمنهُ : ما ذكرهُ الحاكمُ في « علوم الحديث » (٢) قال :

(١) انظر « النكت على ابن الصلاح » (٢ / ٦٢٥) ، و « محاسن
الاصطلاح » (ص ١٧٠) .

وللوقوف على مثالٍ تطبيقيٍّ في تدليسِ الإسناد ؛ راجع : « سنن
الترمذي » (١٥٢٤) ، و « العلل الكبير » (٢ / ٦٥١ - ٦٥٢) - له -
أيضًا .

وقارن بـ « إرواء الغليل » (٢٥٩٠) لشيخنا الألباني حفظه الله .

(٢) « معرفة علوم الحديث » (ص ١٠٥) .

وَنَقَلَهُ عنه - مُثَلًّا به - الحافظُ ابنُ حجرٍ في « النكت على ابن
الصلاح » (٢ / ٦٢١) ، ونَقَلَهُ - هو أيضًا - في « تعريف أهل التقديس
بمراتبِ الموصوفين بالتدليس » (ص ١٥٩) ، قائلًا : « ومن عجائبه في
التدليس ... » ، ثم ذَكَرَهُ .

اجتمع أصحاب هُشَيْم^(١) - بالتصغير - ، فقالوا : لا نكتب عنه اليوم شيئاً مما يدلُّسُهُ ، ففطن لذلك ، فلما جلس ، قال : حدِّثنا حُصَيْنٌ ومغيرةُ ، عن إبراهيم ... وساق عدَّة أحاديث ، فلما فرغ قال : هل دلَّستُ لكم شيئاً ؟ قالوا : لا ، فقال : بلى ؛ كُلُّ ما حدثتكم عن حُصَيْن فهو سماعي ، ولم أسمع من غيره من ذلك شيئاً !

وَحُمِلَ على أَنَّهُ نوى العطف ! فقوله : وفلان ؛ أي :
وحدَّث فلان !

○ ثانيهما : تدليس الشيوخ ؛ بأن يُسمِّي شيخه الذي سمع منه بغير اسمه المعروف ، أو ينسبهُ أو يصفهُ بما لم يشتهر به ؛ تَعْمِيَةً كي لا يُعرَفَ^(٢) .

(١) انظر « موضح أوهام الجمع والتفريق » (٢ / ٤٥٨)
للخطيب ، و « رجال البخاري » (٣٠ / ١١٨٣) للباقي ، و « جامع التحصيل » (رقم : ٨٤٩) للعلائي .

(١) قال ابنُ الملقن في « المقنع » (١ / ١٥٦) : « ومن أمثليهِ : ما فعله الخطيبُ الحافظُ ، حيثُ قال : (حدِّثنا أحمدُ بن أبي جعفر القطيعي) ، ومرةً : (الروياني) ، وهُوَ هو !! » .

وهو جائزٌ لقصدِ تيقُّظِ الطالبِ واختباره ليبحثَ عن
الرواية^(١) ؛ كما تقدّمت الإشارةُ إليه في حكاية أصحابِ هُشيم .
ثم قالَ :

٢١ - وما يُخالف ثقةً به الملا

فالشاذ
.....

الحادي والعشرون^(٢) : الحديث الشاذ ؛ وهو : ما خالفَ

= قلتُ : وفي « الإكمال » (٧ / ١٥٠) - لابن ماكولا - مزيدُ بيان .
وهو مُتَّوَجِّمٌ في « تاريخ بغداد » (٤ / ٣٧٩) - للخطيب - ،
وقالَ : « كتبْتُ عنه ، وكانَ صدوقًا » .

(١) قالَ الإمامُ ابنُ دقيق العيد في « الاقتراح » (ص ٢١٤) :
« وأما مصلحةُ التدليسِ : فامتحانُ الأذهانِ في استخراجِ التدليساتِ ، وإلقاءِ
ذلكَ إلى مَنْ يُرادُ اختبارُ حفظِهِ ، ومعرفةُ بالرجالِ » .

(٢) انظر « معرفة علوم الحديث » (ص ١١١) ، و « تدريب
الراوي » (١ / ٢٣٢) ، و « الموقظة » (ص ٤٢) ، و « النكت على نزاهة
النظر » (ص ٩٧) ، و « الباعث الحثيث » (١ / ١٧٩) .

(تنبيه) : لبعضِ (المعاصرين) رسالةٌ بعنوان « الفوائد المقصودة في
الأحاديثِ الشاذّةِ والمردودة » !! بنّاهَا على خَلْفِيَّةٍ خَلْفِيَّةٍ فاسدةٍ ، ونظرةٍ نظريّةٍ
عقليةٍ كاسدةٍ !! ليسَ لها من اسمِها نصيب ، إلّا الجرأةُ والأكاذيبُ ..

الراوي الثقة فيه جماعة الثقات ^(١) بزيادة أو نقص فيما رَوَّاهُ ،
وتعذر الجمع بينهما ، فَيُظَنُّ أَنَّهُ غَلَطَ فِيهِ .

ويكونُ الشذوذُ في السندِ ، وفي المتن :

مثالُهُ في السندِ : ما رواهُ الترمذِيُّ ، والنسائي ، وابنُ
ماجه ، من طريق ابنِ عُيَيْنَةَ ، عن عمرو بن دينار ، عن عَوْسَجَةَ ،
عن ابنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ رجلاً تُؤْفِي على عهدِ رسولِ اللَّهِ ﷺ ولم
يَدْعُ وارثًا إِلَّا مولى هو أعتقه ... الحديث ^(٢) .

فَإِنَّ حمَّادَ بنَ زيدٍ رواهُ عن عمرو ، عن عَوْسَجَةَ ، ولم
يذكر ابنَ عَبَّاسٍ ^(٣) ، لكنْ تابعَ ابنُ عُيَيْنَةَ على وصلِهِ ابنُ جُريجٍ

(١) أو من هو أوثق منه ، ولو كانَ قَرَدًا .

(٢) رواه أبو داود (٢٩٠٥) ، والترمذي (٢١٠٦) ، وابنُ ماجه

(٢٧٤١) ، والنسائي في « الكبير » (٦٤٠٩) ، وأحمد (١ /

٢٢١ و ٣٥٨) ، وعبد الرزاق (١٦١٩٢) ، والحميدي (٥٢٣) ،

والطبراني في « الكبير » (١٢٢١٠) ، والحاكم (٤ / ٣٤٧) ، والبيهقي

في « السنن الكبرى » (٦ / ٢٤٢) .

(٣) رواه - هكذا مرسلًا - البيهقي في « السنن الكبرى » (٦ /

(٢٤٢) .

وغيره^(١)؛ فقدّموا سند ابن عُيَيْنَةَ - لَأَنَّهُ أَكْثَرُ عَدَدًا - ، على سَنَدِ

(١) رواية ابن مجريج في « مُسْنَدُ أَحْمَد » (١ / ٣٥٨) ،
و « مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ » (١٦١٩١) ، و « معجم الطبراني الكبير »
(١٢٢٠٩) ، و « السنن الكبرى » (٦٤١٠) للنسائي .
ورواه الطيالسي (٢٧٣٨) ، وأبو داود في « سننه » (٢٩٠٥) ،
وفي « مسائل أحمد » (٢١٩) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار »
(٤٠٣ / ٤) ، والحاكم (٣٧٤ / ٤) ، والبيهقي (٥٤٢ / ٦) من طريق
حماد بن سلمة ، عن عمرو ، به .

ورواه الطبراني في « الكبير » (١٢٢١١) من طريق محمد بن مسلم
الطائفي ، عن عمرو ، به .

والحديث - مُرْسَلًا وَمُسْنَدًا - قَالَ فِيهِ الْإِمَامُ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي « تَأْوِيلِ
مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ » (ص ٢٦٢) - رَوَايَةً وَدَرَايَةً - : « الْفُقَهَاءُ عَلَى خِلَافِ
حَدِيثِ عَوْسَجَةَ هَذَا ؛ إِمَّا لِأَنَّهُمْ عَوْسَجَةٌ ، فَإِنَّهُ مِمَّنْ لَا يَبْثُّ بِهِ فَرْضٌ وَلَا
سُنَّةٌ ، وَإِمَّا لِتَحْرِيفِ فِي التَّأْوِيلِ ، وَإِمَّا لِنَسْخِ » .

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي « سُنَنِهِ » (٢ / ٤٢٣) - عَقِبَ رَوَايَتِهِ - :
« وَالْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْبَابِ : إِذَا مَاتَ رَجُلٌ وَلَمْ يَتْرِكْ عَقِبَةً
- أَيِ : وَارِثًا - : أَنَّ مِيرَاثَهُ يُجْعَلُ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ » .

وَقَالَ أَحْمَدُ فِي عَوْسَجَةَ - كَمَا فِي « مَسَائِلِ أَبِي دَاوُدَ » (٢١٩) - :

« لَا أَعْرِفُهُ » .

حمّاد - مع كونه من أهل الضبط - .

ومثاله في المتن^(١) : زيادة (يوم عرفة) في حديث « أيام التشريق ... » ، فزوي : « يوم عرفة وأيام التشريق أيام أكل وشرب » .

فإنه من جميع طرقه بدونها^(٢) ، وإنما جاء بها موسى بن = وقد رجّح ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ٥٢) رواية ابن عُيينة على غيرها .

وانظر بيان الحافظ ابن حجر لوجه إعلاله في « نزعة النظر » (ص ٩٨ - « النكت ») .

(١) انظر « نيل الأمانى » (ص ٥٨) .

(٢) روى الحديث - تأمناً - الإمام ابن عبد البر في « التمهيد » (٢٣ / ٦٩ - ٧٠) ، ثم قال : « لا يُوجد ذكر (يوم عرفة) في غير هذا الحديث » .

وقد رواه - أيضًا - في « التمهيد » (٢١ / ١٦٣) من طريقين عن موسى بن عُليّ ، ثم قال : « هذا حديث انفرد به موسى بن عُليّ ، عن أبيه ، وما انفرد به فليس بالقويّ ، وذكر (يوم عرفة) في هذا الحديث غير محفوظ ، وإنما المحفوظ عن النبي ﷺ من وجوه : « يوم الفطر ، ويوم النحر ، وأيام التشريق : أيام أكل وشرب » .

عُلَيٍّ - بالتصغير ^(١) - بن رَبَاح ، عن أبيه ، عن عُقْبَةَ بن عامر .
فحديثُ موسى شاذٌّ .

وقوله : « وما يُخَالِفُ .. » إلخ :

ف (ما) : شَرْطِيَّة ، و (يُخَالِفُ) : فعلُ الشرطِ مجزومٌ .

و (ثَقَّةٌ) : فاعلٌ (يُخَالِفُ) ، و (المَلَا) بالإِسْكَانِ ^(٢)

- للوزنِ - : مفعولُهُ .

= قلتُ : والحديثُ - بذكرِ (يوم عرفة) - رواه - أيضًا - أحمد (٤ / ١٥٢) ، وابنُ أبي شَيْبَةَ (٣ / ١٤) ، والدارمي (٢ / ٢٣) ، وأبو داود (٢٤١٩) ، والترمذي (٧٧٣) ، والنسائي (٥ / ٢٥٢) ، وابنُ خُزَيْمَةَ (٢١٠٠) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢ / ٧١) ، والحاكم (١ / ٤٣٤) ، والبيهقي (٤ / ٢٨٩) ، والبغوي (١٧٩٦) ، والطبراني في « الكبير » (١٧ / رقم : ٨٠٣) من طرق عن موسى بن عُلَيٍّ ، به .
وأما المحفوظُ عن النبي ﷺ - الذي أشارَ إليه ابنُ عبد البر - : فهو مروِّي من طُرُق ، فانظر « التمهيد » (١٢ / ١٢٦) ، و « الإرواء » (٤ / ١٢٨ - ١٣١) .

وانظر أواخرَ كتابي « زهر الروض في حكم صيام السبت في غيرِ الفرض » ؛ ففيه فائدةٌ حولَ هذا الحديثِ .

(١) انظر « تلخيص المتشابه في الرسم » (١ / ٥٤) للخطيب ،

و « مشارق الأنوار » (٢ / ١١٠) للقاضي عِيَّاض .

(٢) وتسهيل الهمزة .

وجملة « فالشاذ » - من المبتدأ والخبر - في محلّ جزم ؛
جواب الشرط .

فإن لم يكن الثقة مخالفاً لما رواه غيره ، بل تفرّد به : فهو
الغريب ^(١) .

وحاصل ما قال ابن الصلاح ^(٢) : أن ما خالف فيه المنفرد
من هو أحفظ منه وأضبط ؛ فشاذّ مردود ، وإن لم يُخالف - وهو
عدلّ ضابط - فصحيح ، وإن رواه غير ضابط ، لكن لا يتعدّد عن
درجة الضبط ؛ فحسّن .

وقال بعضهم ^(٣) : ويُفهم من قوله : أحفظ وأضبط ؛
- بصيغة التفضيل - [أنّه] إذا كان مثله لا يكون مردوداً .
وسأتي الكلام على الحديث المنكر ، وبيان الفرق بينه وبين
الشاذّ .

(١) انظر ما سبق (ص ٥٨) .

(٢) في « علوم الحديث » (ص ٧٠) - له - .

وانظر « التقييد والإيضاح » (ص ١٠٤) للعراقي .

(٣) لم أتبيّن هذا (البعض) !!

ثم قال :

.....- ٢١

..... والمقلوب قسمان تلا

٢٢ - إبدال راو ما براو قسم

وقلب إسناد لمتن قسم

الثاني والعشرون ^(١) : الحديث المقلوب ؛ وهو : تبديلُ

شيءٍ بآخر مكانه .

وهو قسمان ^(٢) :

(١) انظر : « التقييد والإيضاح » (١٣٤) ، و « التبصرة

والتذكرة » (١ / ١٨٢) ، و « تدريب الراوي » (١ / ٢٩١) ، و « فتح

المغيث » (١ / ٤٧٢) ، و « الموقظة » (ص ٦٠) .

وراجع « النكت على نزهة النظر » (ص ١٢٥) ، و « التعليقات

الأثرية » (ص ٥٢) .

وفي مقدمة « إرشاد الساري » للقسطلاني ؛ « تسمية نوعين آخرتين منه

ب (المنقلب) و (المركب) ، فانظر شزحها : « نيل الأمان » (ص ٦٦)

للأبياري .

(٢) قال الحافظ ابن حجر في « النكت على ابن الصلاح » (٢ /

=

: (٨٦٤)

أحدهما : إبدال راو - أي راو كان - مشهور به الحديث ،
براو آخر مكانه من طبقته ؛ ليصير بذلك غريباً مرغوباً فيه ممن
وقف عليه ؛ لكون المشهور خلافاً (١) .

وثانيهما : إبدال إسناد ونقله لمتن آخر مروى بسند آخر ،
ويجعل هذا المتن لسند آخر ؛ إما سهواً (٢) ، وإما لقصد امتحان

= « وحقيقة المقلوب : إبدال متن - يُعرف برواية - بغيره ؛ فيدخل فيه
إبدال راو أو أكثر من راو ، حتى الإسناد كله .

وقد يقع ذلك عمداً ؛ إما بقصد الإغراب ، أو لقصد الامتحان ، وقد
يقع وهماً ؛ فأقسامه ثلاثة - وهي كلها في الإسناد - ، وقد يقع نظيرها في
المتن ، وقد يقع فيهما جميعاً .

(١) قال ابن الصلاح (ص ٩١) : « وهو نحو حديث مشهور عن
(سالم) ، جعل عن (نافع) ليُرغَب فيه . »

قال السيوطي في « التدريب » (٢ / ٢٦٠) : « أي : لغرائبه . »
وفي « الاقتراح » (ص ٢٦) - لابن دقيق العيد - فائدة جيدة في
تسمية فاعلي ذلك سارقاً !

وانظر « التبصرة والتذكرة » (١ / ٢٨٣) للعراقي .

(٢) وقد وَقَعَ نَحْوُ ذلك - في العصر الحديث - لشيخنا الألباني
- حفظه الله تعالى - عند تخريج حديث « اللهم أخرجني مشكيتاً .. » في
كتابه « سلسلة الأحاديث الصحيحة » (رقم : ٣٠٨) ! إذ انتقل بصره -
عند نقله من كتاب - إلى إسناد آخر فنقله متوهماً أنه له !! =

حفظ المحدث واختباره ؛ كقلب أهل بغداد على البخاري - لما
 قَدِمَ إليهم - مئة حديث ، اجتمعوا كلهم على قلب متونها
 وأسانيدها ، فصيروا متنَ سندٍ لسندٍ آخر ، وسندَ هذا المتنِ لمتنٍ
 آخر ، وعَيَّتوا عشرة رجالٍ ، ودفعوا منها لكل واحدٍ منهم عشرة
 أحاديث ، فلما حضروا ، واطمأن أهل المجلس فيه من البغداديين
 وغيرهم معه ؛ تقدَّم إليه واحدٌ من العشرة ، وسأله عن أحاديثه
 واحدًا واحدًا ؟ والبخاري يقولُ له في كل حديثٍ منها : لا
 أعرفه ، ثمَّ الثاني كذلك ... وهكذا إلى أن استوفى العشرة رجالِ
 المئة حديث ، وهو لا يزيدُ في كل منها على قوله : لا أعرفه ،
 فكانَ الفقهاء يلتفتُ بعضهم إلى بعضٍ ، ويقولون : فَيَهْمُ الرَّجُلُ !
 وغيرهم يقضي بالعجزِ والتقصير ، فلما علم أنَّهم فرغوا التفت إلى
 السائلِ الأوَّل ، وقال له : سألت عن حديث كذا وكذا ؟ وصوابه

= ولقد أشرتُ إلى هذه الفائدة - وغيرها - في رسالتي « التعليقة
 الأمانة .. » (ص ٤٣ - ٤٤) ، وقلتُ هناك : « هذا من الأدلة المتكاثرة
 على فضل شيخنا - حفظه الله - ، وإنصافه ، ورجوعه إلى الحق ، وأنصايحه
 إلى الصواب » .

كذا ... إلخ أحاديثه ^(١) .

وكذا البقية على الولاء ، فردّ كلّ متنٍ إلى إسناده ، وكلّ إسناده لمُتَنِهِ ، ولم يَخَفْ عليه موضعٌ مما قَلَبُوهُ ، فعند ذلك أقرّ له الناسُ بالحفظ ، وأدْعَوا له بالفضل ^(٢) .

(١) روى القصة ابنُ عُديّ في « مشايخ البخاري » (ص ٦٣ - ٦٤) ، ومالَ إلى ثبوتها السخاويّ في « فتح المغيث » (١ / ٣٢١) . والقلبُ أمثِلُ إلى ثبوتها ؛ فانظر تعلّقي على « الباعث الحثيث » (١ / ٢٧٢) ، وتعليق الأخ بدر العماش على جزء « مشايخ البخاري » (ص ٦٣ - ٦٤) - بمراجعة شيخنا العلامة حمّاد الأنصاري - ؛ فإنّه مهمّ .

(٢) قالَ الحافظُ ابن حجرٍ في « هُذِي الساري » (ص ٤٨٦) تعليقا على القصة : « هنا يُخَضَّعُ للبخاري ، فما العجبُ من رَدِّهِ للخطأ إلى الصواب - فإنّه كَانَ حَافِظًا - بل العَجَبُ من حَفِظِهِ للخطأ على ترتيبِ ما أَلْقَوْهُ عليه من مرّةٍ واحدةٍ ! » .

وفي « النكت على ابن الصلاح » (٢ / ٨٦٩) - للحافظ - نقلٌ نحو هذا الكلامِ عن شيخهِ العراقي - رحمهما الله - .

قلتُ : وفي « تاريخ بغداد » (١٢ / ٣٥٣) - للخطيب - قصةٌ أُخرى في الأحاديث المقلوبة ، وقعت لأحمد بن منصور الرمادي ، وأحمد ابن حنبل ، وابن معين ، مع أبي نُعيم الفضل بن دُكين ... فراجعها ؛ لأنَّ فيها طُرْفًا وظَرَفَةً ..

وَوُقِرْعُ الْقَلْبِ فِي السَّنَدِ أَكْثَرُ مِنْ وَقْعِهِ فِي
الْمَتْنِ .

وقوله : « تلا » ؛ بمعنى (تَبَعَ) : تَمِيمٌ لِلْبَيْتِ .

وقوله : « ما براو ... » إلخ : يجوزُ أَنْ تكونَ (ما) زائدةً ،
ويجوزُ أَنْ تكونَ في موضعِ جرٍّ نعتٍ لـ (راو) ، كما حَمَلْنَا
كلامه في بيانِ تعريفِهِ ، وعليه ؛ فَقَلَبَ تنوينها ميمًا ، وأدغمت في
الميم .

ثُمَّ قَالَ :

٢٣ - وَالْفَرْدُ مَا قَيَّدَتْهُ بِثَقَةٍ

أَوْ جَفَعَ أَوْ قَضَرَ عَلَى رَوَايَةٍ

الثالث والعشرون ^(١) : الحديث الفرْدُ ؛ وهو قسمان :

أحدهما : الفرْدُ المطلقُ : وهو الذي ينفردُ به راوٍ واحدٌ عن

(١) انظر : « معرفة علوم الحديث » (ص ٩٦) ، و « تدريب

الراوي » (٢ / ٢٢١) ، « النكت على نُزْهة النظر » (ص ٧٨) ،

و « النكت على ابن الصلاح » (٧٠٣ / ٢) ، و « الباعث الحثيث »

(١ / ١٨٩) .

كُلُّ أَحَدٍ ^(١) .

وهو : إمّا غريب ، وإمّا شاذ .

وقد تقدم الكلام عليهما ^(٢) .

وثانيهما : الفرد النسبي إلى جهة ^(٣) خاصّة ، وهو أقسام ثلاثة :

الأوّل : المقيّد بالثقة بروايته إمّا عن غيره ، كقولهم : لم يروه ثقة إلا فلان .

والإليه أشار الناظم بقوله : « والفرد ما قيّدته بثقة » .

(١) أي : عن كلّ الرواة .

ولو تعدّد الرواة في طبقة أو أكثر ؛ فإنّ هذا لا يضر ؛ لأنّ العبرة بالأقلّ - إذا كان واحدًا - ولو في طبقة واحدة فحسب .

من أجلّ ذا قال الحافظ ابن حجر في « نزهة النظر » (ص ٧٩ - « النكت ») : « وقد يستمرّ التفرد في جميع روايته أو رواته أو أكثرهم » .

(٢) انظر (ص ٧٥) .

وانظر « ظفر الأمانى » (٢٦٦ - ٢٣٠) ففيه بيان حسن .

(٣) ليس المراد ب (جهة) مكانًا - ما - ، وإمّا المراد بها شيء ما ؛ جهة كان أو شخصًا .

الثاني : المقيّد بأهلِ بليدٍ مخصوصٍ ؛ كمكّة .
 وإليه أشارَ بقوله : « أو جَمْع » أي : مصر ، والتعبيرُ به أولى
 وأظهرُ ^(١) .

الثالثُ : المقيّد بقصره على راوٍ مخصوص .
 وإليه أشارَ بقوله : « قَصْرٍ على رواية » ، وذلكَ بدونِ أنْ
 نعتبرَ فيه المخالفةَ لما رواه الغيرُ ، بل المدارُ فيه على التفردِ ؛ بأنْ
 يرويَ ما لم يروه غيرهُ ، سواءً خالفَ غيرهُ في الحكمِ أم لا ؛
 بخلافِ الشاذِّ : فإنّه يُعتبرُ فيه - مع التفردِ - المخالفةُ ^(٢) ، كما
 تقدّم .

(١) انظر « الثّخبة النّبهاينة » (ص ١١٧) .
 وقالَ المشاطُ في « التقريرات السّنية » (ص ٢٠) : « جمع : أي :
 جماعة من بَلَدٍ معيّن ، كقولهم : تفردَ به أهلُ مكّة ، ورواؤه منهم
 مُتعددون » .

(٢) هذا ضابطٌ حسنٌ في التفرّق .
 وانظر « إرشاد طُلاب الحقائق » (١ / ٢٣٣) للإمام النووي ، وتعليق
 الأخ الفاضل الشيخ عبدالباري فتح الله السلفي - وفقّه الله - عليه .

فبينه وبين الشاذ عموم وخصوص مطلق :

ينفرد الفرد في الصحيح أو الحسن - كالغريب غير الضعيف - .

ويجتمع الفرد والشاذ فيما إذا كان هناك مخالفة أو بُعد ضبط .

ثم قال :

٢٤ - وما بجلة غموض أو حفا

معلل عندهم قد عرفا

الرابع والعشرون ^(١) : الحديث المعلل ؛ وهو : ما ظاهره السلامة ، فاطلع فيه بعد التفتيش على قاذح ^(٢) .

(١) انظر : « المنهل الروي » (ص ٥٢) لابن جماعة ، و « ظفر الأمانى » (ص ١١١) ، و « معرفة علوم الحديث » (ص ١٢) ، و « الباعث الحثيث » (١ / ١٩٤) ، و « التقييد والإيضاح » (١١٥) ، و « الموقظة » (ص ٥١) .

(٢) قال الخطيب البغدادي في « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » (٢ / ٢٩٥) : « والسبيل إلى معرفة علّة الحديث : أن تجمع طرقة ، وتُنظر في اختلاف روايته ، وتُعتبر بمكانهم في الحفظ ، ومنزلتهم في الإتيان والضبط » .

وَأَكْثَرُ مَا تَكُونُ الْعِلَّةُ فِي السَّنَدِ ؛ كَوْصِلِ مُرْسَلٍ أَوْ مُنْقَطِعٍ ،
وَرَفْعِ مَوْقُوفٍ ، أَوْ إِدْرَاجِ حَدِيثٍ فِي حَدِيثٍ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ .
وَقَدْ تَكُونُ فِي الْمَتْنِ بَزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ ؛ كَمَا فِي الشَّاذِّ .
وَتَحْصُلُ مَعْرِفَةُ الْعِلَّةِ بِكَثْرَةِ التَّبَعِ وَجَمْعِ الطَّرِيقِ ، مَعَ الْمَلَكََةِ
الْقَوِيَّةِ بِالْأَسَانِيدِ وَالْمَتُونِ .

ومعرفة ذلك من أجل علم الحديث ^(١) ، ولذلك لم يتكلم

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي « نُزْهَةِ النَّظَرِ » (ص ١٢٣ -
« النكت ») : « هُوَ مَنْ أَغْمَضَ أَنْوَاعَ عُلُومِ الْحَدِيثِ وَأَدْقَهَا ، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا
مَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهَمًا ثَاقِبًا ، وَحِفْظًا وَاسِعًا ، وَمَعْرِفَةً تَامَةً بِمَرَاتِبِ الرِّوَاةِ ،
وَمَلَكَةَ قَوِيَّةً بِالْأَسَانِيدِ وَالْمَتُونِ ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا الْقَلِيلُ مِنْ أَهْلِ هَذَا
الشَّانِ .. » .

أَقُولُ : وَلَقَدْ (حَشَرَ) بَعْضُ النُّوْكَى أَنْفُسَهُمْ بَيْنَ هَؤُلَاءِ الْكِبَارِ مِنْ أَهْلِ
الْعِلْمِ ؛ وَدَخَلُوا فِيهَا لَا قِبَلَ لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ عَامَّةً ، أَوْ مَعْرِفَةِ الْعِلَلِ
خَاصَّةً : فَجَهِلُوا ، وَأَفْسَدُوا ؛ وَتَعَدَّوْا عَلَى « الصَّحِيحِينَ » ! وَغُلَمَاءُ الْأُمَّةِ ،
وَتَكَلَّمُوا - فِي ذَلِكَ أَجْمَعِهِ - بِلَا مَعْرِفَةٍ ، وَمِنْ غَيْرِ نَصَفَةٍ ..

وَيَا لَيْتَ (!) لَوْ أَنَّ هَذَا كُلَّهُ كَانَ بِأَدَبِ اللِّسَانِ ، وَخُلِقِيَ الْقَلَمِ ..
لَهَانَ الْخَطْبُ - وَلَوْ يَسِيرًا - ، لَكُنْهُمْ فَعَلُوا فَعَائِلَهُمْ كُلُّهَا بِقَسْوَةٍ شَدِيدَةٍ ،
وَعُجْبٍ فَظِيحٍ ، وَتَكَبُّرٍ شَنِيعٍ ..

فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ..

فيه إِلَّا القليل ؛ كالإمام أحمد ، والبخاري ، والدارقطني -
- رحمهم الله آمين - .

وقوله : « غُمُوضٌ أَوْ خَفَا » بالجرّ : بيانٌ لـ « عِلَّةٍ » ؛ أي :
علة ذات غُمُوضٍ .

وعُطِفَ « خَفَا » - بالقصر - على « غُمُوضٍ » مِنْ عطِفِ
التفسير .

و « أَوْ » بمعنى الواو ؛ لأنَّ عطِفَ التفسير لا يكونُ
؛ (أَوْ) .

والتقديرُ : والحديثُ الذي اشتملَ على عِلَّةٍ غامضةٍ وخفيةٍ :
معلَّلٌ ؛ وهو من أنواع الضعيف .
والقياسُ : مُعَلَّلٌ ^(١) .

ومُناسَبَةُ هذا البابِ للفردِ - الشاملِ للشاذِّ - ظاهرةٌ ؛
لاشترائِ الجمهورِ نفيهما في الصحيح ، كما تقدّم .
ثم قال :

(١) انظر تعليقي على « طراز البيهقيّة » (ص ٢٨) .

٢٥ - وذو اختلافٍ سَنَدٍ أو متْنٍ

مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أَهْلِ الضُّعْفِ

الخامس والعشرون ^(١) : الحديث المضطرب - بكسر

الراء - ؛ : وهو : نوعٌ من المُعْلٍ - المتقدِّم - ، ويُسمَّى

بـ (المُخْتَلِفِ) ^(٢) ، وهو : ما اختلف ^(٣) فيه قولُ الراوي الواحدِ

في سندهِ أو متنيهِ ؛ لفظاً أو معنى ، وتساوت الروايتانِ في الصِّحَّةِ

بحيث لم تُرجَّحْ إحداهما على الأخرى ، ولم تُعْلَمِ النسخةُ

(١) انظر : « علوم ابن الصلاح » (٨٤) ، و « تدريب الراوي »

(١ / ٢٣٤) ، و « التبصرة والتذكرة » (١ / ٢٤٠) ، و « النكت على

ابن الصلاح » (٢ / ٧٧٢) ، و « النكت على نزهة النظر » (ص ١٢٦) .

(٢) بل (المُخْتَلِفِ) نوعٌ آخرٌ ؛ وفيه قالَ العراقيُّ في « أَلْفَبَيْتِهِ » :

والمَثْرُؤُ إن نَافَاهُ مَثْرُؤٌ آخَرُ وَأَمَكْنَ الْجَمْعُ فَلَا تَنَافَرُ

كَمَثْرُؤٍ لَا يُؤَزَّدُ مَعْ لَا عَذْوَى فَالْتَفْعِيُّ لِلطَّبْعِ وَفَرَّ عَدْوَا

أَوْ لَا فَإِنْ تَشَخَّ بَدَأَ فَاغْمَلْ بِهِ أَوْ لَا فَرَجَّحْ وَاعْمَلَنَّ بِالْأَشْبِهِ

كذا في شرحها « فتح المغيث » (٤ / ٦٥) ، وقالَ معرِّفاً : « أي :

اختلاف مدلولها ظاهراً » .

(٣) « الاختلافُ الذي يُؤَثِّرُ قَدْحًا » .

قاله الحافظُ في « النكت » (٢ / ٧٧٣) .

منهما ، ولم يُمكن الجمع بينهما ، وإلا ؛ عُملَ بالراجحة وحدها ، أو الناسخة فقط .

فإن أمكن الجمع بينهما بما ينفي التضاد والاضطراب جميع وعُملَ بهما معاً ؛ كحديث : « لا عدوى ولا طيرة » ^(١) ، مع حديث : « فرّ من المجذوم » ^(١) .

وقد جُمع بينهما : بأن هذه الأمراض لا تُعدي بطبيعتها ، ولكن جعلَ الله تعالى مخالطة المريض للصحيح سبباً لإعدائه ، وقد يتخلف ^(٢) .

وهذا النوع من أهم الأنواع ، ويضطر لمعرفته جميع العلماء .

(١) الحديثان صحيحان ؛ يُنظر تخريجُهما ، وتوجيه الكلام عليهما في « النكت على نزهة النظر » (ص ١٠٣ - ١٠٤) .

وهذا المثال ل (المختلف) ، لا (المضطرب) .

(٢) انظر « تهذيب سنن أبي داود » (٥ / ٣٧٥) للإمام ابن القيم

- رحمه الله تعالى - ، و « فتح الباري » (١٠ / ١٦٠) .

وَأَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ (١) .

وَكَانَ ابْنُ خَزِيمَةَ (٢) مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ كَلَامًا فِيهِ ، حَتَّى قَالَ : لَا أَعْرِفُ حَدِيثَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَلْيَأْتِنِي بِهِمَا لِأَوَّلَفَ بَيْنَهُمَا (٣) .

ثُمَّ قَالَ :

(١) وَذَلِكَ فِي كِتَابِهِ « اخْتِلَافُ الْحَدِيثِ » ، وَهُوَ مَطْبُوعٌ عِدَّةَ مَرَّاتٍ .

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : « لَكِنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ اسْتِيعَابَهُ » . « نَزْهَةُ النَّظَرِ » (ص ١٠٤ - « الثُّكْتُ ») .

وَقَالَ الْبُلْقِينِيُّ فِي « مَحَاسِنِ الْأَصْطِلَاحِ » (ص ٤١٤) : « وَهُوَ مَدْخُلٌ عَظِيمٌ فِي هَذَا النَّوْعِ » .

(٢) قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حِبَّانَ - فِي كِتَابِهِ « الْمَجْرُوحِينَ » (٢ / ٩٣) - فِي شَيْخِهِ ابْنِ خَزِيمَةَ : « مَا رَأَيْتُ عَلَى أَدِيمِ الْأَرْضِ مَنْ كَانَ يُخَيِّسُ صِنَاعَةَ الشُّنَنِ ، وَيَحْفَظُ الصُّحَاخَ بِالْفَافِظِهَا ، وَيَقُومُ بِزِيَادَةِ كُلِّ لَفْظَةٍ تُرَادُّ فِي الْخَبَرِ ثِقَةً ، حَتَّى كَأَنَّ الشُّنَانَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ : إِلَّا مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ بْنَ خُزَيْمَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - فَقَطْ » .

(٣) « الْكِفَايَةُ » (ص ٤٣٣) لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ .

وَقَالَ السَّخَاوِيُّ فِي « فَتْحِ الْمَغِيثِ » (٤ / ٦٥) بَعْدَ نَقْلِهِ كَلِمَةَ ابْنِ خُزَيْمَةَ : « لَكِنَّهُ تَوَسَّعَ .. وَانْتَقَدَ عَلَيْهِ بَعْضُ صَنِيعِهِ فِي تَوْسِيعِهِ .. » .

٢٦ - والمدرجات في الحديث ما أتت

من بعض ألفاظ الزواة اتصلت

السادس والعشرون ^(١) : الحديث المدرج - بفتح الراء - ؛

من الإدراج ، وهو :

لغة : مُطْلَقُ الإدخال .

واصطلاحاً : إدخال متني ونحوه في متني آخر يؤهّم أنّه

منه ^(٢) .

ثم إنّ الإدراج تارة يكون في أوّله ؛ كحديث أبي هريرة :
أسبغوا الوضوء ؛ فإنّ أبا القاسم عليه السلام قال : « ويلّ للأعقاب من
النّار » ^(٣) ، ف « أسبغوا » من قول أبي هريرة ، والباقي مرفوع .

(١) انظر : « علوم الحديث » (٨٦ - ٨٨) ، و « فتح المغيث »

(١ / ٢٨١) للسخاوي ، و « فتح المغيث » (١ / ١١٧) للعراقي

و « التقييد والإيضاح » (١٠٦) ، و « نيل الأمانى » (ص ٤٥) .

(٢) « أو يكون عنده مثنان بإسنادين فيرويهما بأحدهما » .

قاله القسطلاني في « إرشاد الساري » (ص ٤٥ - بشرحه « نيل

الأماني ») .

(٣) رواه البخاري (١٦٥) ، ومسلم (٢٤٢) (٢٩) .

وقد خرجت الحديث ، وتكلّمت على موضع الإدراج فيه : في تعليقي

على « الباعث الحثيث » (١ / ٢٢٥) فليُنظر .

ويكونُ في أثْنائِهِ ؛ كخبرِ الزُّهريِّ عن عائشةَ ^(١) : كَانَ صَلَّى يتَحَنَّنُ في غَارِ حِرَاءٍ - وهو التَّعَبُّدُ - اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ .
فَقَوْلُهُ : (وهو التَّعَبُّدُ) مَدْرَجٌ ؛ - تَفْسِيرٌ لِلتَّحَنُّنِ - من
كَلَامِ الزُّهريِّ ، لا من كَلَامِ عائشةَ .

ويكونُ في آخِرِهِ ، وهو الْأَكْثَرُ ؛ كحديثِ ابنِ مسعودٍ :
أَنَّ صَلَّى عَلَّمَهُ التَّشَهُّدَ في الصَّلَاةِ ، فَقَالَ : « التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ... »
إِلخ ^(٢) ؛ أَدْرَجَ فِيهِ أَبُو خَيْشَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ مَعَاوِيَةَ - أَحَدُ رَوَاتِهِ - عن
الحَسَنِ بْنِ الْحُرِّ - هُنَا - كَلَامًا لابنِ مسعودٍ ، وهو : فَإِذَا قُلْتَ
هَذَا ، فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ ؛ إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ ، وَإِنْ شِئْتَ
أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ .

(١) رواه البخاري (٣) ، ومسلم (٩١٦٠) .

وانظر « فتح الباري » (١ / ٢٣) و (٨ / ٧١٨) .

(٢) رواه أبو داود (٩٨٦) ، والطيالسي (٢٧٥) ، وأحمد (١ /

٤٢٢) .

وانظر « سنن البيهقي » (٢ / ١٧٤) .

وقد نقلَ النووي في « المجموع » (٣ / ٤١٣) اتفاقَ الحفاظِ على

إدراجِها .

وَيُعَرَفُ الإِدْرَاجُ ؛ إمَّا بِرَوَايَةٍ أُخْرَى مُبَيَّنَّةٍ لِلْقَدْرِ الْمُدْرَجِ مِمَّا أُدْرَجَ فِيهِ ، وَإِمَّا بِالتَّنْصِصِ عَلَيْهِ مِنَ الرَّاوي ، أَوْ مِنْ بَعْضِ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ الْمُطَّلَعِينَ ، وَإِمَّا بِاسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ عَلَيْهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ ؛ كَمَا فِي « الصَّحِيحِينَ » ^(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا : « لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ أَجْرَانِ » ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ! لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْحُجُّ وَبِرُّ أُمِّي : لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ .

فَقَوْلُهُ : (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ...) إلخ ، مُدْرَجٌ مِنْ كَلَامِ أَبِي هُرَيْرَةَ ^(٢) ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ مِنْهُ عَلَيْهِ ﷺ أَنْ يَتَمَنَّى الرِّقَّ ! وَلِأَنَّ أُمَّهُ لَمْ تَكُنْ إِذْ ذَاكَ مَوْجُودَةً حَتَّى يَرَاهَا !!

وَحُكْمُهُ : الْجَوَازُ ؛ إِذَا كَانَ لِتَفْسِيرٍ غَرِيبٍ ، أَوْ فَائِدَةٍ ؛ كَمَا فِي الْأَمْثَلَةِ .

(تَتْمِيمٌ) :

كَمَا يَكُونُ الإِدْرَاجُ فِي الْمَتَنِ يَكُونُ فِي السَّنَدِ ؛ كَحَدِيثِ

(١) رَوَاهُ - هَكَذَا - الْبُخَارِيُّ (٢٥٤٨) فَقَطْ .

(٢) كَمَا جَاءَ ذَلِكَ مُبَيَّنًّا فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ (١٦٦٥) .

وَانْظُرْ « الْبَاعِثَ الْحَثِيثَ » (١ / ٢٣١) وَتَعْلِيقِي عَلَيْهِ .

عبدالله بن مسعود : قلت : يا رسول الله ! أي الذنب أعظم ؟
قال : « أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نَدًا .. » الحديث :

فَإِنَّ الْأَعْمَشَ وَمَنْصُورَ بْنِ الْمُغْتَمِرِ رَوَاهُ عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ
عَمْرِو بْنِ شَرْحَبِيلٍ ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَرَوَاهُ وَاصِلُ الْأَسَدِيِّ ، عَنْ
شَقِيقٍ ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَسْقَطَ عَمْرًا .

فجاء الثوري ورواه عن واصل ومنصور والأعمش ، عن
شقيق ، عن عمرو ، عن ابن مسعود : فأدرج رواية واصل في
رواية منصور والأعمش ؛ لأنَّ واصلًا لم يذكر فيه عمراً ، بل
يجعله عن شقيق ، عن ابن مسعود ^(١) .

وقوله : « ما أتت » ؛ أي : التي أتت .

وتقدير كلام الناظم : والمدرجات هي التي أتت في الحديث
متصلة به من بعض الرواة .

ثم قال :

(١) وقد فصلت القول في هذه الرواية - مبيّناً وموضحاً - في
« التعليقات الأثرية » (٦٤ - ٦٥ - الطبعة الثانية) .
وانظر « الباعث الحثيث » (١ / ٢٣١ - ٢٣٢) .

٢٧ - وما زوى كل قرين عن أخيه

مُذَبَّجٌ فَاغْرِفْهُ حَقًّا وَانْتَخِذْهُ

السابع والعشرون ^(١) : الحديث المُدَبَّج ^(١) - بضم الميم
وفتح الدال المهملة وتشديد الموحدة آخِزُهُ جِيم - ؛ وهو : أحدُ
نوعي رواية الأقران كما ستعرفُهُ .

فالحديث المُدَبَّج هو : ما رواهُ كلُّ واحدٍ من القرينين عن
المساوي له في الأخذِ عن الشيوخ ، وفي السنن - غالبًا - .
سُمِّيَ بذلك أخذًا من دِيَابَجَتِي ^(٢) الوجه ، وهما الخُذَّانِ
لتساويهما وتقابلهما .

ثم إنَّ المُدَبَّج تارةً يكونُ مباشرةً بدونِ واسطةٍ ، مثاله في
الصحابة : رواية أبي هريرة عن عائشة ، ورواية عائشة عنه .

(١) انظر : « معرفة علوم الحديث » (ص ٢١٧) ، و « فتح
المغيث » (٤ / ٦٢) للعراقي ، و « الباعث الحثيث » (٢ / ٥٣٧ -
٥٣٨) ، و « تدريب الراوي » (٢ / ٢٤٦) ، و « مقدمة ابن الصلاح »
(ص ٢٧٨) .

(٢) انظر « لسان العرب » (١ / ٩٤٠) ، و « القاموس المحيط »
(ص ٢٣٩) .

وفي التابعين : رواية الزهري عن ابن الزبير ، ورواية ابن الزبير عنه ^(١) .

وفي أتباعهم : رواية مالك عن الأوزاعي ، ورواية الأوزاعي عنه .

وفي أتباع أتباعهم : رواية أحمد عن ابن المديني ، ورواية ابن المديني عنه .
.. وهكذا ^(٢) .

وتارة يكون بواسطة ؛ كرواية الليث ، عن يزيد بن الهاد ، عن مالك ، ورواية مالك ، عن يزيد ، عن الليث .

(١) في ترجمة الزهري من « تهذيب الكمال » (٢٦ / ٤٢٤)

روايته عن عروة بن الزبير ، وليس فيه رواية عروة عنه !!

وفيه - أيضًا - (٢٦ / ٤٣١) ذكر رواية أبي الزبير عنه ، وليس فيه

روايته - هو - عنه !!

وعلماء المصطلح يمثلون برواية الزهري وعمر بن عبدالعزيز ؛ كل منهما عن الآخر ؛ انظر « المعرفة » (ص ٢١٧) للحاكم .

(٢) انظر « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » (٢ / ٢١٦)

- للخطيب - باب : « الكتابة عن الأقران » .

ومن فوائد معرفته : الأمن من ظن الزيادة في السند ؛ كما إذا روى الليث عن مالك - وهما قرينان - عن الزهري ، فيظن أن قوله : (عن مالك) زائد ، والأصل : روى الليث عن الزهري .

فهو نوع لطيف فاعرفه وافتخر بمعرفته ، وهو معنى قوله : « فاعرفه وانتخه » ؛ إذ الانتحاء معناه : الافتخار .

فإذا انفرد أحد القرينين عن الآخر بالرواية عن الأكثر ؛ كرواية الأعمش عن سليمان بن طرخان التيمي : فالحديث ليس بمدبج .

وحيث يكون المدبج أخص من الأقران ؛ فكل مدبج أقران ، ولا عكس .

وبعبارة أخرى : إن المدبج يُشترط فيه المساواة في الأخذ عن الشيوخ ، وفي السن - كما تقدّم - ، بخلاف الأقران ؛ فإنه لا يُشترط فيه ذلك ، فيكتفى فيه بمشاركة الراوي من روى عنه في

(١) انظر « الباعث الحثيث » ، (٢ / ٥٣١) ، و « فتح المغيث » ، (٤ /

١٦٦) ، و « علوم الحديث » (٢٧٦) لابن الصلاح .

أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالرَّوَايَةِ ، كَالسَّنِّ وَحَدِّهِ ، أَوْ الْأَخْذِ عَنِ الشُّيُوخِ .

وخرج بـ (القرين) ما إذا روى عمن هو دونهُ سنّاً أو رتبةً ، فهو روايةُ الأكابر عن الأصاغر ؛ كرواية الآباء عن الأبناء ، ورواية الزُّهري عن مالك ؛ فإنَّ مالكاً في مرتبة التلامذة الآخذين عن الزُّهري .

والأصل في هذا ^(١) : روايةُ النبي ﷺ عن تميم الدَّارِيِّ خبرَ الجَسَّاسَةِ ^(٢) ، وهي دابةٌ كثيرةُ الشعرِ ، لا يُعلمُ قُبْلُهَا مِنْ دُبْرِهَا ، كَانَ رَأَاهَا تَمِيمُ الدَّارِيُّ مَعَ جَمَاعَةٍ مِنْ قَوْمِهِ فِي جَزِيرَةٍ مِنْ جُزُرِ الْمَغْرِبِ ^(٣) ، فَلَمَّا رَأَوْهَا فَزَعُوا مِنْهَا ، فَقَالَتْ : لَا تَفْزَعُوا ، أَنَا الْجَسَّاسَةُ أَتَجَسَّسُ الْأَنْخَبَارَ لِلْمَسِيحِ الدَّجَالِ ، وَكَانَ ^(٤) إِذْ ذَاكَ

(١) أَي : روايةُ الأكابر عن الأصاغر .

(٢) وهو في « صحيح مسلم » (٢٩٤٢) .

(٣) ليس هذا في الرواية ؛ نعم ؛ فيها أنهم وَصَلُوا الْحَزِيرَةَ « حتى

مغرب الشمس » ، وليس في ذلك أَنَّهَا مِنْ جُزُرِ الْمَغْرِبِ ! وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٤) أَي : تميم الداري .

نصرانيًا ، فلما رجع أسلم ، وأخبر النبي ﷺ بقصتها ، فجمع
 ﷺ الصحابة ، وخطب لهم خبر تميم الداري .

ومن فوائد معرفة هذا القسم : الأئمن من ظن تحريف نشأ
 عنه كون الابن أبًا ؛ لأنَّ الشأن والعادة أنَّ الابن يروي عن أبيه
 لكونه الأصغر ، وأنَّ التلميذ يروي عن شيخه لأنه أقلُّ رتبة .

ثم قال :

٢٨ - مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا مُتَّفِقٌ

وضدُّه فيما ذكرنا المُفْتَرَقُ

الثامن والعشرون ^(١) : الحديث المتفق والمفترق ؛

وهو : ما اتفق لفظه وخطه ، واختلفت مسيئاته .

وهو أقسام :

منها : اتفاق بعض سنده في الاسم واسم الأب واسم
 الجد ، نحو : أحمد بن جعفر بن حمدان ، أربعة متعاصرون في

(١) انظر : « الباعث الحثيث » (٢ / ٦٢٦) ، و « طراز

البيقونية » (ص ٣٣) و « المُنْع » (٢ / ٦١٥) ، و « التقييد والإيضاح »

(ص ٤٠٧) ، و « فتح المغيب » (٤ / ٢٧٣) .

طبقة واحدة^(١) .

ومنها : الاتفاق في الاسم فقط ، نحو عبدالله ؛ إذا أُطلق :
فإذا كان بمكة : فابن الزبير ، أو بالمدينة : فابن عمر ، أو بالكوفة :
فابن مسعود ، أو بالبصرة : فابن عباس ، أو بخراسان : فابن
المبارك ، أو بالشام : فابن عمرو بن العاص^(٢) .

فهو من قبيل المشترك اللفظي^(٣) ، وهو معنى قوله :
« المفترق » ؛ أي : في المعنى .

وهو فن مهم .

ومن فوائده : الأمن من اللبس ، فلربما يُظنُّ المتعدد واحدًا ،
أو ربما يكون أحد المتفقين ثقة والآخر ضعيفًا .

وقوله : « متفق » بكسر الفاء ؛ كالذي بعده .

و « لفظًا وخطًا » منصوبان على التمييز المحوّل عن الفاعل .

(١) انظر « تلقيح فهم أهل الأثر » (ص ٦٠٣) لابن الجوزي .

(٢) انظر « النخبة النهائية بشرح المنظومة البيقونية » (ص ١٣٧) .

(٣) هو اللفظ الموضوع لكل واحد من مغنيين فأكثر .

أي : أن يتحد اللفظ ، ويتمدد المعنى .

وانظر « شرح تنقيح الفصول » (ص ٢٩) إلقرافي .

والتقدير : الحديث ^(١) الذي اتفق لفظه وخطه وافترق معناه
هو : المتفق والمفترق في الاصطلاح .
وبهذا التقدير فلا إبطاء ^(٢) .

وهو قسم واحد يسمى بالمتفقي والمفترقي معاً ، لا قسمان ^(٣)
كما يوهنه قول الناظم : « وضده ... » إلخ .
ثم قال :

٢٩ - مؤتلف متفق الخط فقط

وضده مختلف فأخش الغلط

التاسع والعشرون ^(٤) : الحديث ^(١) المؤتلف والمختلف ؛

(١) الصواب أن يقول : « الراوي » .

(٢) إبطاء ؛ أي : تكرار .

يُشير بذلك إلى كلمة (متفق) الأخرى ؛ فليستا مُتكررتين ؛ لأنَّ
الأولى لغوية ، والثانية اصطلاحية ، فلا (إبطاء) أو (تكرار) ..

(٣) (فالمتفق والمفترق) علم واحد ليسا علمين مختلفين (متفقاً)

و (مفترقاً) .

وانظر « طراز البيقونية » (ص ٣٣) .

(٤) انظر : « الباعث الحثيث » (٢ / ٦١٨) ، و « علوم الحديث »

(ص ٣١٠) ، و « تدريب الراوي » (٢ / ٢٩٧) ، و « فتح المغيث » (٣ /

٢٣٣) ، و « التقييد والإيضاح » (ص ٣٣٣) ، و « دليل أرباب الفلاح »

(ص ١٩٨) .

وهو : ما اتفقَ خطُّه دونَ لفظِهِ - من الأسماءِ ونحوها - .
وإنَّما يُعرَفُ ذلك :

بالنقل والحفظ ؛ ك (أُسَيْد) مصغَّرًا ، وأُسَيْدٌ مكبَّرًا ،
وَجَبَّانَ وَحَيَّانَ وَجَيَّانَ .

أو بالضبط ك (سَلَام) كُلُّهُ مَثَقَّلٌ ؛ إِلَّا عبدَ اللَّهِ بنَ سَلَامَ
الصَّحَابِيِّ ، وابنَ أُخْتَيْهِ ، وَجَدَّ أَبِي عَلِيٍّ الجُبَّائِيِّ ، وَجَدَّ النَّسْفِيِّ ،
وَجَدَّ السَّيِّدِيِّ - بفتح السين وياء النسبة - ، ووالدَ اليَكْنُودِيِّ ،
وسَلَامَ ابنِ أَبِي الحَقِيقِ ، وسَلَامَ بنِ مِشْكَمَ اليهوديَّانِ ، فَكُلُّهُ
مُخَفَّفٌ ^(١) .

وقولُهُ : « وَضُدُّهُ » يعني : مسماءُ مختلفٌ ؛ « فَانْخَشَ
الْغَلَطُ » فيه ، واحذر نفسك أَيُّهَا الطَّالِبُ من الوقوعِ في
التصحيفِ ؛ فَإِنَّهُ ^(٢) فَنٌ مَهْمٌ لَا يَدْخُلُهُ الْقِيَاسُ .

وقد اعتنى بضبطِهِ وتحريرِ المتشابهِ منه كثيرٌ من العلماءِ ؛

(١) انظر في تفصيلِ أسماءِ هؤلاءِ جميعًا ، وبيانِهِم : « فتح المغيث »
(٤ / ٢٣٣) للسَّخَاوِيِّ ، و « الإكمال » (٤ / ٤٠٣) لابنِ مَأكُولَا ،
و « تبصير المُتَّبِعِ » (٢ / ٢٠٧) للحافظِ ابنِ حجر .
(٢) أَي : المُؤْتَلَفُ والمُخْتَلَفُ .

أولهم عبدُ الغني بن سعيد ، وآخِرُهم الحافظُ ابن حجر ^(١) ، فلم يبقَ لمن بعدهم في ذلك اشتباةٌ ولا التباسٌ ، فجازاهم الله عتًا خيرًا .

(تنبيه) :

المؤتلفُ والمختلفُ قسمٌ واحدٌ - كما قرّرنا به كلامُ التّائِم - لا قسمان ؛ كما يُوهمةُ قولُهُ : « وضدهُ مختلفٌ ... » ^(٢) .
ثم قال :

٣٠ - والنكز الفرذ به راو غدا

تعديله لا يحمل التفردا

الثلثون ^(٣) : الحديث المنكر ؛ وهو : الحديث الفرذ الذي

(١) في كتابه « تبصير المتنبه » ، وهو مطبوعٌ في أربع مجلّدات . ولكن صُنّف بعده الحافظُ ابن ناصر الدين الدمشقي كتابًا أحسن وأثَقَن ؛ هو « توضيح المشتبه » ؛ طُبِعَ في عشر مجلّدات .

(٢) انظر « طراز البيقونية » (ص ٣٢) .

(٣) انظر : « مقدّمة صحيح مسلم » (١ / ٥) ، و « الباعث

الحثيث » (١ / ١٨٣) ، و « علوم الحديث » (ص ٧١) ، و « تدريب

الراوي » (١ / ٢٣٨) ، و « الباكورة الجنيّة » (ص ١٠٦) .

لا يُعَرَفُ متنه من غير جهة راويه ، وإن كَانَ ثقةً ، حيث لم يبلغ مبلغًا في العدالة والضبط يحتملُ معه التفردُ بالرواية ، ولا متابع له ولا شاهد يتقوى به ، بحيث لا يُعَرَفُ ذلك الحديث من غير روايته ، لا من الوجه الذي رواه ، ولا من غيره .

مثالُهُ : ما رواه النسائي وابن ماجه من رواية أبي زُكَيْرٍ - بضم الزاي - يحيى بن محمد بن قيس ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة مرفوعًا : « كُلُوا البلح بالتمر ؛ فَإِنَّ ابنَ آدَمَ إِذَا أَكَلَهُ غَضِبَ الشَّيْطَانُ ، وَقَالَ : عَاشَ ابنُ آدَمَ حَتَّى أَكَلَ الجَدِيدَ بِالْخَلْقِ » (١) .

فهذا الحديث منكّرٌ غيرُ مقبولٍ ، قاله النسائي وغيره ؛ فَإِنَّ أبا زُكَيْرٍ تفردَ به ، ولم يبلغ رتبةً من يحتملُ تفردُهُ ؛ ولأنَّ معناه ركيكٌ لا ينطبقُ على محاسن الشريعة ؛ لأنَّ الشيطانَ لا يغضبُ من مجرد حياة ابنِ آدَمَ ! بل من حياته مسلمًا مطيعًا لله تعالى .

(١) فصلتُ الكلامَ عليه - تخريجًا ونقدًا - في تعليقي على « طراز

البیقونية » (ص ٢٥ - ٢٦) للنسوي .

(تنبيهان) :

الأول : عَلِمَ من تعريفِ كُلِّ من (الشاذُّ) و (المنكرِ)
أنَّهما نوعانِ متميزانِ ، وكلُّ واحدٍ منهما صنفانِ ، فالمقابلُ للشاذُّ
يقالُ له : المحفوظ ^(١) ، والمقابلُ للمنكرِ يقالُ له : المعروف ^(٢) .

وقيل : (الشاذُّ) و (المنكرُ) مترادفانِ ، معناهما واحدٌ .

الثاني : في المتابعةِ والشواهدِ التي تجيءُ لتقويةِ الحديثِ
وتصحيحهِ ؛ قالوا : إِنَّ كُلَّ ما جاءَ عن الصحابيِّ مُتَابِعٌ ، وَإِنْ
جاءَ عن غيرِهِ فشاهدٌ .

وقد يُطْلَقُ كُلُّ منهما على الآخرِ .

وقولُهُ : « به راوِ .. » إلخ ؛ فالجائزُ والمجروورُ متعلّقٌ بمحذوفٍ
خبرٍ مقدّمٍ .

و « راوِ » : مبتدأٌ مؤخَّرٌ .

وقولُهُ : « غَدَاً تعدّيلُهُ » ؛ أي : صارَ توثيقُهُ .

(١) انظر « تدريب الراوي » (١ / ٢٤١) .

(٢) انظر « تدريب الراوي » (١ / ١٧٨ و ٢٤١) .

وقوله : « لا يحمل التفردا » ؛ أي : لا يُغتفر تفردُهُ ، وإن
كانَ عدلاً - كما تقدّم بيانهُ - .

وَأُلِفَ التفردُ للإطلاقِ .

وجملة : « غدا » صفةٌ لراوٍ .

ثم قال :

٣١ - متروكة ما واحد به انفرد

وأجمعوا لضعفه فهو كَرَدٌ

الحادي والثلاثون ^(١) : الحديث المتروك ؛ وهو : ما رواه
واحدٌ وانفردَ به ^(٢) ، ووقع الإجماعُ على ضعفه ؛ لتهمة روايه
بالكذب ، أو لمخالفته لقواعد الدين المعلومَةِ ، أو لتهمته بالفسق ^(٣)
ونحو ذلك .

وقوله : « لضعفه » ؛ أي : على ضعفه .

(١) انظر : « تدريب الراوي » (١ / ٢٤٠) ، و « النخبة النبهانية »

(ص ١٤٥) ، و « التقريرات السننية » (ص ٢٧) ، و « طراز البيقونية »

(ص ٢٨) ، و « التعليقات الأثرية » (ص ٧٢) .

(٢) أي : أنه لم يُتابع .

(٣) مُجرّدُ الفسق ؛ لا يُجعلُ روايته متروكة .

وقوله : « فهو كَرَدٌ » ؛ يعني : أَنَّ الحديثَ المتروكَ
كالحديثِ الموضوعِ المردودِ الآتي ذكرُهُ ، لكنَّهُ أخفُّ منه ، ولهذا
شَبَّهَهُ به .

ثم قال :

٣٢ - والكذبُ المختلقُ المصنوعُ

على النبيِّ فذلك الموضوعُ

الثاني والثلاثون ^(١) : الحديثُ الموضوعُ ؛ وهو : المكذوبُ
على النبيِّ ﷺ ، ويُسمَّى المختلقُ أيضًا ، فالموضوعُ والمختلقُ
والمصنوعُ ألفاظٌ مترادفةٌ ؛ معناها واحدٌ .

وتحرُّمُ روايتهُ مع العلمِ بهِ إِلَّا مبنيًا ليلعمهُ الناسُ .

ويُعَرَفُ بإقرارِ واضعيهِ ، أو بركاكةِ اللفظِ والمعنى .

(١) انظر : « الباعث الحثيث » (١ / ٢٣٧) ، و « تدريب

الراوي » (١ / ٢٧٧) ، و « الثكت على ابن الصلاح » (١ / ٨٣٨) ،

و « توضيح الأفكار » (٢ / ٩٤) و « الكفاية » (ص ١٧) ، و « محاسن

الاصطلاح » (ص ٢١٥) .

قَالَ بَعْضُ التَّابِعِينَ ^(١) : إِنَّ لِلْحَدِيثِ ضَوْءًا كَضَوْءِ النَّهَارِ يُعْرِفُ ، وَظِلْمَةً كَظِلْمَةِ اللَّيْلِ تُشْكِرُ .

وَكثِيرًا مَا يَقَعُ مِنْ جَهْلَةِ الْمُتَعَبِّدِينَ مِنَ الصُّوفِيَّةِ ؛ فَإِنَّهُمْ وَضَعُوا أَحَادِيثَ فَضَائِلِ السُّورِ لِقَصْدِ التَّرْغِيبِ ^(٢) ۱۱

وَهُمْ أَشَدُّ مِنَ الْعَدُوِّ ضَرًّا عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، خُصُوصًا الْمُتَصَوِّفِينَ مِنْ أَهْلِ زَمَانِنَا ، فَقَدْ كَذَّبُوا عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - بِدَعْوَاهُمْ أَنَّهُمْ مِنْ أَوْلِيَائِهِ ۱۱ فَعَاثُوا فِي الْأَرْضِ بِالْفُسَادِ ، فَضَلُّوا عَنْ طَرِيقِ الرِّشَادِ ، وَأَضَلُّوا الْعِبَادَ بِأَفْعَالِهِمْ وَأَقْوَالِهِمِ الْقَبِيحَةِ الْغَيْرِ الْمُطَابِقَةِ لِلشَّرِيعَةِ ؛ لِاِكْتِسَابِ الدَّرْهِمِ وَالْدِينَارِ مِنَ الْجَهْلَةِ الْأَغْيَاءِ ، وَكَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّ الْكَذْبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ حَرَامٌ بِالْإِجْمَاعِ .

(١) رَوَاهُ الْقَسْوِيُّ فِي « الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ » (٢ / ٥٦٤) ، وَالْخَطِيبُ فِي « الْكِفَايَةِ » (ص ٤٣١) ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - .

(٢) انْظُرْ « الْمَوْضُوعَاتِ » (١ / ٢٣٩ - ٢٤٠) لِابْنِ الْجَوْزِيِّ ، وَ « الْمَنَارُ الْمُتَيْفُ فِي الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ » (ص ١١٣) لِابْنِ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةِ .

وفي « الجامع الصغير » ^(١) للشُّيُوطي : « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ
متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ؛ فهذا الصُّنْفُ : مِمَّنْ اشترى
الحياة الدنيا بالآخرة ؛ ﴿ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ
يُنْصَرُونَ ﴾ ^(٢) .

وقد اعتنى أهل هذا العلم بجمع الأحاديث الموضوعة ^(٣) ،
ويَبْتَنُوهَا غايةَ البيان ، فجازاهم الله خيراً ، وأسكنهم فسيحَ الجنان .
وإيرادُ الموضوع في أنواع الحديث - مع أنه ليس بحديث -
نظراً لزعم واضعيه .

ولله عاقبة الأمور ؛ ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ . وَمَنْ

(١) (برقم : ٦٥١٩ - « صحيحه ») .

والحديث مُتَوَاتِرٌ ؛ مروى في « الصحيحين » وغيرهما عن عشرات
أصحابِ النبي ﷺ .

وللإمام الطبراني « جزء » في جُمُوعِ طُرُقِهِ ، طُبِعَ منذ سنوات بتحقيقي .

(٢) سورة البقرة : ٨٦ .

(٣) (ولشيخنا العلامة الألباني « سلسلة الأحاديث الضعيفة

والموضوعة » ؛ طُبِعَ منه - إلى اليوم - خمس مجلدات .

وهو كتاب جَدُّ نافع .

يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿١﴾ .

٣٣ - وقد أتت كالجواهر الكون

سميئتها منظومة البيقوني

٣٤ - فوق الثلاثين بأربع أتت

أبيائها تمت بخير ختمت

تصوّر البيتين ظاهر .

[الخاتمة]

.. وهذا آخر ما يَسُرُّ اللهُ جمعَه ممَّا يتعلَّقُ بالمقصودِ ، وهو معرفةُ العلمِ الذي اشتملت عليه هاته المنظومةُ النقيَّةُ ، رحمَ اللهُ ناظمَها .

والحمدُ لله على الخِتَامِ ، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ بذِرِ التمامِ ، وعلى آلهِ وأصحابِهِ السادةِ الكرامِ .
وكانَ الفراغُ منه وقتَ ندائِ الجمعةِ في رابعِ جمادى الثانيةِ من عامِ تسعةٍ وعشرين وثلاث مئة وألف هجرية (١) .

(١) وكانَ الفراغُ - أيضًا - من ضبطِ نصِّه ، والتعليقِ عليه ، وحلِّ إشكالاتِهِ صبيحةَ يومِ الأحدِ ١٧ رمضان ١٤١٧ هـ ، فالحمدُ لله مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ .

قال مؤلف هذا الشرح على هاته المنظومة السنيّة ، شَمَلَهُ اللهُ
بأنعامِهِ الوفيّة :

ولمّا اطَّلَعَ عليه العالمُ الجليلُ ، البركةُ الأصيلُ ، النبيلُ
الأكملُ العفيفُ : الشيخُ أبو المعالي إدريس ابن السيد محفوظ
الشريف ^(١) ، قرّظه ، فقال :

قلائدُ عنبرٍ تلكَ الشّذيّةُ تُحلّي جيّدَ نظمِ البيّقيّةِ
يُزِينُ نظامها شذراتُ تَبَرٍ بلُطْفِ جمالِهِ أَضَحَتْ جليّةِ
لقد زادَ الحُلّي لها بهاءً وأبرزَها بإسراقِ نقيّةِ
وإنْ كانَ الجمالُ لها بذاتٍ فبالأزْيا تزيّدُ الأحسنيّةِ
لَعَمري إنْ ذاكَ الحُلّي شرح بأنوارِ طوالعِهِ سنيّةِ
كمثلِ البدرِ تُشرقُهُ بشمسٍ حديثُ نبينا خيرِ البريّةِ
بمصطلحٍ يضيءُ لنا معانٍ بإسنادٍ روايتُهُ عليّةِ
به تمتازُ صِحَّتُهُ وحُسْنُ وضَعْفُ بعد أنْ كانت خفيّةِ
أليس الشَّهْمُ صائغُهُ بفكر مَطالِعِ رُشْدِهِ دُرٌّ بهيّةِ
هو ابنُ المكيِّ حَبْرٌ تَوَزَّرِي رَقَى بالعلمِ مرتبةً سميّةِ

(١) ترجمه محمد محفوظ في « تراجم المؤلفين التونسيين » (٣) /

(١٨١) ، وذكر وفاته سنة (١٣٥٤ هـ) .

وأحیی من معارفه دروساً وتالیفاً حدائق عنبریة
 حباه الله من نفعات فضل مدى الأزمان عیشة رضیة
 وأبقاه الإله لنشر علم ومحموداً بأمداح زکیة

حررها

إدريس بن محفوظ الشريف

في غرة محرم الحرام سنة ١٣٣٠

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

١ - مسرد المراجع

- ١ - « الآيات البيّنات » / عبد الحفيظ الفاسي - المغرب .
- ٢ - « الأبطال والمناكير » / الجورقاني - الهند .
- ٣ - « الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان » / ابن بلبان - لبنان .
- ٤ - « اختلاف الحديث » / الشافعي - لبنان .
- ٥ - « أدب الإملاء والاستملاء » / السمعاني - السعودية .
- ٦ - « الإرشاد » / الخليلي - السعودية .
- ٧ - « إرشاد طلاب الحقائق » / النووي - السعودية .
- ٨ - « إرواء الغليل » / الألباني - لبنان .
- ٩ - « الأسرار المرفوعة » / علي القاري - لبنان .
- ١٠ - « الأعلام » / الزركلي - لبنان .
- ١١ - « إعلام الموقعين » / ابن قيم الجوزية - مصر .
- ١٢ - « الاقتراح » / ابن دقيق العيد - العراق .
- ١٣ - « الإكمال » / ابن ماكولا - الهند .
- ١٤ - « الإلماع » / القاضي عياض - مصر .
- ١٥ - « الأنوار الكاشفة » / المعلمي - لبنان .

- ١٦ - « إيضاح المكنون » / البغدادي - تركيا .
- ١٧ - « الباعث الحثيث » / أحمد شاكر - السعودية .
- ١٨ - « الباكورة الجنيّة » / الأنثوي - السعودية .
- ١٩ - « تاريخ بغداد » / الخطيب البغدادي - لبنان .
- ٢٠ - « تاريخ دمشق » / ابن عساكر - لبنان .
- ٢١ - « تأويل مختلف الحديث » / ابن قتيبة - لبنان .
- ٢٢ - « التبصرة والتذكرة » / العراقي - المغرب .
- ٢٣ - « تبصير المنتبه » / ابن حجر - مصر .
- ٢٤ - « تدريب الراوي » / السيوطي - السعودية .
- ٢٥ - « التذكرة » ابن الملقن - الأردن .
- ٢٦ - « التعليقات الأثرية » / علي بن حسن الحلبي - الأردن .
- ٢٧ - « التعليقة الأمانة » / علي بن حسن الحلبي - السعودية .
- ٢٨ - « التقريرات السنّية » / المشاط - السعودية .
- ٢٩ - « التقييد والإيضاح » / العراقي - لبنان .
- ٣٠ - « تلخيص المتشابه بالرسم » / الخطيب البغدادي - سوريا .
- ٣١ - « تلخيص المستدرک » / الذهبي - الهند .
- ٣٢ - « التمهيد » / ابن البر - المغرب .
- ٣٣ - « تهذيب التهذيب » / ابن حجر - لبنان .

- ٣٤ - « تهذيب السنن » / ابن القيم - لبنان .
- ٣٥ - « تهذيب الكمال » / المزني - لبنان .
- ٣٦ - « توضيح الأفكار » / الصنعاني - مصر .
- ٣٧ - « توضيح المشتبه » / ابن ناصر الدين الدمشقي - لبنان .
- ٣٨ - « جامع التحصيل » / العلائي - لبنان .
- ٣٩ - « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » / الخطيب البغدادي -
السعودية .
- ٤٠ - « جزء طرق حديث : من كذب عليّ ... » / الطبراني - الأردن .
- ٤١ - « جزء طرق حديث : طلب العلم فريضة ... » / السيوطي -
الأردن .
- ٤٢ - « جمع الجوامع » / السيوطي - مخطوط .
- ٤٣ - « جهود المغاربة » / التليدي - لبنان .
- ٤٤ - « حلية الأولياء » / أبو نعيم - لبنان .
- ٤٥ - « دليل أرباب الفلاح » / الحكمي - السعودية .
- ٤٦ - « دليل مؤلفات الحديث النبوي » / محمد خير رمضان يوسف -
لبنان .
- ٤٧ - « ذكر أخبار أصبهان » / أبو نعيم - إيران .
- ٤٨ - « رجال صحيح البخاري » - السعودية .

- ٤٩ - « رسالة أنبي داود في وصف سننه » / أبو داود - لبنان .
- ٥٠ - « زاد المعاد » / ابن القيم - لبنان .
- ٥١ - « زهر الروض » / علي بن حسن الحلبي - السعودية .
- ٥٢ - « السلسلة الصحيحة » / الألباني - السعودية .
- ٥٣ - « السلسلة الضعيفة » / الألباني - السعودية .
- ٥٤ - « السنن » / ابن ماجه - مصر .
- ٥٥ - « السنن » / أبو داود - مصر .
- ٥٦ - « السنن » / البيهقي - الهند .
- ٥٧ - « السنن » / الترمذي - لبنان .
- ٥٨ - « السنن » / الدارقطني - مصر .
- ٥٩ - « السنن » / الدارمي - لبنان .
- ٦٠ - « السنن » / النسائي - لبنان .
- ٦١ - « السنن الكبرى » / النسائي - لبنان .
- ٦٢ - « شرح البيهقي » / الزرقاني - مصر .
- ٦٣ - « شرح تنقيح الفصول » / القرافي - مصر .
- ٦٤ - « شرح السنة » / البغوي - لبنان .
- ٦٥ - « شرح شرح النخبة » / القاري - لبنان .
- ٦٦ - « شرح علل الترمذي » / ابن رجب - الأردن .

- ٦٧ - « شرح معاني الآثار » / الطحاري - لبنان .
- ٦٨ - « الصحاح » / الجوهري - لبنان .
- ٦٩ - « الصحيح » / ابن خزيمة - لبنان .
- ٧٠ - « الصحيح » / البخاري - مصر .
- ٧١ - « الصحيح » / مسلم - مصر .
- ٧٢ - « صحيح الجامع » / الألباني - لبنان .
- ٧٣ - « طبقات الأصبهانيين » / أبو الشيخ - السعودية .
- ٧٤ - « طراز البيقونية » / النشوي - السعودية .
- ٧٥ - « ظفر الأمانى » / اللكنوي - سوريا .
- ٧٦ - « العلل » / ابن أبي حاتم - مصر .
- ٧٧ - « علوم الحديث » / ابن الصلاح - لبنان .
- ٧٨ - « عمل اليوم والليلة » / النسائي - لبنان .
- ٧٩ - « فتح الباري » / ابن حجر - مصر .
- ٨٠ - « فتح الباقي » / زكريا الأنصاري - المغرب .
- ٨١ - « فتح القدير » / ابن الهمام - مصر .
- ٨٢ - « فتح المغيث » / السخاوي - الهند .
- ٨٣ - « فتح المغيث » / العراقي - مصر .
- ٨٤ - « فهرس الفهارس » / الكتاني - لبنان .

- ٨٥ - « الفوائد المقصودة » / عبدالله الغُماري ١ - المغرب .
- ٨٦ - « القاموس المحيط » / الفيروزآبادي - لبنان .
- ٨٧ - « الكامل » / ابن عدي - لبنان .
- ٨٨ - « الكشف الحثيث » / سبط ابن العجمي - لبنان .
- ٨٩ - « كشف الشبهة » / عبدالقادر السُّندي - السعودية .
- ٩٠ - « الكفاية في علم الرواية » / الخطيب البغدادي - الهند .
- ٩١ - « لسان العرب » / ابن منظور - لبنان .
- ٩٢ - « المجروحين » / ابن حبان - سوريا .
- ٩٣ - « المجمع المؤسس » / ابن حجر - لبنان .
- ٩٤ - « المجموع » / النووي - مصر .
- ٩٥ - « محاسن الاصطلاح » / البلقيني - مصر .
- ٩٦ - « المحذّث الفاصل » / الزّاهر مزي - سوريا .
- ٩٧ - « مختصر استدراك الذهبي » / ابن الملّقن - السعودية .
- ٩٨ - « مسائل أحمد » / أبو داود - لبنان .
- ٩٩ - « المستدرك » / الحاكم - الهند .
- ١٠٠ - « المُستفاد من مبهمات المتن والإِسناد » / ولي الدين العراقي - مصر .
- ١٠١ - « المسند » / أبو يعلى - سوريا .

- ١٠٢ - « المسند » / أحمد - مصر .
- ١٠٣ - « المسند » / الحميدي - الهند .
- ١٠٤ - « المسند » / الطيالسي - الهند .
- ١٠٥ - « المسوذة » / آل تيمية - مصر .
- ١٠٦ - « مشارق الأنوار » / القاضي عياض - مصر .
- ١٠٧ - « مشايخ البخاري » / ابن عدي - السعودية .
- ١٠٨ - « مشكل الآثار » / الطحاوي - لبنان .
- ١٠٩ - « المشيخة » / ابن طهمان - سوريا .
- ١١٠ - « المصنف » / ابن أبي شيبة - الهند .
- ١١١ - « المصنف » / عبدالرزاق - الهند .
- ١١٢ - « المعجم الكبير » / الطبراني - العراق .
- ١١٣ - « معجم المؤلفين » / عمر رضا كحالة - لبنان .
- ١١٤ - « معجم المؤلفين التونسيين » / محمد محفوظ - لبنان .
- ١١٥ - « معجم المطبوعات » / سركيس - لبنان .
- ١١٦ - « معجم المناهي اللفظية » / بكر أبو زيد - السعودية .
- ١١٧ - « معرفة الصحابة » / أبو نعيم - السعودية .
- ١١٨ - « معرفة علوم الحديث » / الحاكم - الهند .
- ١١٩ - « المعرفة والتاريخ » / الفسوي - لبنان .

- ١٢٠ - « المقاصد الحسنة » / السخاوي - لبنان .
- ١٢١ - « المقتنى في سرد الكنى » / الذهبي - السعودية .
- ١٢٢ - « المقنع في علوم الحديث » / ابن الملتن - السعودية .
- ١٢٣ - « المنار المنيف » / ابن القيم - سوريا .
- ١٢٤ - « المناهل السلسلة » / الأيوبي - لبنان .
- ١٢٥ - « منهاج السنة النبوية » / ابن تيمية - السعودية .
- ١٢٦ - « المنهل الروي » / ابن جماعة - لبنان .
- ١٢٧ - « موضح أوهام الجمع والتفريق » / الخطيب - الهند .
- ١٢٨ - « الموضوعات » / ابن الجوزي - مصر .
- ١٢٩ - « الموطأ » / مالك - مصر .
- ١٣٠ - « الموقظة » / الذهبي - سوريا .
- ١٣١ - « ميزان الاعتدال » / الذهبي - مصر .
- ١٣٢ - « النخبة النبهائية » / النبهازي - مصر .
- ١٣٣ - « النكت على ابن الصلاح » / ابن حجر - السعودية .
- ١٣٤ - « النكت على نزعة النظر » / علي بن حسن الحلبي - السعودية .
- ١٣٥ - « نيل الأمانى » / عبدالهادي الأياري - مصر .

٢ - الفهرس الإجمالي

- ٥ مقدمة التحقيق
- ٥ بيان ندرة الكتاب
- ٥ فوّته على عَدَدٍ من الباحثين
- ٦ نبذة وجيزة في ترجمة المؤلف
- ٦ من مزايا « القلائد العنبريّة »
- ٦ « البيقونيّة » تُفيد المبتدئين
- ٧ « القلائد العنبريّة »
- ٩ ضبط نسبة « القسطلاني » ، وإلى ماذا النسبة ؟
- ١١ نصّ « المنظومة البيقونيّة »
- ١٥ تضعيف حديث : « كلّ أمر ذي بال »
- ١٦ مقدّمة
- ١٧ تعريفات أوليّة
- ١٩ التصنيف في علم المصطلح
- ١٩ نقلٌ مهمٌّ عن الحافظ ابن حجر
- ٢٠ أقسام علم الحديث : رواية ودراية

٢٠	تحديد معنى (الرواية) و (الدراية)
٢١	تعريف علم الحديث عند الحافظ ابن حجر
٢٢	أقسام الحديث
٢٤	تعريف الحديث الصحيح
٢٤	قيود التعريف
٢٥	هل المقلوب والشاذ يصلحان للمتابعة ؟!
٢٥	والمضطرب ؟!
٢٥	هل كل راوٍ متروك يجب أن يكون مخروم العدالة ؟
٢٦	العدالة
٢٧	تعريف الحديث الحسن
٢٨	فوائد حول الحديث الحسن
٢٩	معنى الجمع بين الصحة والحسن
٣٠	تعريف الحديث الضعيف
٣١	تعريف الحديث المرفوع
٣٢	بين المرفوع والمرسل
٣٢	تعريف الحديث المقطوع
٣٣	بين المنقطع والمقطوع
٣٤	تعريف الحديث المُستَد
٣٤	سلسلة الذهب

- ٣٥ بين المسند والمرفوع
- ٣٥ تعريف الحديث المتصل
- ٣٦ تنبيه على خطأ في نظم البيهقيّة
- ٣٦ جواز الرواية بالإجازة
- ٣٧ تعريف الحديث المسلسل
- ٣٨ أمثلة المسلسل
- ٣٩ فائدة في الرد على من يُضعّف حديث الثّرة
- ٤٣ تعريف الحديث العزيز
- ٤٣ بين العزيز والمشهور
- ٤٤ ممّ اشتقاق (العزيز) ؟
- ٤٦ تعريف الحديث المشهور
- ٤٦ فائدة حول حدّه
- ٤٧ أقسام المشهور
- ٤٧ الإشارة إلى محسن حديث « طلب العلم فريضة على كلّ مسلم » ..
- بيان ضعف حديث « إذا رأيتم الرجل يعتاد المساجد فاشهدوا له بالإيمان »
- ٤٧ تعريف الحديث المعنعن
- ٤٩ شرط التحديث لثبوت الصّحة
- ٥٠ بين (عن) و (أنّ)

- ٥٠ تعريف الحديث المبهم
- ٥١ الإيهام قد يكون في السند أو في المتن
- ٥١ متى يكون الإيهام سببًا في ردّ الحديث ؟
- ٥١ شرط ردّ الحديث بالإيهام أن لا يعلم المبهّم بطريق أخرى
- ٥١ من فوائد تبين المبهّمات
- ٥٢ الفرق بين نوعي الإيهام
- ٥٤ تعريف العالي
- ٥٤ طلب علو الحديث سنة متبعة
- ٥٤ شرط طلب العلوّ أن يصحّ
- ٥٥ تعريف النازل
- ٥٥ تعريف الموقوف
- ٥٥ متى يكون له حكم الرفع ؟
- ٥٥ لا يشترط فيه الاتصال
- ٥٦ تعريف المرسل
- ٥٦ تعقّب الناظم في حدّ المرسل
- ٥٧ الراجح ضعف المرسل
- ٥٨ تعريف الغريب
- ٥٨ أقسام الغريب
- ٥٩ شرط الحسن الغريب أن يكون حسنًا لذاته

- ذمّ أهل العلم للغرائب ٥٩
- تعريف المنقطع ٦٠
- لا بدّ في تعريف المنقطع بسقوط واحد أو أكثر ؛ من شرطين ٦٠
- أهميّة قيد أن يكون الساقط قبل الصحابي ٦١
- الصواب عدم دخول المعلق في حدّ المنقطع ٦٢
- تعريف المتصل ٦٢
- شرطيّة التوالي في السقوط ليخرج المنقطع ٦٢
- تخريج حديث : « للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف » ٦٣
- سبب تسميته معضلاً ٦٥
- تعقب الشارح في نسبته قولاً لابن الجوزي ذهولاً ، مع أنّه للجورقاني ٦٥
- تعريف المدلّس ٦٧
- أول نوعيه : تدليس الإسناد ٦٧
- لا يقبل من المدلّس إلّا ما صرّح فيه بالسماع ٦٨
- ومنه تدليس العطف ٦٨
- ثاني نوعيه : تدليس الشيوخ ٦٩
- قد يجوز هذا النوع لأجل اختبار الطالب ٧٠
- تعريف الشاذّ ٧٠
- نقد رسالة لبعض المعاصرين في الأحاديث الشاذّة بناها على غير هدى ٧٠
- قد يكون الشذوذ في السند أو في المتن ٧١

- تخريج حديث : أن رجلاً توفي ولم يدع وارثاً إلا مولى أعتقه ٧١ - ٧٢
- ضعف زيادة : « يوم عرفة » في حديث : « أيام التشريق أيام أكل .. » ٧٣
- شرط الشذوذ المخالفة ، وإلا ؛ فهو غريب ٧٥
- تعريف المقلوب ٧٦
- من أنواعه (المنقلب) و (المركب) ٧٦
- نوعا المقلوب ٧٧
- قد يكون القلب في الإسناد أو المتن ٧٧
- أسباب القلب ٧٧
- قصة البخاري مع أهل بغداد ٧٨
- الميل إلى تثبيت القصة ٧٩
- تعريف الفرد ٨٠
- أول نوعيه : الفرد المطلق ٨٠
- ثاني نوعيه : الفرد النسبي ٨١
- أقسام الفرد النسبي ٨١
- قد يكون الفرد غريباً صحيحاً ، وقد يكون شاذاً ٨٣
- تعريف المعلل ٨٣
- طريق معرفة العلل ٨٣
- معرفة المعلل من أغمض أنواع الحديث ولا يحسنه إلا المهرة ٨٤
- تعريف المضطرب ٨٦

تعقب الشارح بأن المثال الذي أوردّه إنما هو على (المختلف) لا	
(المضطرب)	٨٧
أول من تكلم في الجمع بين الأحاديث هو الإمام الشافعي	٨٨
تعريف المدرج	٨٩
أنواع المدرج	٨٩
كيفية معرفة الإدراج	٩١
حكم الإدراج	٩١
قد يكون الإدراج في السند كما يكون في المتن	٩٢
تعريف المدبج	٩٣
قد يكون المدبج بواسطة ، وقد يكون بغير واسطة	٩٣
من فوائد معرفة المدبج	٩٥
الفرق بين المدبج ورواية الأقران	٩٥
الأصل في رواية الأكابر عن الأصاغر	٩٦
من فوائد معرفة رواية الأكابر عن الأصاغر	٩٧
تعريف المتفق والمفترق	٩٧
أقسامه	٩٧
من فوائد المتفق والمفترق	٩٨
المتفق والمفترق قسم واحد لا قسمان	٩٩
تعريف المؤتلف والمختلف	١٠٠

طرق معرفة ذلك	١٠٠
المؤتلف والمختلف قسم واحد لا قسمان	١٠١
تعريف المنكر	١٠١
الفرق بين (الشاذ) و (المنكر)	١٠٣
ما يقابل (الشاذ) وما يقابل (المنكر)	١٠٣
الفرق بين المتابعة والشاهد	١٠٣
تعريف المتروك	١٠٤
تعريف الموضوع	١٠٥
طرق معرفة الموضوع	١٠٥
أكثر الناس وقوعاً في وضع الحديث	١٠٦
وضاعوا الأحاديث أشدَّ خطراً على الأمة	١٠٦
الإشارة إلى تواتر حديث : « من كذب علي متعمداً ... »	١٠٧
جهود العلامة الألباني في بيان الأحاديث الضعيفة والموضوعة	١٠٧
الخاتمة	١٠٩
تقريظ الشيخ أبي المعالي الشريف للمنظومة	١١٠
١ - مسرد المراجع	١١٣
٢ - الفهرس الإجمالي	١٢٣

طراز البَيِّنَاتِ

فِي
عِلْمِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ

تَهْنِئَةً وَشَرَحَ
اَلشَّيْخُ مُحَمَّدُ اَحْمَدُ عَمْرُ النَّشَوِي اَلْاَزْهَرِي
رَحِمَهُ اللّٰهُ تَعَالٰى

تَحْقِيقًا وَتَعْلِيلًا
عَلِيُّ بْنُ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
اَلْحَلَبِيُّ اَلْاَشْرَقِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ
مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا
مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ.
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ. وَأَشْهَدُ
أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أَمَّا بَعْدُ:

فهذه رسالة لطيفة في علم مصطلح الحديث؛ جعلها
ناظمها^(١) تَضْمِينًا للمنظومة الحديثية الشهيرة، المعروفة باسم:

(١) هو الشيخ محمود أحمد عمر النشوي؛ من أهل العلم بالأزهر.
كذا جاء على طُرَّة كتابه المطبوع في مكتبة محمد علي صبيح
وأولاده بميدان الأزهر في مصر/بدون تاريخ، وهو يقع في (١٤) صفحة.
وقد وَزَدَ ذِكْرُ هذه «الرسالة» في كتاب «دليل مؤلفات الحديث
النبوي» (رقم: ١٥٨) بالمعلومات السابقة نفسها.

وتقديري أَنَّ تاريخَ طبعها يرجعُ إلى نحو نصف قرن من الزمن،
والله أعلم.

«المنظومة البيقونية»^(١)، مع شيء من تعديلها، والزيادة عليها، والإضافة لها.

وقد جاءت عدة أبياتها واحدًا وأربعين بيتًا؛ أي: إنها أكثر من «أصلها» بسبعة أبيات.

وهذه الأبيات السبعة تضمنت زيادة الأنواع الحديثية التالية:

- ١ - المعلق.
 - ٢ - المحفوظ.
 - ٣ - المعروف.
 - ٤ - المتابع.
 - ٥ - الشاهد.
 - ٦ - غريب الحديث.
 - ٧ - المشتبه.
 - ٨ - مشتبه المقلوب.
- ... ومع ذلك فقد أسقط الناظم - الشوشي - الكلام على الحديث المعنعن، والمبهم، والفرد.

(١) وفي شرحي عليها المسمى «التعليقات الأثرية» (ص ٢ - ٣) بيانٌ مُختَصَرٌ حولها وحول اسمِ ناظمها.

وهي - للفائدة^(١) - مذكّره البيقوني بقوله:

١٣- مَعْنَعْنُ ك (عن سعيد عن كرم)

وَمِنْهُمْ مَا فِيهِ رَأْيٌ لَمْ يُسَمَّ

وقوله:

٢٣ - وَالضَّرْدُ مَا قَيَّنَتْهُ بِثِقَةٍ

أَوْ جَمَعَ أَوْ قَضَرَ عَلَى رَوَايَةٍ

وزيادة على ما سَبَقَ؛ فَإِنَّ النَّاظِمَ - رحمه الله - قد
شَرَحَ نَظْمَهُ شَرْحًا مُخْتَصِرًا وَجِيزًا؛ فَكَانَ فِيهِ مُغْلَقَاتِهِ، وَحَلٌّ
مِنْ خِلَالِهِ مُشْكِلَاتِهِ...

ولقد عَدَّلَ نَازِمُ «الطَّرَازِ» مواضعَ عِدَّةٍ مِنْ «المنظومة
البيقونية» مِمَّا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ يَكُونُ أَلْيَقَ، أَوْ أَصَحَّ^(٢).

وقد كَانَ جُلُّ عَمَلِي فِي هَذَا «الطَّرَازِ»: الضَّبْطُ،

(١) ولتمام الفائدة جعلتُ مُلْحَقًا فِي آخِرِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ لشرحِ هَذِهِ
الأنواعِ الحَدِيثِيَّةِ الثَّلَاثَةِ.

وهو الملحق (رقم: ١) الآتي (صفحة: ١٥٨).

(٢) ولتكمّلَ الفائدةُ العِلْمِيَّةُ لِلنَّازِمِ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ جَعَلْتُ مُلْحَقًا
آخَرَ فِي آخِرِهَا، ذَكَرْتُ فِيهِ نَصَّ مِثْنِ «المنظومة البيقونية» - الْأَصْلُ -؛ حَتَّى
تَكُونَ الْمُقَارَنَةُ - لِمَنْ يُرِيدُهَا - أَيْسَرَ وَأَسْهَلَ.

هو الملحق (رقم: ٢) الآتي (صفحة: ١٦٤).

والترتيب، والتعليق على ما فات المؤلف بيانه، والنقد لما رأيت
- أو تنبهت - أنه غلط - أو وهم - فيه...

وقد ميّزت تعليقاتي عن تعليقات المؤلف بأمرين:
الأول: الحاشية الثانية أسفل الصفحة؛ جميعها من
قلمي.

الثاني: ما كان بين سطور الحاشية الأولى - التي هي
كلها للمصنف - مصدرًا ب: (قال أبو الحارث)؛ فهو - أيضًا
- من قلمي.

فאלله سبحانه أسأل أن ينفع بهذا العمل، وغيره - على
الأمل -، إنه - سبحانه - الموفق لكل خير، والراؤ لكل شر
وضير...

وصلّى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله
وصحبه أجمعين.

وكتبه

أبو الحارث الحلبي الأثري

عفا الله عنه

بمنه

ضحى يوم الاثنين لعشر مَضَيْن من شهر جمادى الأولى

سنة سبع عشرة بعد الأربع مئة والألف، هجرية

الزرقاء - الأردن

طِرَازُ الْبَيْتُونِيَّةِ

الإهداء (١)

إلى شَيْخِي وَمَلَاذِي (٢) وَأُسْتَاذِي الشَّيْخِ يَوْسُفَ الْمَرْصُفِي (٣).

(١) كَثِيرٌ مِنَ (الإهداءات) الَّتِي تُوضَعُ بَيْنَ يَدَيِ مُؤَلِّفَاتِ كَاتِبِيهَا: تَحْمِلُ بَيْنَ طَيَّاتِهَا أَلْوَانًا مِنَ الْإِطْرَاءِ وَالْعُلُوِّ؛ فَضْلًا عَنْ عَدَمِ وَرُودِهَا فِي مُصَنَّفَاتِ أَثَمَةِ الْعِلْمِ الْمُقْتَدَى بِهِمْ.

وَلَقَدْ سَمِعْتُ شَيْخَنَا الْأَلْبَانِي - نَفَعَ اللَّهُ بِعُلُومِهِ - يُطْلِقُ - مِرَازًا - عَلَى هَذِهِ (الإهداءات) اسْمًا: النِّفَاقُ الْعَصْرِيُّ!!!

(٢) إِنْ أَرَادَ بِ(الْمَلَاذِي) اللِّجُوءَ إِلَيْهِ فِي حُلِّ مَسَائِلِ الْعِلْمِ الشَّائِكَةِ؛ فَتَنَعَّمْ. وَإِنْ أَرَادَ بِهِ مَعْنَى آخَرَ يَرِيدُهُ الْخُرَافِيُّونَ، وَأَهْلُ الْبِدْعِ؛ - كَالْمَدَدِ، وَالِاسْتِغَاثَةِ -؛ فَلَا؛ إِذْ «لَا مَلْجَأَ وَلَا مُنْجَا مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ»؛ كَمَا فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٢٤٧)، وَ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٢٧١٠).

وَالْأَصْلُ - سِوَاءِ أَرَادَ هَذَا الْمَعْنَى أَوْ ذَلِكَ - اجْتِنَابُ الْأَلْفَاظِ الْمُشْتَبِهَةِ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٣) لَمْ أَرْ لَهُ تَرْجَمَةً فِيمَا رَجَعْتُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَصَادِرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وإنَّه لَذلكُ الرَّجُلُ الَّذِي بَدَأَ فِي سَمَاءِ الْعِلْمِ نَجْمًا
سَاطِعًا، وَبَدْرًا لَامِعًا، فَاجْتَذَبَ النَّاسَ ضِيَاؤُهُ.

وَأَسْعَدَنِي حَظِّي بِأَنْ كُنْتُ فِي التَّعْلِيمِ أَحَدَ أَبْنَائِهِ،
نَهَلْتُ مِنْ مَوْرِدِهِ الْعَذْبِ، وَاقْتَبَسْتُ مِنْ نَوْرِهِ الْفَيَاضِ^(١).

لَذلكَ كَانَ حَقًّا عَلَيَّ أَنْ أُهْدِيَ إِلَيْهِ كِتَابِي هَذَا، وَمَا
أَنَا فِي ذَلِكَ إِلَّا هَدَاءٍ إِلَّا:

كَالْبَحْرِ يُفْطِرُهُ السَّحَابُ وَمَا لَهُ
فَضْلٌ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مِنْ مَائِهِ

محمود أحمد عمر النشوي

(١) ما يُقال في هذا التعبير، هو ذاته الَّذِي قِيلَ فِي كَلِمَةِ (مَلَاذ)

سواءً بسواء!!

والله الهادي.

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

وبعد:

فقد كان هم السلف الصالح في غُدُوهم ورواحهم،
وفي حَطُّهم وتزوالهم حديث رسول الله ﷺ؛ يتدارسونَه
ويتذاكرونَه، فيتحدثونَ عن الرواة وطُرُقهم، وتعديليهم
وجرحهم؛ حرصًا منهم على سُنَّةِ أشرفِ الخلق، وَحُبًّا منهم
في حديثه، وتلذُّدًا^(١) بذكره؛ حتَّى كانَ منهم مَنْ يحفظُ
الستَّ مئة ألف حديث، والسبع مئة ألف حديث^(٢)، غيرَ ما

(١) ينبغي - كما أشرت - اجتناب الألفاظ التي يُؤخذ منها مجاوزة
الحد في الإطراء.

(٢) في «تاريخ بغداد» (٤١٩/٤) أنَّ الإمامَ أحمدَ كانَ يحفظُ ألفَ
ألف حديث.

وقال البخاري: «أحفظ مئة ألف حديث صحيح، ومئتي ألف

حديث غير صحيح». «سير أعلام النبلاء» (٨٥/١١). =

يَتَّبَعُهَا مِنَ الْأَسَانِيدِ وَاخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ، بَيْنَمَا انْصَرَفَ أَهْلُ
هَذَا الْعَصْرِ^(١) بِكُلِّيَّاتِهِمْ وَجُزْئِيَّاتِهِمْ عَنْ عُلُومِ السَّنَةِ، فَتَرَكُوا
بِذَلِكَ أَوْجَبَ الْوَاجِبَاتِ وَأَلْزَمَ اللُّوْازِمِ!

وَذَلِكَ مَا بَعَثَ فِي نَفْسِي أَنَّ أَتَقَدَّمَ بِتِلْكَ الْعُلَالَةِ^(٢)
الْيَسِيرَةِ إِلَى الْحَضْرَةِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ^(٣)؛ أَمَلًا فِي أَنَّ أَكُونَ قَدْ

= وفي «تاريخ بغداد» (٣٣٢/١٠) أَنَّ أَبَا زُرْعَةَ كَانَ يَحْفَظُ سِتِّ مِئَةِ
أَلْفِ حَدِيثٍ.

وفي «الكامل» (٤١/١) - لابن عدي - أَنَّ أَبَا زُرْعَةَ كَانَ يَحْفَظُ
مِئَةَ أَلْفِ حَدِيثٍ.

وفي «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢٥٤/٢) -
للخطيب - عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوِيَه، قَوْلُهُ: «أَعْرِفْ مَكَانَ مِئَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ
كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَأَحْفَظُ سَبْعِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِي، وَأَحْفَظُ أَرْبَعَةَ
آلَافِ حَدِيثٍ مَرْوَرَةً».

(١) فَكَيْفَ لَوْ رَأَى مُؤَلِّفُنَا - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - أَهْلَ عَصْرِنَا نَحْنُ،
وَانْشَغَالَهُمْ بِسَفَاسِيفِ الْأُمُورِ عَنِ الْعِلْمِ وَالتَّعَلُّمِ وَالتَّعْلِيمِ؟!

(٢) هُوَ مَا يُتَعَلَّلُ بِهِ، وَيُشْتَعَلُّ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ.

وَقَدْ يُرَادُّ بِهِ الْبَقِيَّةُ مِنَ الشَّيْءِ..

انظر «القاموس المحيط» (ص ١٣٣٨).

(٣) هَذَا اللفظُ مِنْ تَعَابِيرِ أَهْلِ الْعُلُوِّ مِنَ الصُّوفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ
الْحُرَافِيِّينَ، فَالْوَاجِبُ - كَمَا تَقَدَّمَ مَرَارًا - اجْتِنَابُهُ، وَالبُعْدُ عَنْهُ، وَالحَذَرُ مِنْهُ.

قَمْتُ بِذَرَّةٍ مِنْ جِبَالِ الْوَاجِبَاتِ عَلَيَّ نَحْوِ الْحَبِيبِ
الْأَعْظَمِ ﷺ.

وقد اخترتُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْأَثَرُ مِنْ نَاحِيَةِ فَنِّ
مصطلح الحديث؛ لأنِّي من الطَّلَابِ^(١) الذين تَقَرَّرَ عَلَيْهِم
دراسة ذلك الفنِّ.

وحيثما دَرَسْتُ كِتَابَ «الطراز الحديث»^(٢) للمغفور
له^(٣) الشيخ أبي الفضل الجيزاوي^(٤): وجدتُ صَعْبًا عَلَى
نَفْسِي حَضْرَ أَقْسَامِهِ، وَعَسِيرًا عَلَيَّ اسْتِذْكَارُهَا؛ فَلَجَأْتُ إِلَى

(١) هذا إشارةٌ أَنَّ المصنَّفَ - رحمه الله - كَتَبَ رسالته هذه أَيَّامَ
كونِهِ طالبًا، قَبْلَ تَخَرُّجِهِ واستوائِهِ فِي العلم..

(٢) هي رسالةٌ صغيرةٌ طُبِعَتْ فِي شركةِ مكتبةِ مصطفى البابی
الحلی فی مصر سنة ١٣٦٦هـ، ووقعت فی (٣٢) صفحةً.

(٣) هذا التعبيرُ من «المناهي اللفظية» واجبة الاجتناب؛ قَالَ الْعَلَامَةُ
المعصومي فِي «تنبيه النبلاء» (ص ٥٥): «.. لَا يُجْزَمُ لِأَحَدٍ بَعِينُهُ بِأَنَّهُ
مَغْفُورٌ [لَهُ]، أَوْ مَرْحُومٌ، أَوْ بِأَنَّهُ مُعَذَّبٌ فِي الْقَبْرِ وَالْبَرْزَخِ وَالْقِيَامَةِ، كَمَا أَنَّهُ
لَا يَجُوزُ وَلَا يُشْهَدُ لِأَحَدٍ بَعِينُهُ لَا بِالْجَنَّةِ وَلَا بِالنَّارِ إِلَّا مَنْ ثَبَتَ الْخَبَرُ فِيهِ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ...».

(٤) هُوَ مِنْ شُيُوخِ الْجَامِعِ الْأَزْهَرِ فِي مِصْرَ، تَوَفِّيَ سَنَةَ (١٣٤٦هـ)،
تَرْجَمَتْهُ فِي «الأعلام» (٣٣٠/٦) لِلزُّرْكَلِيِّ، وَ «الأعلام الشرقية» (١٤٤/٢)
لِزُكِيِّ مُجَاهِدٍ.

طريقٍ لِحَاجَاتِهَا إِلَيْهَا النَّاسُ قَبْلِي، وَهِيَ النَّظْمُ؛ فَوَجَدْتُ فِي رَنَّةِ
نَعْمَاتِهِ^(١)، وَفِي انْتِظَامِ حَرَكَاتِهِ وَسَكَنَاتِهِ مُعِينًا عَلَى سُرْعَةِ الْحِفْظِ،
وَعَلَى سُرْعَةِ الِاسْتِذْكَارِ؛ فَحَفِظْتُ «الْمَنْظُومَةَ الْبَيَقُونِيَّةَ»...

وَلَكِنِّي وَجَدْتُهَا تَقْصُرُ عَنِ الْكِتَابِ الْمُقَرَّرِ^(٢) فِي بَعْضِ
أَقْسَامِهِ مِنْ جِهَةٍ، وَتَخْتَلِفُ عَنْهُ فِي تَرْتِيبِ الْأَقْسَامِ مِنْ جِهَةٍ
أُخْرَى... إِلَى صَعُوبَةٍ فِي فَهْمِ بَعْضِ كَلِمَاتِهَا، وَفِي تَبْيَانِ
بَعْضِ تَرَاقِيهِهَا^(٣).

فَتَوَجَّهْتُ إِلَى اللَّهِ طَالِبًا مِنْهُ الْمَعُونَةَ؛ فَأَلْهَمَنِي أَنْ أُكْمِلَ
لِتِلْكَ «الْمَنْظُومَةَ» مَا قَصُرَتْ فِيهِ عَنِ الْكِتَابِ الْمُقَرَّرِ، وَأَنْ
أَجْعَلَهَا تُوَافِقُهُ فِي تَرْتِيبِ أَقْسَامِهِ، وَأَنْ أُطَرِّزَهَا^(٤) بِشَرْحٍ
بَسِيطٍ^(٥)، فَبَدَأْتُ بَعْدَ كُلِّ هَذَا كَمَا تَرَى:

(١) يُقَالُ: فَلَانٌ حَسَنٌ (النُّعْمَةُ)؛ أَي: حَسَنُ الصَّوْتِ فِي الْقِرَاءَةِ.
«مَخْتَارُ الصَّحَاحِ» (ص ٦٧).

(٢) هُوَ كِتَابُ «الْطَّرَازِ الْحَدِيثِ»، الْمَشَارُ إِلَى قَبْلِهِ.

(٣) وَفِي رِسَالَتِي «التَّعْلِيلَاتُ الْأَثَرِيَّةُ عَلَى الْمَنْظُومَةِ الْبَيَقُونِيَّةِ» مَا يُزِيلُ
- بِمَنَّةِ اللَّهِ وَحْدَهُ - كَثِيرًا مِنْ هَذِهِ الصَّعُوبَاتِ، وَيُجَلِّي مُعْظَمَ هَذِهِ التَّرْكِيبَاتِ..

(٤) مَرَادُهُ: أَرْزُقُهَا وَأَحْلِيهَا.

(٥) يُرِيدُ: خَفِيفٌ وَيَسِيرٌ.

وَلَكِنِّي مَعْنَى (الْبَسِيطِ) هُوَ (الْمَبْسُوطِ) وَالْوَاسِعِ!!.

[طراز البيقونية]

- ١ - إِلَيْكَ^(١) أَقْسَامُ الْحَدِيثِ عِنْدَهُ
وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَخَذَهُ^(٢)
- ٢ - أَوَّلُهَا (الصَحِيحُ) وَهُوَ مَا اتَّضَلَّ
إِسْنَادُهُ^(٣) وَلَمْ يَشُدَّ^(٤) أَوْ يُعَلَّ^(٥)

- (١) حذفنا حُطْبَةَ النِّظَمِ لِلإِسْتِغْنَاءِ عَنْهَا بِخَطْبَةِ الشَّرِّ.
- (٢) الإِسْنَادُ: هُوَ حِكَايَةُ طَرِيقِ الْمَتْنِ؛ بِحَيْثُ يَكُونُ كُلُّ مَنْ رَجَّاهُ
[قَدْ] سَمِعَ ذَلِكَ الْمَرْوِيَّ عَنْ شَيْخِهِ^(ب).
- (٣) أَي: لَمْ يَنْفَرِدْ بِرَوَايَتِهِ الثَّقَةُ^(ج)، أَوْ مُطْلَقًا^(د)، عَلَى خِلَافِ فِي ذَلِكَ.
- قَالَ أَبُو الْحَارِثِ: وَضُبِّطَ (يَشُدُّ) أَيْضًا عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ.
- (٤) لَمْ تَكُنْ فِيهِ عِلَّةٌ قَادِحَةٌ.

- (أ) أَي: تَعْرِيفُهُ.
- (ب) أَذْخَلَ الشَّارِحُ تَعْرِيفَ (الْمُتَّصِلِ) بـ (الإِسْنَادِ)!! وَلَيْسَ هَذَا لَازِمًا؛ فَقَدْ
يَكُونُ إِسْنَادًا مَا مُتَّعِظًا!
- (ج) أَي: مَعَ الْمُخَالَفَةِ.
- (د) بِدُونِ مُخَالَفَةٍ.
- وَقَالَ الْجِيزَاوِيُّ فِي «الطَّرَازِ الْحَدِيثِ» (ص ١٢): «وَأَمَّا تَفَرُّدُ الثَّقَةِ بِرَوَايَةِ
الْحَدِيثِ؛ فَلَا يُنَافِي صِحَّتَهُ عَلَى الظَّاهِرِ؛ وَلِذَلِكَ أَسْقَطَ بَعْضُهُمْ مِنْ تَعْرِيفِ =

- ٣ - برويه عدل^(١) ضابط^(٢) عن مثله
مُغْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ
٤ - (والخسن) المعروف طُرْقًا^(٣) وَغَدَثَ
رَجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ
٥ - وَكُلُّ مَا عَنْ زُتْبَةِ الْخُسْنِ قَصُرَ
فَهُوَ (الضعيف) وهو أقسامًا كَثُرَ
٦ - (والمسند) المتصلُ الإسنادِ مِنْ
رَاوِيهِ حَتَّى الْمَصْطَفَى وَلَمْ يَبَيِّنْ^(٤)

(١) عدل الرواية: هو المسلم البالغ^(ب) العاقل الذي لم يفعل كبيرة، ولم يُصَرَّ على صغيرة، ولم يفعل ما يُخَلُّ بالمروعة.
(٢) الضابط: إمَّا ضابطٌ صدرًا، أو كتابةً:
فالضابطُ صدرًا: هو المتمكِّن من استحضارِ محفوظِهِ متى شاء.
والضابطُ كتابةً: هو الصائِنُ له منذ سماعِهِ حَتَّى يُوَدِّي مِنْهُ.
(٣) لم يَبَيِّنْ: لم ينقطع.

=الصحيح قَيَّدَ الشذوذ.

(أ) مفردُها (طريق)، والأصلُ في الجمع: (طُرُقًا)، لكنْ سَكَنْتِ الرَّاءَ لاقْتِضَاءِ النَّظْمِ.
وتعريفُ الحَسَنِ بَأَنَّهُ الَّذِي لَهُ طُرُقٌ، هُوَ تَعْرِيفُ الْحَسَنِ لغيرِهِ. إِلَّا أَن يَرِيدَ بِالطَّرِيقِ اتِّصَالَ السَّنَدِ، بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ - بَعْدَ -:

«رَجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ...»؛ فمَرَادُهُ حِينَئِذٍ سَنَدٌ وَاحِدٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وتعريفُ (الحسنِ لذَاتِهِ) مِثْلُ تَعْرِيفِ (الصحيح)، إِلَّا أَنَّ ضَبْطَ رَايٍ مِنْ رَوَاتِهِ - عَلَى الْأَقْلُ - يَكُونُ أَقْلٌ وَأَخَفٌ.

(ب) أي: حِينَ الْأَدَاءِ، وَانْظُرِ «الإلماع» (ص ١٩٩) لِلْقَاضِي عِيَاضٍ.

٧ - وما بَسْمَعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلُ

إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى (فَالْمُتَّصِلُ)^(١)

٨ - وما أَضِيفَ لِلنَّبِيِّ (الْمَرْفُوعُ)

وما لِتَابِعٍ هُوَ (الْمَقْطُوعُ)

٩ - وما أَضِفْتُهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ

قَوْلٍ وَفَعَلَ فَهُوَ (مَوْقُوفٌ) زُكِّنَ^(٢)

(١) المتصل: ما اتصلَ إِسْنَادُهُ بِسَمَاعٍ، أَوْ عِنْنَةٍ^(١)، وَأَمَكَنَّ اللَّقْيَ -
كما هو شرط مسلم -، أَوْ اللَّقَاءَ بِالْفِعْلِ - كما هو شرط البخاري -، أَوْ
طَالَتِ الصَّحْبَةُ كما هو شرطُ [أبي] الْمُظَفَّرِ السَّمْعَانِيِّ.

وهنا قَالَ السَّيُوطِيُّ فِي «شرح تقريب النواوي»^(ب): إِنَّ مُسْلِمًا
مُتَّسِهْلًا^(ج)، وَإِنَّ الْبُخَارِيَّ مُتَوَسِّطَ مُعْتَدِلٍ، وَإِنَّ مَا بَعْدَ الْبُخَارِيِّ تَعَثَّتْ.

قَالَ أَبُو الْحَارِثِ: فِي قَوْلِ الْبَيْهَقِيِّ: «إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالْمُتَّصِلُ»:
نَظَرْنَا!! فَلَيْسَ مِنْ شَرَطِ الْمُتَّصِلِ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا! بَلْ قَدْ يَكُونُ مَوْقُوفًا، أَوْ
مَقْطُوعًا؛ فَالِاتِّصَالُ عِلَاقَتُهُ بِرِوَاةِ السَّنَدِ سَمَاعًا، لَا بِمُخْرَجِهِ وَقَائِلِهِ. فَتَأَمَّلْ.

(٢) زُكِّنَ: أَيُّ: فَهَمَّ وَعَلِمَ.

(أ) بِشَرَطٍ إِلَّا يَكُونُ الرَّاوي مُدَلِّسًا.

(ب) الْمُسَمَّى «تدريب الراوي» (١/١٨٨ - تحقيق نظر الفاريايبي).

وليس هو من كلام السَّيُوطِيِّ!! وَإِنَّمَا يَنْقُلُ السَّيُوطِيُّ عَنْ ابْنِ حَجَرٍ، وَهُوَ
فِي «النكت على ابن الصلاح» (٢/٥٨٦ - ٥٨٧) لَهُ.

(ج) وَقَدْ نَقَلَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ اتِّفَاقَ أَهْلِ الْحَدِيثِ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِهِ. فَتَأَمَّلْ.

- ١٠ - و (مرسل) منه الصحابي سَقَطَ
 وَقُلْ (غَرِيبٌ)^(١) ما روى راو فقط
 ١١ - وَكُلُّ ما لم يَتَّصِلْ بحال
 إسنادُه (منقطع) الأوصال
 ١٢ - (والمُعْضَلُ) الساقطُ منه اثنان^(٢)
 وما أتى (مُدْلَسًا)^(٣) نوعان

= قَالَ فِي «القاموس المحيط»^(ب): «زَكْنُهُ يَزْكُنُهُ زَكْنًا؛ فطَنَ لَهُ وَفَهَمَهُ».

× (١) الغريب: هو ما انفرد به راو واحدٌ عَمَّنْ يَجْمَعُ النَّاسُ عَنْهُ [حديثه]؛ لجلالِهِ وعَظَمَتِهِ^(ج)؛ كالإمامين الزُّهري وقتادة.
 قَالَ أَبُو الْحَارِثِ: بالنسبة (للمرسل)؛ لو كَانَ الساقطُ مِنَ الإسنادِ صحابيًا (فقط) —، وَتَحَقَّقْنَا مِنْ ذَلِكَ تَمَامًا — لَمَّا كَانَ ذَلِكَ عِلَّةَ الْبُتَّةِ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ كُلَّهُمْ عُذُولٌ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ بِالنسبةِ لِلمرسل؛ فَإِنَّهُ «ذُكِرَ فِي قِسْمِ الْمَرْدُودِ لِلْجَهْلِ بِحَالِ الْمَحْذُوفِ، لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَابِعِيًّا؛ فَإِنْ كَانَ.. فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ضَعِيفًا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَابِعِيًّا...»؛ كَمَا فِي «نُزْهَةِ النَّظَرِ» (ص ١١٠ - «الثَّكْتُ عَلَيْهِ»).

(٢) لم يكن الراوي كاذبًا في كلا نوعي التدليس، بل كان كلامه يوهم الكذب، ومن ذلك كانت كراهته.

(أ) بشرط أن يكونا مُتَوَالِيَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ تَوَالٍ، فَإِنَّهُ مُنْقَطِعٌ.

(ب) (ص ١٥٥٣).

(ج) وهذا ليس بلازم! فكم من غريبٍ ليس فيه من جليل الرواية!

١٣ - الأول الإسقاط للشيخ وأن

يَنْقُلُ عَنْ مَنْ هُوَ بَعْدَهُ وَأَنْ

= ففي تدليس الإسناد نجد الراوي قد يستصغر شأن الراوي^(أ) مثلاً في نظيره، فيرويه عن أحد الرواة الآخرين الذين لم يلقهم، ولم يسمع منهم، ويستعمل في ذلك الألفاظ التي توهم اللقاء أو السماع، كأن يقول: عن فلان، و: إِنَّ فَلَانًا قَالَ كَذَا.

أما إذا استعمل الألفاظ التي تدلّ صراحةً على السماع أو اللقاء كان كاذباً لا مدلساً.

وفي تدليس الشيخ نجد الراوي يخبر عن روى عنه بأوصاف لا يُعرفُ بها ليُخفيَ بها ضعف ذلك الشيخ مثلاً.

وكل ذلك مكروء كراهة شديدة، حتى قال الشافعي: لأن أزني أحب إلي من أن أدلس.

وللاهتمام بهذا النوع ألف السيوطي رسالة في «أسماء المدلسين»^(ب).

قال أبو الحارث: في كتابي «دراسات علمية في «صحيح مسلم» (ص ١٨٩ - ١٩٢) بيان مفصل حول التدليس، فانظروا.

(أ) الذي هو شيخه في الرواية.

(ب) وقد حققها قديماً - سنة (١٤٠٤هـ) -، ونشرتها الوكالة العربية

للتوزيع - الزرقاء؛ ضمن «ثلاث رسائل في علوم الحديث».

- ١٤ - والثاني لا يُشَقِّطُهُ لَكِنْ يَصِفُ
أَوْصَافَهُ^(١) بِمَا بِهِ لَا يَنْعَرِفُ
- ١٥ - (مُعَلَّقُ) السَّاقِطُ فِي بَدْءِ السَّنَدِ
رَاوٍ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا الْغَلْطِ
- ١٦ - وَإِنْ يَخَالِفُ ثِقَةً فِيهِ الْمَلَا
(فَالشَّاذُّ) (وَالْمَقْلُوبُ)^(١) قِسْمَانِ ثَلَا
- ١٧ - إِبْدَالُ رَاوٍ مَا بَرَاوٍ قِسْمٌ
وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمٌ
- ١٨ - (وَالْمَنْكَرُ)^(٢) الْفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا
إِفْرَادُهُ لَا يَحْمِلُ التَّفْرُدا

(١) قد يقلبُ بعضُ الجهلاءِ من المحدثين أسماءَ رجالِ السندِ
بإبدالِ رَاوٍ مكانَ رَاوٍ ضعيفٍ ليقوى الحديثُ في نظرِ السامعين، ويزدادُ أثرُهُ
في نفوسِهِمْ.

أو قد ينسبونَ أحاديثَ إلى غيرِ رواتِها امتحانًا منهم لحفظِ الممتحنِ
وضبطِهِ، وهو حرامٌ إلَّا في الامتحانِ^(ب)؛ على شرطِ أن لا يزيدَ عن الحاجةِ.

(٢) المنكر: ما انفرد به رَاوٍ ضعيفٌ لم تبلغِ الثقةُ به أن يُحْتَمَلَ =

(أ) وقع في بعضِ النسخ: «إسناده»، والمرادُ به وصفُ الإسنادِ، فانظر
«التعليقاتُ الأثريةُ على المنظومةِ البيهقيَّةِ» (ص ٢٧ - الطبعة الأولى) بقلمِي.

(ب) يُشِيرُ إلى قِصَّةِ أَهْلِ بَغْدَادِ مَعَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ؛ وَهِيَ قِصَّةٌ مَعْرُوفَةٌ
مَشْهُورَةٌ ثَابِتَةٌ؛ فَانظُرْهَا - وَتَعْلِيْقِي عَلَيْهَا - فِي «الْبَاعِثِ الْحَثِيثِ» (١/٢٧٢)، نَشْرُ
مَكْتَبَةِ الْمَعَارِفِ - الرِّيَاضِ.

١٩ - وما رواه الأرجح^(١) عَمَّنْ خالَفَهُ

سَمَّوَهُ (بالمحفوظ) حَقًّا فَاغْرِفَهُ

٢٠ - أَوْ خَالَفَ الرَّاجِحَ لِلضَّعِيفِ

فَسَمَّوَهُ إِنْ شَكَّتَ (بالمعروف)

= انفراذه بذلك الحديث.

مثالُهُ: ما روى أبو زُكَيْرٍ، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة؛ مرفوعًا:

«كلوا البلح بالتمر؛ فَإِنَّ ابْنَ آدَمَ إِذَا أَكَلَهُ غَضِبَ الشَّيْطَانُ»^(٢)!

فقد انفرد بهذا الحديث أبو زُكَيْرٍ، وهو ليس بثقة^(ب)، فكان حديثًا منكروا.

(١) أي: الثقة.

قالَ أبو الحارث: وانظر في بيانِ (المحفوظ) و (المعروف):

«تدريب الراوي» (١/١٧٨ و ٢٤١).

(أ) رواه ابنُ ماجه (٣٣٣٠)، والنسائي في «الكبرى» (٦٧٢٤)، والحاكم في «المستدرک» (١٢١/٤)، وفي «معرفة علوم الحديث» (١٠٠ - ١٠١)، والخطيب في «تاريخه» (٣٥٣/٥)، وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (١/١٣٤)، وابنُ جُرَّان في «المجروحين» (١٢٠/٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/٤٢٧)، وابنُ عدي في «الکامل» (٢٦٩٨/٧)، وابنُ الجوزي في «الموضوعات» (٢٥/٣)، وغيرهم.

(ب) قالَ الذهبي في «تلخيص مستدرک الحاكم» (٨٧٩ - مختصره):

«حديثٌ منكرو، ولم يُصحَّحه المؤلف».

وأعلُّهُ - أيضًا - جماهيرُ المحدثين؛ فانظر «سلسلة الأحاديث الضعيفة»

(٢٣١).

- ٢١ - وإن يكن متن حديث واردا
عن شيخ راويه وبغد اتحنا
٢٢ - فسمه (متابعا)^(١)، وإن يرى
له شبيهة في المعاني ظهرها
٢٣ - هناك ذو (الشاهد) في معناه
فيه سترداد به قواه

(١) حينما ينظر علماء المصطلح إلى الحديث يتساءلون عنه: هل
توبع [راوي] هذا الحديث؟ فرواه عن شيخ ذلك الراوي أحد سواه، فإن
كان ذلك؛ سمي متابعا.
وإن لم يجدوا ذلك، تساءلوا ثانيا: هل روى أحد مثل هذا الحديث
بالمعنى؟ فإن وجدوا ذلك، قالوا: له شاهد بمعناه.
يريدون بذلك الاستيثاق من الحديث والقوة له.
وقد ألف الخطيب في هذا النوع كتابا أسماه: «الفصل والوصل».
قال أبو الحارث: كتاب «الفصل»؛ ليس هكذا اسمه، وليس في
هذا الباب موضوعه:

فاسمته: «الفصل لوصل المدرج من النقل»، وهو تحت الطبع.
وموضوعه متعلق بالحديث المدرج، كما هو ظاهر في عنوانه.

- ٢٢ - عجز البيت كان في «الأصل»: (له شبيهة معنى قد ظهرها)!!
وهو هكذا غير مؤزون! فلعل ما أثبتته أقرب؛ وزنا، ومعنى.
٢٣ - عجز البيت كان في «الأصل»: (وبهذا يرداد في قواه)!! وهو هكذا
غير مؤزون! فلعل ما أثبتته أقرب؛ وزنا ومعنى.

٢٤ - (متروكة)^(١) ما واحد به انفرذ

وأجمعوا لضعفه فهو كزذ

٢٥ - وما بعلة غموض أو خفا

(معلل)^(٢) عندهم قد عرفا

(١) المتروك: ما انفرد به راو أجمع العلماء على ضعفه، فاتهموه بالغفلة، أو الكذب^(٣)، أو الفسق، ولذلك كان (كزذ) أي: كالمردود، وهو الموضع.

لكن المتروك أخف من الموضوع.

قال أبو الحارث: الغفلة والفسق، ليستا من دراعي ترك الراوي، بل هما من أسباب الضعف الذي تُرد به الرواية دون أن يكون شديداً.

(٢) المعلل: ما عرفت فيه علة قاذحة بعد أن كان يُظن أن ظاهره الصحة.

ولم تُعجب^(ب) بعض علماء المصطلح هذه التسمية! فسماه الحافظ =

(أ) المراد: الكذب في حديث الناس، لا على النبي ﷺ، وإلا كان

وضاعاً.

(ب) ليست القضية متعلّقة بعجب أو غيره!! وإنما لكونه عند بعضهم لحنًا، وخطأً لغويًا، كما ذكره المصنف - بعد - عن النووي.

وقد قال الشيوطي في «تدريب الراوي» (٢٥١/١): «والأجود فيه (معلل)، بلام واحدة؛ لأنه مفعول (أعل) قياسًا، وأمّا (معلل)، فهو مفعول (علل)؛ وهو لغة بمعنى: ألهاه بالشيء وشغله».

وانظر «علوم الحديث» (ص ٨١) لابن الصلاح، و «لسان العرب» لابن

منظور (٤٦٧/١١)، و «تاج العروس» (٣٢/٨) للزبيدي.

- ٢٦ - وذو اختلافٍ سندٍ أو متنٍ
(مضطرب) عند أهيل الفن
٢٧ - (والفدرجات) في الحديث ما أنت
من بعض ألفاظ الزواة اتصلت
٢٨ - والكذب المختلق المصنوع
على الثبني فذلك (الموضوع)
٢٩ - (عزيز)^(١) مزوي اثنين أو ثلاثة

.....

= ابن حجر بالمعلول^(١)، وقال ابن الصلاح: إنه غلط لغوي، وقال النووي: إنه لحن، وعمدتهم في ذلك أن (معللاً) مأخوذ من (غَلَّ): إذا سقاه مرة بعد أخرى. وقلت: مثل ذلك المعنى الأخير قول الشاعر:

إذا ما صديقي علني ثم علني ثلاث زجاجات لهن هدير
خرجت أجر الذيل تيهها كأتني عليك أمير المؤمنين أمير
وليس ذلك ممّا نحن فيه.

(١) المذكور في كتاب «الطراز الحديث» أن العزيز ما رواه اثنان عن اثنين، ولكن عبارة الناظم هنا تفيد أنه قد يكون مرويًا لثلاثة، وقد رأيت في «مقدمة ابن الصلاح» أن ذلك رأي لابن مئدة، فلعل المصنف تابعه في ذلك!

قال أبو العارث: قد بينت الصواب في حدّ (العزيز) و (المشهور) مستدرّكاً على الناظم في «التعليقات الأثرية» (ص ١٦ - ١٧ - الطبعة الأولى)، فراجعها.

(أ) إذ ألف كتاباً عنوانه «الزهر المطلول في الخبر المعلول». كما في «تدريب الراوي» (٢٣١/١) للسيوطي.

(مشهور)^(١) مَزُونِي فوق ما الثلاثة

٣٠ - وإن يكن مُشْتَعَبًا فِي فَهْمِهِ

هَبِ (الْغَرِيبِ)^(٢) لِلْحَلِيبِ سَمُهُ

= وانظر: «الطراز الحديث» (ص ٢٤)، و «علوم الحديث» (ص ٢٤٣) لابن الصلاح، و «تدريب الراوي» (١٨١/٢) للسيوطي، و «النخبة النبهانية» شرح المنظومة البيقونية» (ص ٦٤).

(١) لا يلزم من الشهرة الصحة، فكم من الأحاديث مشهورة وليست

بصحيحة!!

مثالُهُ: «من بشرني بخروج آذار بشرتهُ بالجنة»؛ وآذار شهرٌ من الشهورِ العبرية^(١) به ينتهي فصلُ الشتاء، ويتدأُ فصلُ الربيع.

قال أبو العارث: وهذا حديثٌ مكذوبٌ؛ وانظر في ردِّهِ: «الآلئ المصنوعة» (٧٨/٢) للسيوطي، و «تذكرة الموضوعات» (ص ١١٦) لطاهر الفشتي.

(٢) غريب الحديث: ما احتوى على ألفاظٍ تدقُّ عن الفهم، لذلك كان يتحرَّجُ أجلاءُ الأمة وكبارُ علماء لغتها عن تفسيرِ الغريبِ من الحديث، فسئلَ أحمدُ بن حنبلٍ عن حرفٍ من الغريبِ؟ فقال: سلوا أصحابَ الغريبِ (ب).

وسئلَ الأصمعي عن تفسيرِ قوله ﷺ: «الجار أَحَقُّ بِصَقْبِهِ» (ج)؟ =

(أ) في «القاموس» (ص ٤٣٧): «من الشهور الرومية».

(ب) «سؤالات الميموني لأحمد» (رقم: ٤١٣).

(ج) رواه البخاري (٢١٣٩) عن أبي رافع رضي الله عنه.

- ٣١ - (مسلسل) من الحديث ما أتى
على أنصاف نحو: أنباني الفتى
٣٢ - كذاك قد حثني قائما
أو بعد أن حثني تبسما
٣٣ - وما زوى كل قريب عن أخته
(مذبج) فاعرفه حقاً وانتخه^(١)
٣٤ - (مؤتلف)^(٢) متفق الخط فقط
وضده مختلف فأخش الخط

= فقال: أنا لا أفسر قول رسول الله ﷺ. اه. من «مقدمة ابن الصلاح»^(١).
(١) انتخه: اقصده وتوجه إليه بشدة، مأخوذة من: نخ الرجل ينخ؛
إذا سار سيرا عنيفا. اه. من «القاموس المحيط»^(ب).
(٢) يريد المصنف أن يقول: إن المؤلف في الخط هو الذي تألف
فيه كتابة الاسمين، فتكون على نمط واحد، ولكن حين النطق بها يتحقق =

(أ) (ص ٣٩٧ - «محاسن الاصطلاح»)، و«المقنع» (٤٤٣/٢) لابن الملتن.
ومعنى (بصقه): «بجواره»، وملاصقه، وما يقرب منه؛ يريد الشفعة.
والعجاز هنا: الشريك، عند الحجازيين، ويقال بالسّين والصاد.
«مشارك الأنوار» (٥١/٢) للقاضي عياض.
وانظر «غريب الحديث» (١١١٥/٣ - ١١١٦) للحري، و«تفسير غريب
ما في الصحيحين» (ص ٣٩٠) للحميدي.
قلت: ومن أحسن الكتب المصنفة في علم (غريب الحديث) كتاب: «النهاية
في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير، وكتاب «مجمع بحار الأنوار» للفتني.
(ب) (ص ٣٣٤).

٣٥ - (متفق)^(١) لفظًا وخطًا متفق

وضدّه فيما ذكرنا المفترق

فيها ضدّ الائتلاف، وهو الاختلاف، فيكون لكل واحد منهما نطق خاص، وذلك ك: سلام وسلام^(٢)؛ بتخفيف اللام وتشديدّها؛ فهو مؤتلف مختلف باعتبار الخط، مختلف باعتبار النطق.

وذلك نوع واحد، وإن أفهم كلام المصنّف أنّه نوعان.

قال أبو الحارث: من أحسن الكتب المصنّفة في هذا الباب «توضيح

المشتبه» للإمام ابن ناصر الدين الدمشقي، وهو مطبوع في تسعة مجلدات.

(١) يريد أن يقول: إنّ ذلك النوع هو أن تتفق أسماء الرواة في اللفظ والخط، ولكنها تفرق في المسميات، فكان ذلك النوع اسمه المتفق والمفترق، فيثبت في اللفظ الاتفاق، ويثبت ضد الاتفاق - وهو الافتراق في المسميات -. فذلك نوع واحد أيضًا، وإن أفهم كلام المصنّف أنّه نوعان، وهو من باب المشترك اللفظي.

مثال ذلك: أحمد بن أبي جعفر؛ فقد عُرف لأربعة متعاصرين^(ب)، =

(أ) انظر «المؤتلف والمختلف» (ص ٦٦) للحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي.

(ب) في «المتفق والمفترق» (ق ١٠/ب و ١١/أ) - الخطيب - ثلاثة باسم (أحمد بن جعفر)، والله أعلم.

ثم وقفت في «فتح المغيث» (٢٥٠/٣ - ٢٥١) للسخاوي، و «تلقيح فهوم أهل الأثر» (٦٠٣) لابن الجوزي على ذكر الأربعة جميعًا.

فتحقق عندي أنّ زيادة (أبي) في اسم (أحمد بن جعفر) مقحمة! والله أعلم.

٣٦ - وإن يَكُونُ منهما (مُشْتَبِهٌ)^(١)

وبعضهم بالكُتْبِ قد أفردهُ

= وك: حَتَفِي؛ نسبة إلى قبيلة، و: حَنَفِي، نسبة إلى المذهب^(٢).

(١) بأن يتحقق المؤتلف والمختلف في اسمٍ أحدِ الراويين، ويتحقق المتفق والمفترق في اسمٍ أحدِ أبيهما أو العكس.

ومدار معرفة ذلك النقل؛ ولهذا كثرت التأليف في هذه الأصناف الثلاثة كثرة هائلة، فألف الخطيبُ البغدادي كتاباً أسماه «ذيل مشته الأسماء»^(ب)، وألف المقدسي كتاباً أسماه «الأسماء المتفقة في الخط المتماثلة في اللفظ»^(ج).

وألف الدولابي كتاباً سماه «أسماء الكنى والألقاب»^(د).

(أ) فُتُوق ابن طاهر المقدسي في كتابه «الأنساب المتفقة» (ص ٤٦) بين النسبة إلى القبيلة، والنسبة إلى المذهب؛ فقال بالنسبة للمذهب: «والصحيح في هذه النسبة: الحنفي».

(ب) المعروف للخطيب في هذا الفن كتاب «تلخيص المتشابه في الرسم»، وهو مطبوع في مجلدين، وله - أيضاً - «تالي التلخيص»، وقد طبع قريباً. وانظر مقدمة «توضيح المشتبه» (٢٣/١ - ٢٤).

(ج) لم أرَ لأَيٍّ من المقادسة المشهورين - فيما بحثُ - كتاباً بهذا الاسم، وأخشى أن يكونَ وهماً!

ولابن طاهر المقدسي: «الأنساب المتفقة».

(د) طُبِعَ كتابُهُ «الكنى والأسماء» بالهند في مجلّد كبير.

وليس هو في باب (المشتبه) أصلاً.

٣٧ - وفي اشتباه الذهن لا في الخط

(مُشْتَبِهَةٌ المَقْلُوبُ) ^(١) فَاهُمْ زَبَطِي

وَأَلَفَ الذَّهَبِي كِتَابًا سَمَاءَ «الْمُشْتَبِهَةِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» ^(٢).

وَلِذَلِكَ أَيْضًا قَالَ السَّيُوطِيُّ فِي «أَلْفَيْتِهِ» ^(ب):

وَجَلَلَهُ يُعْرِفُ بِالنَّقْلِ وَلَا يُمْكِنُ فِيهِ ضَابِطٌ قَدْ سَمِلَا

أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَهُ عَبْدُ الْغَنِيِّ وَالذَّهَبِيُّ آخِرًا ثُمَّ غَنِي

بِالْجَمْعِ فِيهِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فَجَاءَ أَيُّ جَامِعٍ مُخَرِّرٍ

(١) قَدْ يَسْهُو الرَّائِي فَيَقْدِّمُ وَيُؤَخِّرُ فِي الْأَسْمِ وَالنَّسَبِ إِذَا كَانَ اسْمُ أَحَدٍ

الرَّوَاةَ مُشَابِهًا لِاسْمِ وَالِدِ الْآخَرِ، وَبِالْعَكْسِ، كَمَا حَصَلَ لِلْبُخَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ - حَيْثُ سَمَّاها؛ فَقَلَّبَ اسْمَ مُسْلِمِ بْنِ الْوَلِيدِ! فَجَعَلَهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ^(ج) =

(أ) وَهُوَ مَطْبُوعٌ سَائِرٌ، وَعَلَيْهِ شَرْحَان:

أَوَّلُهُمَا: «تَبْصِيرُ الْمُشْتَبِهَةِ» لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْكَلَانِيِّ.

وِثَانِيَهُمَا: «تَوْضِيحُ الْمُشْتَبِهَةِ» لِلْحَافِظِ ابْنِ نَاصِرِ الدِّينِ الدِّمَشْقِيِّ.

وَهُمَا مَطْبُوعَانِ مَعْرُوفَانِ.

وَقَدْ وَقَعَتْ فِي «مُشْتَبِهَةِ» الذَّهَبِيِّ أَوْهَامٌ عَدَّةٌ، يَبَيِّنُهَا وَكَشَفَهَا ابْنُ نَاصِرِ الدِّينِ

الدِّمَشْقِيُّ فِي «الإِعْلَامِ...» وَهُوَ مَطْبُوعٌ أَيْضًا.

(ب) (ص ٣١٥ - ٣١٦/بِشْرَح «مَنْهَجُ ذَوِي النُّظَرِ»).

(ج) «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» (٢٥٣٤) لِلْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، وَفِيهِ: «الْوَلِيدُ بْنُ

مُسْلِمِ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ، مَوْلَى لَأَلِ أَبِي ذُبَابٍ...!»

وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي كِتَابِهِ «بَيَانُ خَطَا الْبُخَارِيِّ فِي «تَارِيخِهِ»

(رَقْم: ٦٠٨) بَعْدَ نَقْلِهِ كَلَامَ الْبُخَارِيِّ: «وَلَيْتَمَا هُوَ مُسْلِمُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ رِيَّاحٍ.

سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ كَمَا قَالَ».

=

٣٨ - وكل^(١) ما قلّت رجاله (عَلَا)

وضئّه ذاك الذي قد (نَزَلَا)

= وهذا النوع يسمّى مُشْتَبِه المقلوب^(٢).

(١) الحديث العالي: ما قلّ عددُ رجالِ إسناده، والنازل: ما كثر عددُ رجالِ إسناده؛ لأنّ كثرة العددِ مَظِنَّةُ الاختلالِ، والخطأ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي رجالِ النازلِ أَفْقُهُ أَوْ أَوْثَقُ، أَوْ رَجَحَتْ كِفَتْهُمْ بسببِ ما، فها هُنا تنعكسُ الآيَةُ، ويكونُ العلوّ لكثيرِ الرجالِ، والتزوّلُ لقليلِها.
قال السِّلْفِي^(ب):

= ليس حُسْنُ الحديثِ قُوبَ رجالٍ عند أَرْبابِ عِلْمِهِ النُّقَادِ

= وفي «الجرح والتعديل» (٨٦٤) له، قوله: «وكان البخاري أخرج هذا الاسم في باب (الوليد بن مسلم بن أبي رباح)، فقال أبو زُرعة: إنما هو مسلم بن الوليد. وكذا قال أبي».

ولقد أَيْدَ ابنُ أبي حاتمٍ في توهيمِ البخاريّ العلامةَ المُعلِّمِي في تعليقِهِ على «التاريخ الكبير» (١٥٣/٨ - ١٥٤) فليُنظر.

(أ) وقد أُلْفَ فيه الخطيبُ كتابًا سَمَّاهُ: «رافعُ الارتيابِ في المقلوبِ من الأسماءِ والأنساب»؛ كما في «علوم الحديث» (ص ٣٣٥) لابن الصلاح.

وفي كتابِ «المُقنع» (٦٢٥/٢) لابن الملقنِ فائدةٌ مهمّةٌ حولَ النوعِ المُشارِ إليه، وكذا حولَ كتابِ الخطيبِ فيه. فليُنظر.

(ب) هو الإمامُ أبو طاهر السِّلْفِي، المتوفى سنة (٥٧٦هـ)، ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٣٧/٢١).

والآيَاتُ في «طبقات الشُّبكي» (٤٦/٤) وغيرها.

- ٣٩ - والآن قد أكملت للبيقوني
منظومة كثيرة الفنون
٤٠ - جعلتها في عدها ثساوي
«طرار»^(١) ما ألقه الجيزاوي
٤١ - فاحمد الله وأزتجيه
مدى الحياة نجاحا يرضيه^(٢)

= بل علو الحديث عند أولي الحف - حظ والإتقان صحة الإسناد
... انتهى في صباح يوم الجمعة المبارك، الموافق ٣٦ رجب، سنة
١٣٤٨ هجرية، الساعة الثامنة عربي.

وختاماً: أسأل الله القبول، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله
وصحبه وسلّم.

(١) يُشير إلى رسالة «الطراز الحديث في فن مصطلح الحديث»
لأبي الفضل الجيزاوي.

وهي عنده ستة وثلاثون نوعاً.
لكنه ذكر في الخاتمة (ص ٢٨ - ٣٢) طرق تحمّل الحديث،
وآداب المحدث، وآداب الطالب.
ولم يذكرها الناظم؛ فلعله بسبب كونها غير ذات صلة مباشرة بالمصطلح.
والله أعلم.

(٢) قال أبو الحارث - عفا الله عنه -: أكملت مراجعته، والتعليق عليه،
وتنقيحه في مجلس واحد مساء يوم الاثنين ١٠ جمادى الأولى / ١٤١٧ هـ.
فالحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً.

ثم أعدت النظر فيه - بعد - وراجعته، وزدت عليه.

ملحق (رقم: ١)
شرح الأنواع التي نَقَصَهَا صاحبُ «الطراز»
من «الأصل» - المنظومة البيقونية -

□ أَوَّلًا: الْمُعْتَنُ:

وهو المذكور في قول البيقوني.

مُعْتَنُ ك (عن سعيد عن كرم)

.....
«استغني الناظم بالمثل الآتي عن الحدِّ»^(١)؛ إشارةً إلى
ما يقع في الأسانيد مُعْتَنًا، دون التصريح بالسماع، أو
التحديث.

ومثلُ (عَنْ) على الصحيح - (أَنَّ):

قال ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» (ص ٨٤ -
«التقييد والإيضاح»):

(١) «النخبة النبهاية بشرح المنظومة البيقونية» (ص ٦٨).

«اختلفوا في قول الراوي: (أَنَّ فُلَانًا قَالَ كَذَا وَكَذَا)؛ هل هو بمنزلة (عن) في الحمل على الاتصال إذا ثَبَتَ التلاقي بينهما حتى يَتَبَيَّنَ فيه الانقطاع؟!».

قال ابن الملقن في «المقنع» (١/١٤٨ - ١٤٩): «الأصحُّ أَنَّ (أَنَّ) و (عن) سواءٌ؛ بشرط أَنَّ لا يكونَ المعْنَى مُدَلِّسًا، وبشرط إمكان لقاء بعضِهم بعضًا».

قلت: ومسألة السماع، واختلاف الشيخين - البخاري ومسلم - فيها: تفصيلها في مكان آخر - إن شاء الله -.

□ ثانيًا: المَبْهَمُ:

وهو المذكور في قول البيهقي:

وَمِنْهُمْ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ

«المبهم - لغة - ضدّ المعلوم».

واصطلاحًا: هو الحديث الذي لم يُذكر فيه اسم الراوي، ولم يُعيَّن، بل أُبْهَمَ وأُخْفِيَ - رجلًا كان أو امرأة -؛ سواء كان في المتن أو في السند^(١).

(١) «الباكرة الجنيّة من قطاف متن البيهقيّة» (ص ٥٢) محمد أمين

مثالُهُ: ما رواه الإمام البخاري في «صحيحه» (٣٥٢٨)، والإمام مسلم في «صحيحه» (١٠٥٩) (١٣٣) - واللفظ له - عن أنس بن مالك، قال: جمع رسول الله ﷺ الأنصار، فقال: «أفيكم أحدٌ من غيركم؟» فقالوا: لا، إلا ابنُ أُختٍ لنا! فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ ابْنَ أُختِ القومِ منهم».

فإنَّ «ابْنَ أُختٍ لنا» في الرواية مُبْهَمٌ - كما في «الأسماءِ المبهمة» (١٥١) للخطيب، و «تنبيه المُعَلِّمِ بِمِبهَمَاتِ مسلم» (٤٢٠) لسيوطِ ابنِ العجمي.

ولكن؛ وَرَدَ في رواياتٍ أُخرى أَنَّهُ (النعمانُ بن مُقَرَّن)؛ كما في «مسند أحمد» (٢٢٢/٣)، و «سنن الدارمي» (٢٤٣/٢)، و«المعجم الصغير» (٨٠/١) للطبراني، و «المصنَّف» (٦١/٩) لابن أبي شَيْبَةَ.

وصَحَّحَ سَنَدُهُ الحافظُ ابنُ حجرٍ في «هدي الساري» (٢٩٨)، وابنُ العراقي في «المُسْتَفَادُ مِن مُبْهَمَاتِ المتن والإِسْنَادِ» (١٣٧٥/٣).

وانظر «شرح النووي على مسلم» (١٥٠/٧)، و «غوامض الأسماءِ المبهمة» (٣٠٩) لابن بَشْكَوَال.

□ ثالثاً: الفرد:

وهو المذكور في قول البيهقي:

وَالْفَرْدُ مَا قَيَّدَتْهُ بِثِقَةٍ

أَوْ جَمَعَ أَوْ قَضَرَ عَلَى رِوَايَةٍ

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ أَمِينُ الْأَثْيُوبِيِّ فِي «الْبَاكُورَةِ الْجَنِّيَّةِ»

(ص ٨٤):

«الْفَرْدُ - لُغَةً - الْوِثْرُ^(١).

واصطلاحاً: قسمان:

القسم الأول: الفرد المطلق^(٢)؛ وهو: الحديث الذي

انْفَرَدَ بِمُتَنِّهِ أَوْ بِسَنَدِهِ رَاوٍ وَاحِدٌ.

القسم الثاني: الفرد المقيّد، وهو: الحديث الذي قَيَّدَتْهُ

بِثِقَةٍ تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الثَّقَاتِ.

وَحُكْمُهُ تَابِعٌ لِذَرَجَةِ رَوَاتِهِ وَحَالِ سَنَدِهِ؛ صَحَّةٌ

وَضَعْفًا.

(١) وهو الواحد.

(٢) وهذا نوع لم يذكره الناظم.

ومثالُ الفردِ المطلقِ:

حديث «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(١)، فقد تفرَّدَ به - مُطلقاً عن عمومِ الصحابة - عن النبي ﷺ - عُمَرُ رضي الله عنه، وعن عُمَرَ تفرَّدَ به علقمة، وعن علقمة تفرَّدَ به محمدُ بنُ إبراهيم، وعنه: تفرَّدَ به يحيى بن سعيد.

والفردُ المقيّدُ صُوْرٌ - وكلُّ صورةٍ مَعَهَا مثالُها :-

أَوَّلًا: تفرَّدُ الثقة به:

مثالُهُ: ما رواه مسلمٌ في «صحيحه» (٨٩١) (١٣) من طريقِ فُلَيْحِ بنِ سُلَيْمَانَ، عن ضَمْرَةَ بنِ سعيد، عن عُبيدِ اللَّهِ بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ عُتْبَةَ بنِ مَسْعُودٍ، عن أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ؛ قَالَ: سَأَلَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَمَّا قَرَأَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ فِي يَوْمِ الْعِيدِ؟ فَقَالَ: «كَانَ يَقْرَأُ فِيهِمَا ب ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾، و ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾».

قَالَ الْإِمَامُ الْعِرَاقِيُّ فِي «فَتْحِ الْمَغِيثِ» (٢١٩/١): «لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ مِنَ الثَّقَاتِ إِلَّا ضَمْرَةَ بنَ سعيد».

(١) رواه البخاري (١) و (٢٥٢٩)، ومسلم (١٩٠٨).

وانظر تعليقي على «الحِطَّة في ذِكرِ الصَّحاحِ السَّتَّة» (ص ٢٨٨ و

(٣٠٩)، و «النكت على نزعة النظر» (٦٦ - ٦٩).

ثانيًا: تفرّد أهل البلد به:

مثالُهُ: ما رواه مسلم في «صحيحه» (٩٧٣) عن عائشة - رضي الله عنها - في صلاة النبي ﷺ على سهيل ابن بيضاء في المسجد.

قال الحاكم في «معرفة الحديث» (ص ٩٧): «تفرّد أهل المدينة بهذه السنة».

ثالثًا: تفرّد شخص عن شخص:

مثالُهُ: حديث عبدالواحد بن أيمن، عن أبيه، عن جابر في قصة الكذّية^(١) التي عرّضت لهم يوم الخندق.

قال الحافظ ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» (٧٠٦/٢): «وقد تفرّد به عبدالواحد عن أبيه».



(١) هي القطعة الصلبة الصماء. «فتح الباري» (٣٩٦/٧).

وهو حديث قد رواه البخاري (٤١٠١).

ملحق (رقم: ٢) مَثْنُ «المنظومة البيقونية» - الأصل -

- ١ - أبدأ بالحمدِ مُصلِّيًا على
محمد خيرِ نبي أرسلا
- ٢ - وذئ من أقسامِ الحديثِ عذة
وكلُّ واحدٍ أتى وَحْدَهُ
- ٣ - أوَّلها الصحيح وهو ما اتصل
إسناده ولم يشذَّ أو يعن
- ٤ - يرويه عدلٌ ضابطٌ عن مثله
مُعتمدٌ في نقله وضبطه
- ٥ - والحسن المعروف طُرُقًا وغبث
رجاله لا كالصحيحِ اشتهرت
- ٦ - وكلُّ ما عن رتبةِ الحسنِ قَصُرَ
فهو الضعيفُ وهو أقسامًا كَثُرَ
- ٧ - وما أضيفَ للتَّبَيُّنِ المرفوعُ
وما لتابعٍ هو المقطوعُ
- ٨ - والمسندُ المتصلُ الإسنادُ من
راويه حتى المصطفى ولم يَبِنْ
- ٩ - وما بسمعِ كلِّ راوٍ يتصلُ
إسناده للمصطفى فالمتصلُ

- ١٠ - مسلسل قل ما على وُصفِ أتى
مثلُ أمّا واللّه أنباني الفتى
- ١١ - كذاك قد حثّنيهِ قائما
أو بعد أن حثّني تبشّما
- ١٢ - عزيز مروي اثنين أو ثلاثة
مشهور مَزوِي فوق ما ثلاثة
- ١٣ - مُعْنَعْن كعن سعيد عن كرم
ومُنْهَم ما فيه راوٍ لم يُسَم
- ١٤ - وكل ما قلّت رجائه غلا
وضئته ذاك الذي قد نزلّا
- ١٥ - وما أضفّته إلى الأصحاب من
قولٍ وفعلٍ فهو موقوف زكن
- ١٦ - ومُرْسَل منه الصحابي سَقَطَ
وقُل غريب ما روى راوٍ فقط
- ١٧ - وكل ما لم يتّصل بحالٍ
إِسْنَادُهُ منقطعُ الأوصالِ
- ١٨ - والمعضل الساقط منه اثنان
وما أتى مُدَلِّسًا نوعان
- ١٩ - الأوّل الإسقاط للشيخ وأن
ينقل عن فوقه بعن وأن
- ٢٠ - والثاني لا يُسْقِطُهُ لكن يَصِفُ
أوصافه بما به لا ينعرف
- ٢١ - وما يخالف ثقة به المَلا
فالشاذُّ والمقلوبُ قسمان تلا

- ٢٢ - إِبْدَالُ رَاوٍ مَا بَرَاوٍ قِسْمٌ
وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمٌ
- ٢٣ - وَالْفَرْدُ مَا قَيَّيْنَتْهُ بِثَقَّةٍ
أَوْ جَمْعٍ أَوْ قَضَرٍ عَلَى رَوَايَةٍ
- ٢٤ - وَمَا بِعِلَّةٍ غُمُوضٍ أَوْ خَفَا
مُعَلَّلٌ عَنْدَهُمْ قَدْ عُرِفَا
- ٢٥ - وَذُو اخْتِلَافٍ سَنَدٍ أَوْ مَتْنٍ
مُضْطَرَبٌ عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ
- ٢٦ - وَالْمُدْرَجَاتُ فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ
مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الزَّوَاكِ اتَّصَلَتْ
- ٢٧ - وَمَا زَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أُخَةٍ
مُنْتَبِجٌ فَاغْرِبْهُ حَقًّا وَانْتِجْهُ
- ٢٨ - مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا مُتَّفِقٌ
وَضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا الْمُفْتَرِقُ
- ٢٩ - مُؤْتَلَفٌ مُتَّفِقُ الْخَطِّ فَقَطْ
وَضِدُّهُ مُخْتَلَفٌ فَاخْشِ الْغَلَطَ
- ٣٠ - وَالْمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَلَا
تَعْلِيلُهُ لَا يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا
- ٣١ - مَتْرُوكَةٌ مَا وَاحَدَ بِهِ انْفَرَدَ
وَأَجْمَعُوا لضعفه فهو كَرَدَ
- ٣٢ - وَالْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ
عَلَى النَّبِيِّ فَذَلِكَ الْمَوْضُوعُ
- ٣٣ - وَقَدْ أَتَتْ كَالْجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ
سَمِيئُهَا مَنْظُومَةُ الْبَيْقُونِي

٣٤ - فوق الثلاثين بأربع أتت
أبياتها تمت بخير ختمت



مسرد مراجع التحقيق ومصادره

- ١ - «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمية» / الخطيب - مصر.
- ٢ - «أسماء المدلسين» / السيوطي - الأردن.
- ٣ - «الأعلام» / الزركلي - لبنان.
- ٤ - «الأعلام الشرقية» / زكي مجاهد - لبنان.
- ٥ - «الإعلام بما وقع في «مشتبه» الذهبي من الأوهام» / ابن ناصر الدين الدمشقي - السعودية.
- ٦ - «الألفية الحديثية» / السيوطي - مصر.
- ٧ - «الإلماع» / القاضي عياض - مصر.
- ٨ - «الأنساب المتفقه» / ابن طاهر - هولندا.
- ٩ - «الباعث الحثيث» / ابن كثير - أحمد شاكر - السعودية.
- ١٠ - «الباكورة الجنئية من قطاف مثن البيقونية» / محمد أمين الأيوبي - السعودية.
- ١١ - «بيان خطأ البخاري في (تاريخه)» / ابن أبي حاتم - الهند.
- ١٢ - «تاج العروس» / الزبيدي - مصر.
- ١٣ - «تاريخ بغداد» / الخطيب - مصر.
- ١٤ - «التاريخ الكبير» / البخاري - الهند.
- ١٥ - «تبصير المتنبه» / ابن حجر - مصر.
- ١٦ - «تدريب الراوي» / السيوطي - السعودية.

- ١٧ - «تذكرة الموضوعات»/ الفتني - الهند.
- ١٨ - «التعليقات الأثرية»/ علي بن حسن - الأردن.
- ١٩ - «تلخيص المُتشابه في الرسم»/ الخطيب - سوريا.
- ٢٠ - «تلقيح فهم أهل الأثر»/ ابن الجوزي - الهند.
- ٢١ - «تنبيه المُعلِّم بمبهمات صحيح مسلم»/ سبط ابن العجمي - السعودية.
- ٢٢ - «تنبيه الثبلاء»/ المعصومي - مصر.
- ٢٣ - «توضيح المُشتبه»/ ابن ناصر الدين الدمشقي - لبنان.
- ٢٤ - «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»/ الخطيب - لبنان.
- ٢٥ - «الحِطَّة في ذكر الصحاح الستة»/ صديق حسن خان - الأردن.
- ٢٦ - «دراسات علمية في صحيح مسلم»/ علي بن حسن - السعودية.
- ٢٧ - «دليل مؤلفات الحديث النبوي»/ محمد خير رمضان - لبنان.
- ٢٨ - «ذكر أخبار أصبهان»/ أبو نُعيم - هولندا.
- ٢٩ - «سلسلة الأحاديث الصحيحة»/ الألباني - السعودية.
- ٣٠ - «السنن»/ ابن ماجه - مصر.
- ٣١ - «السنن»/ الدارمي - سوريا.
- ٣٢ - «السنن الكبرى»/ النسائي - لبنان.
- ٣٣ - «سؤالات أحمد»/ الميموني - الهند.
- ٣٤ - «سير أعلام النبلاء»/ الذهبي - لبنان.
- ٣٥ - «شرح صحيح مسلم»/ النووي - مصر.
- ٣٦ - «الصحيح»/ البخاري - مصر.
- ٣٧ - «الصحيح»/ مسلم - مصر.
- ٣٨ - «الصُغفاء»/ العُقيلي - لبنان.
- ٣٩ - «طبقات الشافعية الكبرى»/ الشُّبكي - مصر.

- ٤٠ - «الطراز الحديث»/ الجيزاوي - لبنان.
- ٤١ - «علوم الحديث»/ ابن الصلاح - لبنان.
- ٤٢ - «غريب الحديث»/ الحربي - السعودية.
- ٤٣ - «غوامض الأسماء المبهمة» - ابن بشكوال - السعودية.
- ٤٤ - «فتح الباري»/ ابن حجر - مصر.
- ٤٥ - «فتح المغيث»/ السخاوي - الهند.
- ٤٦ - «فتح المغيث»/ العراقي - مصر.
- ٤٧ - «القاموس المحيط»/ الفيروزآبادي - لبنان.
- ٤٨ - «الكامل»/ ابن عدي - لبنان.
- ٤٩ - «اللائئ المصنوعة»/ السيوطي - مصر.
- ٥٠ - «لسان العرب»/ ابن منظور - لبنان.
- ٥١ - «المتفق والمفترق»/ الخطيب - مخطوط.
- ٥٢ - «المجروحون»/ ابن حبان - سوريا.
- ٥٣ - «مجمع بحار الأنوار»/ القشيري - الهند.
- ٥٤ - «محاسن الاصطلاح»/ البلقيني - مصر.
- ٥٥ - «مختار الصحاح»/ الرازي - مصر.
- ٥٦ - «مختصر استدراك الذهبي على الحاكم»/ ابن الملقن - السعودية.
- ٥٧ - «المستدرک»/ الحاكم - الهند.
- ٥٨ - «المستفاد من مبهلمات المتن والإسناد»/ ابن العراقي - السعودية.
- ٥٩ - «المسند»/ أحمد بن حنبل - مصر.
- ٦٠ - «مشارك الأنوار»/ القاضي عياض - المغرب.
- ٦١ - «المشتبه»/ الذهبي - مصر.
- ٦٢ - «المصنّف»/ ابن أبي شيبة - الهند.

- ٦٣ - «المعجم الصغير»/ الطبراني - مصر.
- ٦٤ - «معرفة علوم الحديث»/ الحاكم - الهند.
- ٦٥ - «المُفَنِّع»/ ابن الملقّن - السعودية.
- ٦٦ - «منهج ذوي النظر»/ الترمذسيّ - مصر.
- ٦٧ - «المؤتلف والمختلف»/ عبد الغني الأزدّيّ - مصر.
- ٦٨ - «الموضوعات»/ ابن الجوزي - مصر.
- ٦٩ - «النخبة النبّهانيّة»/ خليفة النبّهاني - مصر.
- ٧٠ - «نزّهة النظر»/ ابن حجر - السّعوديّة.
- ٧١ - «النكت على ابن الصّلاح»/ ابن حجر - السّعوديّة.
- ٧٢ - «النكت على نزّهة النظر»/ علي بن حسن - السّعوديّة.
- ٧٣ - «النهاية في غريب الحديث والأثر»/ ابن الأثير - مصر.
- ٧٤ - «هذّي الساري»/ ابن حجر - مصر.



الفهرس التفصيلي

١٣١	المقدمة
١٣١	كلمة عن المؤلف والمؤلف
١٣١	الإشارة إلى أنَّ «طراز البيقونية» عبارة عن تضمين لها، وزيادة عليها
١٣١	ذكر الطبعة الأولى للكتاب
١٣٢	بين «الطراز» و «البيقونية»
١٣٢	أنواع الحديث الزائدة في «الطراز»
١٣٢	أنواع الحديث الناقصة من «الطراز»
١٣٣	عمل المحقق: الضبط، والتعليق، والنقد
١٣٥	بداية «طراز البيقونية»
١٣٥	الإهداء
١٣٥	كلمة في حكم هذا (الإهداء) وأمثاله
١٣٥	نقل في ذلك عن شيخنا الألباني
١٣٥	هل يُوصَفُ الشيخُ العالمُ بأنَّه «ملاذ»؟!
١٣٥	بيان الوجه في ذلك سلْبًا وإيجابًا
١٣٦	هل يُنسَبُ إلى العالم (النور الفياض)؟!
١٣٦	ما قيل في النقطة السابقة يُقالُ هنا
١٣٧	الافتتاحية
١٣٧	هم السلف العناية بالحديث النبوي
	ذكر عدد من علماء الإسلام وحُفَظ السَّنة الذين كانوا يحفظون
١٣٧	الألوف المؤلفة من السنن والروايات

- النقل في ذلك عن الإمام أحمد، والإمام البخاري، والإمام أبي زرعة،
 والإمام إسحاق بن راهويه ١٣٧
- انصراف أهل عصر المؤلف عن علوم السنة ١٣٨
- فكيف لو رأى أهل عصرنا؟! ١٣٨
- شرح كلمة (الغلاة) ١٣٨
- كلمة (الحضرة النبوية الشريفة) من تعابير الغلاة ١٣٨
- كلمة حول رسالة «الطراز الحديث» ومؤلفها الشيخ أبي الفضل
 الجيزاوي ١٣٩
- هل يُقال فيمن مات (المغفور له) أو: (المرحوم)؟! ١٣٩
- من طرائق التصنيف وتسهيل العلوم: النظم ١٤٠
- كلام المؤلف حول الأسباب التي جعلته يصنّف «طراز البيهقيّة» ١٤٠
- ختام مقدّمة الناظم ١٤٠
- كلمة (بسيط) معناها الدارج عكس معناها اللغوي الحقيقي ١٤٠
- بداية «الطراز» وشرحه ١٤١
- تعريف (الإسناد)، وهل يُشترط فيه الاتصال؟! ١٤١
- ومعنى (الشذوذ) ١٤١
- نفي (العلة) المرادة: القاذحة ١٤١
- (يَشُدُّ) و (يَشُدُّ) ١٤١
- كلمة حول (تفرد الثقة) ١٤١
- مَنْ هو الراوي (عدل الرواية)؟! ١٤٢
- تعريف (الضابط)، وأقسامه ١٤٢
- بين (الحسن لغيره) و(الحسن لذاته) ١٤٢
- بين (الحسن لذاته) و (الصحيح) ١٤٢
- تعريف (المتّصل)، وبيان الصواب فيه ١٤٣

- إلماعة إلى مسألة اللقاء والمعاصرة بين البخاري ومسلم ١٤٣
- معنى (زُكِنَ) ١٤٣
- تعريف (الغريب) ١٤٤
- تعريف (المرسل)، وبيان الصواب فيه ١٤٤
- تعريف (المُفَضَّل) ١٤٤
- هل التدليس كذب؟! ١٤٤
- بيان (تدليس الشيوخ) و (تدليس الإسناد) ١٤٥
- التدليس مكروه كراهة شديدة، والنقل عن الشافعي في ذلك ١٤٥
- تعريف (المقلوب) ١٤٦
- التنبه على كلمة اختلفت نسخ «اليقونية» فيها، وتوجيهها ١٤٦
- تعريف (المنكر) ومثاله ١٤٦
- تخريج حديث «كلوا البلخ بالتمر..!!» وبيان ضعفه ونكارتة ١٤٧
- بين (التابع) و (الشاهد) ١٤٨
- كلمة حول كتاب «الفصل للوصل» للخطيب البغدادي؛ اسمه،
وموضوعه ١٤٨
- تعديل من المحقق علي بيت من أبيات «الطراز» ١٤٨
- تعريف (المتروك) ١٤٩
- بين (المتروك) و (الموضوع) ١٤٩
- (الغفلة) و (الفسق) ليستا من دواعي ترك الراوي ١٤٩
- تعريف (المُعَلَّل) ١٤٩
- بين (المُعَلَّل): و (المُعَلَّل) و (المعلول) ١٤٩
- معنى (عَلَّ) و (أَعَلَّ) لغة ١٥٠
- (العزيم) وحد روايته ١٥٠
- لا يلزم من شهرة الحديث صحته ١٥١

- تخريج حديث «مَنْ بَشَرَنِي بِخُرُوجِ آذَارٍ»، وبيان وضعه ١٥١
- تعريف (غريب الحديث) ١٥١
- تحريج العلماء من الخوض في (الغريب) ١٥١
- النقل عن الإمام أحمد، والأصمعي في ذلك ١٥١
- تخريج حديث «الجار أَحَقُّ بِصَقِيهِ»، وبيان معناه ١٥١
- تعريف (المؤتلف والمختلف) ١٥٢
- كشف إيهام وَقَعَ في كلام البيهقي في حده ١٥٣
- ذكر كتاب «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين الدمشقي ١٥٣
- تعريف (المتفق والمفترق) ١٥٣
- كشف إيهام وَقَعَ في كلام البيهقي في حده ١٥٣
- (أحمد بن جعفر): أربعة متعاصرون ١٥٣
- التنبيه على إقحام وَقَعَ في «الطراز» ١٥٣
- بين (حنفي) و (حنيفي) ١٥٤
- تعريف (المشتبه) ١٥٤
- التنبيه على الكتب المؤلفة فيه ١٥٤
- تعريف (مشتبه المقلوب) ١٥٥
- وَهُمُ الْبَخَارِيُّ؛ فجعل (مسلم بن الوليد): (الوليد بن مسلم)! ١٥٥
- النقل عن الشيوطي في «الألفية الحديثية» حول (المشتبه) ١٥٥
- من شروح «المشتبه» للذهبي، وذكر مَنْ تَعَقَّبَهُ ١٥٥
- النقل عن أبي زُرْعَةَ وَأَبِي حَاتِمٍ وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ فِي نَقْلِهِ ١٥٦
- ذكر مَنْ أَلْفَ فِي (مشتبه المقلوب) ١٥٦
- تعريف (العالي) و (النازل) ١٥٦
- شعر عن أبي طاهر السلفي في بيان العلو المرغوب عند المحدثين ١٥٦
- خاتمة التأليف ١٥٧

١٥٧	بين «طراز» الجيزاوي، و «طراز» الشُّوي
١٥٧	خاتمة التعليق والتحقيق
١٥٨	ملحق رقم: ١
١٦٤	ملحق رقم: ٢
١٦٨	مسرد مراجع التحقيق ومصادره
١٧٢	الفهرس التفصيلي

رَفْعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس